الباب الثالث

الممارسات المصرفية
من واقـــع التطبيـق

دراسة حول تقييم أداء المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية

ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الفصل الأول: أهداف الدراسة ومجتمع البحث

الفصل الثاني: تحليل البيانات وتقييم أداء المصارف عينة الدراسة

تقييم أداء المصارف التقليدية والإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

دراسة تطبيقية على المصارف العاملة بمملكة البحرين العربية

(1999 – 2003)

قدمت هذه الدراسة ضمن متطلبات نيل درجة الإجازة العالية (الماجستير)

في التمويل والمصارف

من أكاديمية الدراسات العليا – طرابلس 2006

من إعداد المؤلف

الفصل الأول

أهداف الدراسة ومجتمع البحث

المبحث الأول: أهداف وفرضيات الدراسة وأسلوب التحليل وتقييم الأداء

- أهداف الدراسة
- مشكلة الدراسة
- فرضيات الدراسة
- أسلوب تحليل البيانات

المبحث الثاني : مجتمع وعينة الدراسة

- مجتمع الدراسة
- المصارف عينة الدراسة
- طبيعة فترة الدراسة

المبحث الأول:

أهداف وفرضيات الدراسة وأسلوب التحليل وتقييم الأداء

أولاً – أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة في بحث مدى قدرة المصارف التقليدية و الإسلامية على استخدام أدواتها وتطوير أساليبها في توظيف الأموال بما يحقق أهدافها ويسهم بشكل أفضل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بتحليل نتائج الممارسات الواقعية لتلك المصارف، أما الأهداف التفصيلية فهي:

1- محاولة ربط التطبيق العملي والممارسات الواقعية للمصارف التقليدية والإسلامية بالأساس الفكري والمنطلق النظري لها، والذي تمت دراسته في الباب الأول من هذا الكتاب.

2- التعرف على مدى نجاح المصارف التقليدية والإسلامية في تحقيق أهدافها الخاصة، والمتمثلة في:
   - تحقيق الأرباح للاستمرار في التقدم و النمو.
   - تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتطورة تلبي رغبات العملاء.
   - تقوية ودعم المركز التنافسي للمصرف باستمرار.
   - تحقيق التوسع والانتشار سواء جغرافيا أو بين شرائح المجتمع.

3- معرفة دور المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتحليل بيانات المصارف عينة الدراسة واستخراج المؤشرات التي تعكس القيام بهذا الدور، والتي منها:
   - توظيفات المصرف في المدى المتوسط والطويل.
   - مراعاة المصرف لأولويات التنمية المحلية قبل الخارجية.
   - تمويل المشاريع الإنتاجية، ودعم التنمية الاجتماعية.

ثانياً – مشكلة الدراسة:

رغم الاختلاف الواضح في أدوات العمل المصرفي وأساليب توظيف الأموال بين المصارف الإسلامية و المصارف التقليدية، بحيث يصعب إيجاد أسس مشتركة يمكن من خلالها المقارنة بشكل محدد ودقيق بين أداء كلا النموذجين، على اعتبار اختلاف النموذج الإسلامي عن النموذج التقليدي، إلا أنه ومن منطلق أن كلا النموذجين يسعى لتقديم خدماته إلى مختلف شرائح المجتمع ويزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي لتيسير سبل الإنتاج وتبادل رؤوس الأموال بما يتماشى مع السياسات النقدية والمالية للدولة، فإنه يمكن تقييم قدرتها على تقديم الخدمات المطلوبة، والمساهمة في دعم مشاريع التنمية الحقيقية بجذب الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية وزيادة النشاط التجاري وتحريك الكفاءات ونشر الوعي الادخاري والاستثماري في المجتمع، وذلك من خلال جملة من المؤشرات التي تعكس أداء هذه المؤسسات وتكيفها مع متطلبات السوق.

ثالثاً – فرضيات الدراسة:

استناداً إلى أسلوب النسب المالية الذي سأعتمد عليه في تحليل البيانات واستخراج المؤشرات وصولاً إلى تقييم الأداء، فإنه من الأنسب طرح فرضيات الدراسة على شكل تساؤلات، كما يلي:

1- ما مدى قدرة المصارف التقليدية والإسلامية على استخدام مواردها لتحقيق أهدافها الخاصة ؟

2- ما مدى قدرة المصارف الإسلامية على تطوير أدواتها واستحداث أساليب تتكيف مع ظروف العمل ومتطلبات السوق ؟

3- إلى أي مدى ساهمت أدوات العمل المصرفي التقليدي والإسلامي في توظيف الأموال لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع ؟

ومن خلال التقييم المقارن لنتائج التحليل العام من واقع ممارسات المصارف عينة الدراسة، سنحاول تحقيق فرضيات الدراسة ومعرفة مدى نجاح المصارف التقليدية والإسلامية في خدمة الأطراف المتعاملة معها من المؤسسين والملاك والعملاء الأفراد والمؤسسات.

وفي الوقت نفسه بحث دور المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم الوصول إلى النموذج المصرفي الذي يحقق متطلبات التنمية ويسهم بشكل أفضل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

رابعاً: أسلوب تحليل البيانات:

سيتم إتباع المنهج الوصفي لتحليل البيانات، وهو (منهج من مناهج التحليل يقوم على استخدام طرق كمية أو طرق نوعية لوصف ظاهرة أو موضوع محدد، خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج يتم تفسيرها بطريقة موضوعية، وبدون تدخل الباحث في عناصر الظاهرة محل الدراسة، ويتم من خلالها الحصول على النتائج التي وضعت من أجلها الدراسة)[1].

وتم استخدام أسلوب النسب المالية، كأداة لتحليل البيانات وتوظيف المعلومات الواردة في التقارير المالية الخاصة بالمصارف عينة الدراسة واستخراج المؤشرات التي من خلالها سيتم اختبار فرضيات الدراسة وصولاً إلى نتائج علمية محققة.

التحليل باستخدام النسب المالية[2]:

تعتبر طريقة التحليل باستخدام النسب المالية من أهم وأقدم وسائل التحليل المستخدمة في دراسة المركز المالي والائتماني للمؤسسات، والحكم على نتائج أعمالها.

---

(1) محمد عزت عبد الحميد، التحليل المالي لميزانية مصرف تجاري، منشورات اتحاد المصارف العربية، (ب.ط)، (ب.ت)، ص7.

(2) المصدر نفسه، ص15.

وتقوم هذه الطريقة على أساس أن فحص أي رقم من أرقام القوائم المالية لا يدل في حد ذاته على شيء مهم ولا يقدم معلومات معينة، ولكن أهمية هذا الرقم تظهر إذا ما قورن بغيره من أرقام أو نُسب إليها.

وتمر عملية التحليل بعدة خطوات يتم خلالها جمع البيانات ثم تبويبها وتصنيفها حتى تتم مقارنتها واستقراء العلاقة بينها، واكتشاف أسباب تطورها وصولاً إلى نتائج معينة. حيث تتم عملية المقارنة والتحليل بمقارنة الأرقام الجزئية ببعضها البعض أفقياً (وهو ما يعرف بالتحليل الأفقي) ومقارنة المجموعات المحدودة بالمجموعات الكلية (وهو ما يعرف بالتحليل الرأسي)، وذلك لمعرفة العلاقات التي تربط هذه الأرقام ببعضها، والتي تعكس الاتجاه العام لتطور بنود القوائم وما أسفرت عنه من نتائج.

وقد يختلف الأسلوب المتبع في التحليل ومنهجه باختلاف الغرض منه، إلا أنه يبقى الأسلوب الذي يجمع بين أكثر من وسيلة من وسائل التحليل – وهو ما يتوفر في أسلوب النسب المالية – هو الأفضل في خدمة أغراض تقييم الأداء من ناحية وقياس كفاءة الإدارة في تحقيق سياسات المصرف من ناحية أخرى.

خامساً: مصادر البيانات:

تمثلت مصادر البيانات التي استخدمت لأغراض التحليل والتقييم في المصادر الآتية:

- المصادر والمراجع العلمية من كتب ودوريات ومقالات وغيرها من المصادر ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
- الدراسات والأبحاث، وما ينشر على شبكة المعلومات الدولية من تقارير وإحصائيات.
- القوائم المالية والتقارير السنوية الصادر عن مصرف البحرين الوطني التجاري ومصرف البحرين الإسلامي، خلال خمس سنوات (1999–2003 م).
- المدراء والمسئولون بكل من مصرف البحرين الوطني التجاري ومصرف البحرين الإسلامي بمملكة البحرين العربية.

المبحث الثاني:

مجتمع وعينة الدراسة

أولاً: مجتمع الدراسة

نظراً لطبيعة موضوع الدراسة والمتمثل في تقييم مقارن بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، ومن أجل الوصول إلى معلومات دقيقة وكافية لتمثيل النموذجين المصرفيين تفي بأغراض التقييم المقارن، فقد حرصت على اختيار مجتمع للدراسة يتسم بمواصفات معينة وخصائص مثالية تتفق وأهداف التحليل، لذلك فقد قمت بإجراء مسح مبدئي لاقتصاديات بعض الدول العربية وهي (قطر، مصر و الكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين) التي يوجد بها النموذجان المصرفيان التقليدي والإسلامي، وتتوفر فيها ظروف جيدة للمقارنة، وذلك بالاعتماد على التقارير والدراسات والنشرات الصادرة عن المؤسسات المتخصصة في تلك الدول وخارجها.

وقد انتهيت من ذلك إلى اختيار مملكة البحرين العربية لإجراء الدراسة، واختيار المصارف العاملة بها لتمثيل مجتمع الدراسة، وذلك لعدة اعتبارات تميز بها اقتصاد البحرين، والتي من شأنها رفع درجة تمثيل العينة المختارة للدراسة المقارنة، كان أبرزها:

1- وجود المصارف عينة الدراسة في ظل نظام اقتصادي حر، وهذا من شأنه أن يتيح حرية كاملة للأداء المصرفي، وخاصة المصارف التقليدية التي يرتبط نشاطها بأسعار الفائدة التي تتحرك بشكل تلقائي تبعاً لتغيرات ظروف السوق في ظل الاقتصاد الحر، والتي تعتبر أحد المتغيرات المؤثرة على أداء هذه المصارف، بعكس الاقتصاد المخطط الذي تخضع فيه أسعار الفائدة لقيود معينة[1].

2- تميز مملكة البحرين بالاستقرار السياسي والأمني والانسجام الوطني، جعلها تكتسب

(1) التقرير السنوي للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، موقع المجلس على الشبكة الدولية، 2003.

سمعة جيدة، خلقت ظروفاً دفعت العديد من المؤسسات المالية والشركات الإقليمية والعالمية أن تتخذ منها مقراً لها ومنفذا لنشاطاتها، حتى أصبحت أكبر مركز مالي في الشرق الأوسط، و مركزاً عالمياً رائداً للخدمات المصرفية وخدمات الأعمال. [1]

3- يحتل الاقتصاد البحريني المرتبة الأولى عربياً وال 16 عالمياً في تقرير صدر 2003 حول درجة الحرية الاقتصادية[2]، وهذا أيضاً عامل مهم بالنسبة لموضوع الدراسة.

4- وجود نظام رقابي مواتٍ للعمل المصرفي عزز مكانة البحرين في مجال العمل المصرفي، وساهم في وجود أكثر من 367 مؤسسة مالية ومصرفية وشركة تأمين بنهاية شهر أغسطس 2005م، وخلق جواً من التنافسية الكبيرة بينها انعكس على تطور أدوات العمل المصرفي وتعزيز القدرة على الابتكار لمواجهة التحديات التي تحيط بهذه المؤسسات[3]، وهذا عامل مهم أيضاً لأغراض الدراسة المقارنة.

5- الظروف الملائمة والأداء الجيد لاقتصاد البحرين، ساعدها على الانفتاح والتنوع الاقتصادي، ورفع من مصداقيتها الممتازة في الأسواق العالمية، بشهادة وكالات التصنيف الدولية، حيث منحت مؤسسة S&P البحرين تصنيفاً ائتمانياً بدرجة (A) بالنسبة للمعاملات الأجنبية على المدى الطويل، ودرجة (A) أيضاً للمعاملات المحلية للمدى الطويل، كما رفعت مؤسسة (موديز) التصنيف الائتماني للبحرين من (مشكوك فيه) إلى (ملائم) سنة 2004، كما أن مؤسسة (فيتش) قامت برفع التصنيف الائتماني لها إلى (A) بعد انتهاء الحرب على العراق[4].

6- يحتل القطاع المصرفي مكانة بارزة في الاقتصاد البحريني حيث يساهم ب 22٪ من إجمالي الناتج المحلي للمملكة. [5]

---

(1) لقاء مع د. خالد عتيق، المدير التنفيذي للرقابة المصرفية بمؤسسة نقد البحرين، مجلة أخبار الخليج، 22/ 1/ 2003م.

(2) التقرير السنوي لمصرف البحرين الإسلامي، 2003م، .

(3) مؤسسة نقد البحرين، شبكة المعلومات الدولية ، 2005م

(4) التقرير السنوي لمصرف البحرين الوطني التجاري 2004م.

(5) التقرير السنوي لمصرف البحرين الإسلامي 2003م.

7- حازت مملكة البحرين على لقب(عاصمة الصناعة المصرفية الإسلامية) عام 2003م، وذلك لكونها أكبر تجمع للمصارف الإسلامية في العالم[1].

8- بالإضافة إلى تميز مجتمع الدراسة بجملة من العوامل الأخرى مثل: استقرار على مستوى الاقتصاد الكلي – بيئة خالية من الضرائب – وضوح في الإطار القانوني والإداري- خدمات بنية تحتية حديثة – وسياسات اقتصادية ليبرالية مثل قابلية الدينار البحريني للتحويل إلى عملات أخرى بأسعار السوق[2]، إضافة إلى قوة الدينار البحريني الذي يعدل 2.65 دولار أمريكي، واستقراره على المدى الطويل[3].

وتوفر هذه الظروف مجتمعة جعلت من اقتصاد البحرين بيئة مصرفية عالية الجودة تحظى بانتشار واسع للعادة المصرفية، ووسطاً تنافسياً خلاقاً، وتحتل أبرز المراتب في الصناعة المصرفية، وهو ما دفعني لاختيارها كمجتمع للدراسة، ولسهولة تمثيل النموذج المصرفي التقليدي والإسلامي في عينة صغيرة.

ثانياً: المصارف عينة الدراسة

تمثلت عينة الدراسة في مصرفين رائدين من أكبر المصارف العاملة بمملكة البحرين، وهما: مصرف البحرين الوطني التجاري ومصرف البحرين الإسلامي.

وفيما يلي معلومات تعريفية مختصرة حول هذين المصرفين:

(1) التقرير السنوي لمصرف البحرين الإسلامي 2003م.

(2) المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، موقع المجلس على شبكة المعلومات الدولية، 2003م.

(3) مؤسسة نقد البحرين، شبكة المعلومات الدولية ، 2005م.

جدول (2) بيانات تعريفية عن مصرفي البحرين: الوطني التجاري، والإسلامي

	مصرف البحرين الوطني (التقليدي)	مصرف البحرين الإسلامي
الوصف	أكبر مصرف تجاري في البحرين	أكبر مصرف إسلامي في البحرين
التأسيس	1957 م	1979م أول مصرف إسلامي في البحرين والثالث على مستوى الخليج العربي
رأس المال	45,000,000 دينار	23,000,000 دينار
مجموع الأصول 2003	1,237,000,000 دينار	231,480,000 دينار
عدد الفروع	25 فرع	9 فروع
عدد الموظفين	500 موظف	181 موظف
التقييم الدولي من قبل مؤسسات التصنيف العالمية	منح تصنيف (BBB) للمدى البعيد من قبل مؤسسة فيتش. منح تصنيف (C-) للمتانة المالية من قبل مؤسسة (موديز). منح تصنيف (A) لقوته المحلية من قبل مؤسسة كابيتال انجلسن	صنف المصرف من قبل مؤسسة موديز كأحد المصارف ذات الملاءة العالية والبناء الإداري الجيد. منح تصنيف (BBB-) من قبل مؤسسة كابيتال انجلسن للتقييم الائتماني. منح تصنيف (BBB-) من حيث الملاءة والقوة المالية.
جوائز التميز التقديرية	جائزة (أفضل مصرف في البحرين) من مجلة يورومني سنة 2002. جائزة (أفضل شريك محلي في البحرين) من مجلة يورومني 2003. جائزة (أفضل مصرف في البحرين لعام 2003) من مجلة جلوبال فاينس. جائزة (الامتياز في الخدمة) من قبل بنك (جي بي مورجان تشيس) وذلك لتحقيق معايير عالية المستوى من الكفاءة التشغيلة.	جائزة (أفضل مصرف تجاري في المنطقة) من قبل مجلة يورومني العالمية، خلال المؤتمر العالمي الثاني للمصارف الإسلامية في بريطانيا 2003.

المصدر: التقارير السنوية للمصارف (أحدث المعلومات المتوفرة بنهاية فترة الدراسة 2003)

ثالثاً: طبيعة فترة الدراسة

كانت فترة الدراسة التي امتدت لخمس سنوات (1999-2003) مليئة بالمتغيرات التي أضفت على تقييم الأداء المقارن بعداً آخر تمثل في دراسة مدى تأثر نشاط المصارف التقليدية والإسلامية ومدى قدرتها على التأقلم مع الأزمات الاقتصادية.

فقد حفلت هذه الفترة بكثير من الأحداث التي كان لها بالغ الأثر على الاقتصاديات العالمية والإقليمية والمحلية، والتي من أبرزها تدهور أسعار الفائدة وأسعار الصرف العالمية وضعف مناخ الاستثمار بعد تفجيرات 11 من سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية، التي ألقت بظلالها السلبية على الاقتصاد العالمي ككل.

فقد أصيب الاقتصاد الأمريكي بحالة من التدهور الشديد الذي عمّق من حالة التباطؤ في النمو الاقتصادي والركود، والتي على إثرها تراجع سعر صرف الدولار أما العملات الأخرى، وانخفضت أسعار الفائدة وبشكل متتالي أكثر من 12 مرة لتستقر عند 1.25٪ النسبة الأدنى منذ أربعون عاماً.[1]

كما أن تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية بحلول الحرب على العراق عمّق من حدة تأثير الأزمة الاقتصادية، فانخفضت أسعار الأسهم في البلدان الصناعية بشكل حاد وتردى مناخ الاستثمار، وأصيب العالم بحالة من التوتر والترقب الشديد إضافة إلى استمرار الركود في منطقة الشرق الأوسط والعديد من الدول العربية والإسلامية التي نالها نصيب من الضعف الاقتصادي والأزمات المالية والتي انعكست على وضعها التنموي[2].

---

(1) التقرير السنوي لمصرف البحرين الوطني التجاري 2003م.

(2) في دراسة قام بها خبير الأسواق المالية د. هنري عزام، تبين أن سوء مناخ الاستثمار العالمي أدى إلى تراجع في حجم الاستثمارات العربية السائلة بمبالغ قدرت ب(200) مليار دولارأمريكي، حيث انخفضت من 900 مليار إلى 700 مليار دولار خلال سنة ونصف فقط من بداية عام 2000 م حتى منتصف 2001م، ورجّح أن تكون الخسارة أكبر من ذلك إذا أخذنا في الحسبان أن أغلب الاستثمارات العربية السائلة مستثمرة في الودائع، والتي انخفضت بما لا يقل عن 50٪ بسبب انخفاض سعر الفائدة سبع مرات خلال عام واحد، كذلك انخفاض معدلات الفائدة على الأسهم عامة، والذي قدر ب(4) تريليون دولار، وهو ما يعادل 40٪ من إجمالي الناتج المحلي للولايات

هذه القلاقل والتوترات رفعت من مستوى مخاطر الاستثمار وأثرت على الأداء المصرفي، وقد اختلف تأثر المصارف الإسلامية عن المستوى الذي تأثرت به المصارف التقليدية.

ففي حين تأثر نشاط المصارف الإسلامية بتدهور أسعار الصرف التي أثرت على المرابحات الدولية وبالركود الذي ساد الاقتصاد العالمي وأدى إلى ضعف مناخ الاستثمار، فإن المصارف التقليدية إلى جانب تأثرها بمناخ الاستثمار وجدت نفسها محاصرة بمخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

وعند تحليل بيانات المصارف عينة الدراسة، سنحلل أثر هذه الظروف على نشاط المصارف التقليدية والإسلامية، وسنتبين مدى قدرة المصارف على التكيف مع هذه المتغيرات.

المتحدة الأمريكية، ولعل الخسارة التي لحقت بأسهم ناسداك لشركات التقنية - التي انخفضت بما لا يقل عن 70٪ - من أبرز المؤشرات على حجم الخسائر التي عمت معظم الاقتصادات المرتبطة بالاقتصاد الأمريكي (نقلاً عن: عبد الملك يوسف الحمر، المصارف الإسلامية وما لها من دور مأمول وعملي في التنمية الشاملة، أبوظبي الإمارات العربية المتحدة، 2002م)

الفصل الثاني

تحليل البيانات وتقييم أداء المصارف عينة الدراسة

المبحث الأول: مدخل لتقييم الأداء المصرفي

المبحث الثاني: التحليل المالي لبيانات مصرف البحرين الوطني التجاري وتقييم الأداء

المبحث الثالث: التحليل المالي لبيانات مصرف البحرين الإسلامي وتقييم الأداء

المبحث الرابع : نتائج التحليل المالي وتقييم الأداء المقارن بين المصرف التقليدي والمصرف الإسلامي عينة الدراسة

المبحث الأول

مدخل لتقييم الأداء المصرفي

المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء المصـرفي

المطلب الثاني : مؤشرات تقييم الأداء المصرفي

المبحث الأول

مدخل لتقييم الأداء المصرفي

مفهوم تقييم الأداء المصرفي

نظراً لما تكتسبه المصارف من دور متميز في توفير الموارد التمويلية للمنظمات العاملة على المستوى القومي، وفي تقديم الخدمات المصرفية لعملائها المتنوعين، يكتسب تقييم الأداء أهمية كبيرة كأساس من أسس الأداء الجيد، ورافدًا لتحقيق الأهداف المطلوبة، ودافعاً للتطور والتقدم في مجال العمل المصرفي (كوسيط مالي وقطاع منتج وخدمي)، وذلك لأنه يحدد[1]:

- **مدى الفعالية في إنجاز الأعمال وتحقيق الأهداف**
- **مدى الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة للمصرف**
- **مدى التقدم وتحسين مستوى الأداء وتطور المنافسة**

واستخدام التحليل المالي لتقييم الأداء يعتبر الأداة المثالية لتحقيق هذه الغاية، لقدرته على قياس الربحية وتقييم كفاءة الإدارة في توظيف الموارد التشغيلية والتوجه نحو النمو.

وقد خلصنا في الباب الأول من هذا الكتاب إلى أن المصارف الإسلامية تتفق مع المصارف التقليدية في كونها مؤسسات وساطة مالية، تمثل مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها. إلا أنها تختلف عنها في طبيعة تدوير هذه الأموال وتوظيفها تبعاً لاختلاف طبيعتها، والهدف الذي أنشئت من أجله، وبذلك اختلفت السياسات التي بتحقيقها يكون المصرف قد حقق الهدف من إنشائه كمؤسسة، ويبقى اشتراكهما في هدف واحد، وهو الهدف الكبير الذي تتكاثف من أجله كل سياسات وطاقات وإمكانات الدولة، والمتمثل في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقدم المجتمع، من خلال ما توفره من أموال لدعم وتمويل مشرعات التنمية الاقتصادية المختلفة.

---

(1) طارق عبد العال، محمد حمّاد، تقييم أداء البنوك التجارية «تحليل العائد والمخاطر» (ب.ط)، الدار الجامعية، الإسكندرية 1999م، ص52.

وبتحليل الأنشطة الوظيفية التي يمارسها كِلاَ النموذجين المصرفيين التقليدي والإسلامي يتبين أنها تقوم على تحقيق جملة من الأهداف الفرعية تخدم في مجملها الهدف الكبير من إنشاء المصرف، وهذه الوظائف هي:

- **دور المصرف كوسيط مالي**
- **دور المصرف كقطاع منتج**
- **دور المصرف كقطاع خدمي**

هذه الوظائف أو الأدوار تتركب من عدة عناصر تشكل نتيجة هذا النشاط، وبالتالي فإن اختبار النشاط أو تقييمه يقوم على تحليل كل عنصر من هذه العناصر، كما أن تفاعل هذه الأدوار الرئيسية مع بعضها البعض يمثل النمط العام أو الهيكل العام لمركز المصرف، سواء من ناحية حجم الموارد وحجم الاستخدامات أو من ناحية المصروفات والإيرادات والفائض المحقق، وكذلك موقفه بالنسبة للخدمات التي يقدمها سواء كانت داخلية أو خارجية.

وهذا التقسيم لأنشطة المصرف يتلاءم مع أغراض التحليل والتقييم، ويجمع من المقومات ما يجعل المصرف وحدة واحدة في المحيط الاقتصادي متكامل الأهداف.

وفي الوقت نفسه يؤكد دور المصرف في قيامه بوظائفه المالية الأساسية التي تتبلور في النهاية في تجميع الأموال وحسن استخدامها، وبما يخدم كل من مصالح المؤسسين والملاك والمودعين، ويسهم في نمو الاقتصاد المحلي.

وقد تم اختيار جملة من النسب المالية لاستخدامها في استخراج المؤشرات التي تخدم أغراض التقييم والتحقق من فرضيات الدراسة، وهي كما يلي: [1]

(1) محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية والإسلامية «مدخل مقارن»، مصدر سبق ذكره، ص 520.

مؤشرات تقييم الأداء المصرفي

أولاً: مؤشرات النمو المصرفي

1- تطور نمو الموجودات (التغير السنوي في مستوى الأرباح)
2- التوسع في منح القروض (التقليدي) = (معدل التغير في القروض الممنوحة)
3- تطور حسابات الاستثمار (الإسلامي) = (معدل التغير في حسابات الاستثمار)

ثانياً: مؤشرات الوساطة المالية

مدى قيام المصرف بدعم مركزه المالي:
1- معدل التغير في الموارد الذاتية.
2- نسبة الموارد الذاتية إلى إجمالي الموارد
3- نسبة الموارد الذاتية إلى إجمالي الودائع

ثالثاً: مؤشرات أداء المصرف في تجميع المدخرات وتنمية الودائع:

1- تطور ودائع العملاء (التغير السنوي في أرصدة الودائع)
2- نسبة مجموع الودائع إلى إجمالي الموارد
3- تطور الودائع الثابتة.
4- نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع.

رابعاً: تقييم كفاءة المصرف في توظيف موارده:

(أ) كفاءة المصرف في إدارة السيولة

1- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
2- نسبة السيولة

(ب) تقييم كفاءة المصرف في استخدام ودائعه:

1- معدل توظيف الودائع في الإقراض (التقليدي)
2- معدل توظيف الموارد التقليدية.
3- مدى التنويع بين أدوات التوظيف.
4- معدل الكفاءة الإنتاجية.

(ج) تقييم كفاءة المصرف من حيث العائد والربحية:

1- معدل النمو السنوي للأرباح.
2- معدل العائد على الأصول.
3- معدل العائد على إجمالي الودائع.
4- معدل العائد على حقوق الملكية.

(د) تقييم كفاءة المصرف من حيث الأمان والضمان:

1- معدل كفاءة رأس المال (ملاءة رأس المال).

خامساً: تقييم دور المصرف في دعم التنمية الاقتصادية:

1- توظيفات المصرف حسب القطاعات الاقتصادية.
2- توظيفات المصرف حسب الأجل.
3- توظيفات المصرف محلياً وخارجياً.

سادساً : تقييم دور المصرف في دعم التنمية الاجتماعية:

1- الهبات والتبرعات (التقليدي)
2- القروض الحسنة والصدقات (الإسلامي)
3- صندوق الزكاة.(الإسلامي)

وفيما يخص المصارف عينة الدراسة وموضوع التقييم، هناك بعض العوامل يجدر الإشارة إليها ومراعاتها عند التقييم، والمتمثلة في بعض الفروقات بين المصرفين اللذين سيجرى تحليل بياناتهما والتي تعتبر من ضمن المتغيرات المؤثرة على الأداء المصرفي، من أهمها:

1- حجم المصرف في السوق المصرفي.
2- عمر المصرف وخبرته «على اعتبار حداثة التجربة الإسلامية».
3- اتساع رقعة نشاط المصرف وعدد فروعه .
4- انسجام وتوافق المنظومة القانونية التي يعمل في ظلها المصرف، وهو ما لم يتوفر للمصارف الإسلامية.

وهذه العوامل سيكون لها بطبيعة الحال تأثير على نتائج التقييم، لذلك تمت الإشارة إليها ومراعاتها عند استخلاص النتائج .

المبحث الثاني

التحليل المالي لبيانات

مصرف البحرين الوطني التجاري
وتقييم الأداء

المبحث الثاني

التحليل المالي لبيانات

مصرف البحرين الوطني التجاري وتقييم الأداء

أولاً: مؤشرات النمو المصرفي

ملاحظة:

ملاحظة:تشير كلمة الدينار الواردة في بيانات التحليل التالية إلى(الدينار البحريني)، الدينار = 2.65 دولار أمريكي.

1- تطور (زيادة) الموجودات:

إن قدرة المصرف على تنمية أصوله باستمرار، تعني مزيداً من النمو والنجاح، ولذلك فإن تطور الموجودات يعد أول مؤشرات تقييم الأداء لأي مصرف، والمدخل العام لتحليل مكونات الهيكل المالي والاستثماري للمصرف.

والجدول التالي يبين تطور موجودات مصرف البحرين الوطني التجاري خلال فترة الدراسة (1999 - 2003 م)، والقيم بالدينار البحريني:

جدول رقم (3) تطور موجودات مصرف البحرين الوطني التجاري (بملايين الدينارات)

البيان / السنة	1999	2000	2001	2002	2003	المعدل السنوي العام
إجمالي الموجودات	988.160	1035.270	1078.33	1104.400	1237.470	
التطور السنوي	124.010	47.110	43.060	26.070	133.070	%7.5
نسبة النمو	%14	%5	%4	%2.4	%12	
معدل نمو الموجودات عن كامل الفترة 25%						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003)

تشير بيانات الجدول إلى أن المصرف حقق خلال السنة الأولى من فترة التحليل طفرة في نمو موجوداته بلغت 124 مليون دينار زيادة عن العام السابق له 1998م حيث كانت

(864.150 مليون دينار) وبمعدل نمو وصل 14٪، ويعود السبب الرئيسي في ذلك لزيادة القروض والسلفيات الممنوحة بمبلغ 46 مليون دينار، وارتفاع حجم محفظة المصرف في السندات المالية الاستثمارية في الأسواق الدولية بمبلغ 46 مليون دينار أيضاً، إضافة إلى زيادة موجودات المصرف قصيرة الأجل في أسواق المال.إلا أنه وفي عام 2000 م كان حجم النمو في إجمالي موجودات المصرف قد تراجع من 124 مليون إلى 47 مليون دينار وبمعدل نمو 5٪ فقط مقارنة ب 14٪ العام السابق، رغم استمراره في منح المزيد من القروض والسلفيات والتي زادت بمبلغ 63 مليون، كما أن محفظة الاستثمار في الأوراق المالية قد ارتفعت بحوالي 42 مليون دينار، ويعود هذا الانخفاض في النمو مقارنة بالعام السابق إلى انخفاض الأصول السائلة لدى المصرف (سندات الخزانة والأوراق المتداولة والودائع لدى المصارف الأخرى) بمبلغ 69 مليون دينار تقريباً.

وخلال سنتي 2001، 2002 م التي اتصفت بالتقلبات الحادة وعدم وضوح الرؤية إثر أحداث 11 سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية التي انعكست على الأوضاع الاقتصادية وأسواق المال العالمية وأدت إلى ارتفاع مخاطر أسعار الفائدة التي أثرت سلباً على أداء المصرف، فتراجع معدل نمو الموجودات تدريجياً إلى أن وصل 2.4٪ سنة 2002م.واضطر المصرف إلى تخفيض استثماراته تحت ضغوط مخاطر السوق و تدهور أسعار الفائدة، إذ لم تتجاوز الزيادة في القروض والسلفيات 18 مليون دينار سنة 2001م ولم تتعدى 9 مليون دينار سنة 2002م، ونتيجة لهذه الظروف أعاد المصرف ترتيب استراتيجياته للحفاظ على الموجودات السائلة، فوظف عام 2001م أموالاً بلغت 46 مليون دينار من السيولة الفائضة في سندات الخزانة، واحتفظ ب 91 مليون دينار من أمواله لدى المصارف الأخرى تحوطاً لمخاطر السيولة. [1]

واستمر على هذا النهج المتحفظ فرفع موجوداته لدى المصارف والتي وصلت بنهاية عام 2002 م إلى 367 مليون دينار بزيادة قدرها 70 مليون دينار.

(1) التقرير السنوي لمصرف البحرين الوطني التجاري 2001م

أما بالنسبة لسنة 2003 م التي بدأت تستقر خلالها الأوضاع، فقد شهد المصرف انتعاشاً حقق خلاله نمواً بلغ 12٪ في إجمالي موجوداته.. حيث ارتفعت قيمة القروض والسلفيات الممنوحة بأكثر من 100 مليون دينار عن العام السابق بعد أن قام المصرف بخفض الفوائد على القروض الممنوحة وزيادة حملات الدعاية والإعلان في محاولة لتسويق تلك القروض والتوسع في منح القروض الاستهلاكية.وكذلك قيام المصرف بالدخول في عمليات مشاركة لتمويل مشاريع محلية وتعزيز العلاقات الثنائية للإقراض بمملكة البحرين. [1]

وقد حقق المصرف هذا النمو بعد أن أعاد رسم سياساته الإقراضية والاستثمارية وقام بتوظيفها في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي بعد أن كانت توظف في أسواق عالمية قبل زعزعة الظروف لأسعار الفائدة.

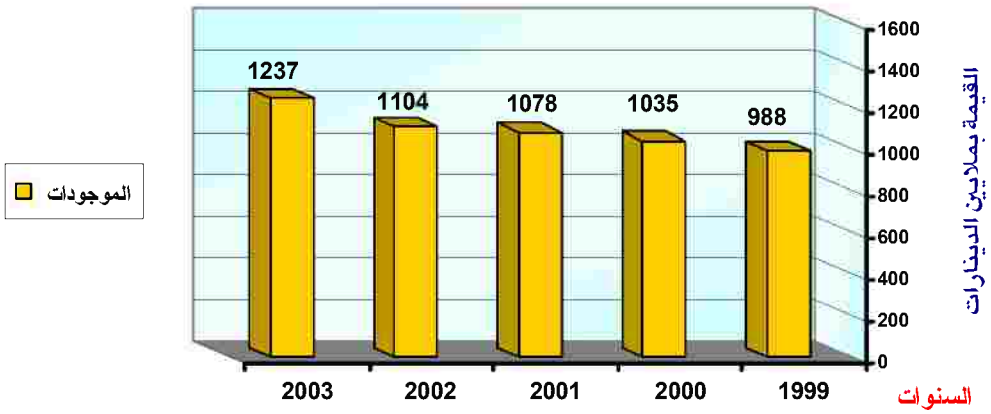

شكل رقم (6) تطور موجودات مصرف البحرين الوطني التجاري

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

وقد كان لاسترجاع هذه التوظيفات وإعادة تدويرها في البيئة المحلية دورها الملحوظ في تعزيز مشاريع التنمية المحلية.

(1) التقرير السنوي لمصرف البحرين الوطني التجاري 2002م

وخلال سنوات الدراسة كان معدل نمو الموجودات قد بلغ 25٪.

2- تطور الموجودات الاستثمارية:

يعتمد المصرف التقليدي وبشكل رئيسي في تحقيق هدفه المتمثل في تحقيق أفضل العوائد للمساهمين على استثمار الأموال المتوفرة لديه في القروض والتسهيلات والاستثمار في الأوراق المالية، والقروض وإن كانت تعد أداة التوظيف الاستثماري الأولى لديه، لأنها تعتبر أكثر توظيفات المصرف ربحية، تسعى إدارة المصرف إلى تسخير كل إمكاناتها وتوظيفها في خدمة هذا الهدف[1].

ويمكن تقييم أداء إدارة المصرف نحو هذا الهدف بقياس حجم التوسع في التوظيفات الاستثمارية. وبتحليل بيانات مصرف البحرين التجاري كان تطور الموجودات الاستثمارية كما يلي:

جدول رقم (4): تطور الموجودات الاستثمارية بمصرف البحرين التجاري (بملايين الدينارات)

البيان / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
القروض والتسهيلات	401.640	432.460	451.300	461.210	563.140
أوراق مالية استثمارية	228.810	266.100	266.900	140.130	162.080
إجمالي الموجودات الاستثمارية	630.450	698.560	620.300	601.340	725.220
معدل النمو السنوي	%24	%11	(%11-)	(%3-)	%21

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

وبتحليل بيانات الجدول السابق يتبين أن المصرف قد حقق خلال السنة الأولى توسعاً ملحوظاً في توظيفاته الاستثمارية، وذلك لنمو محفظة القروض والسلفيات في البحرين والأسواق الإقليمية بقيمة 78 مليون دينار، وزيادة حجم محفظة السندات في الأسواق الدولية بقيمة 46 مليون دينار، وهذه الزيادة تعتبر كبيرة إذ بلغ معدل النمو 24٪ عن العام السابق 1998م.

(1) منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مصدر سبق ذكره، ص 207

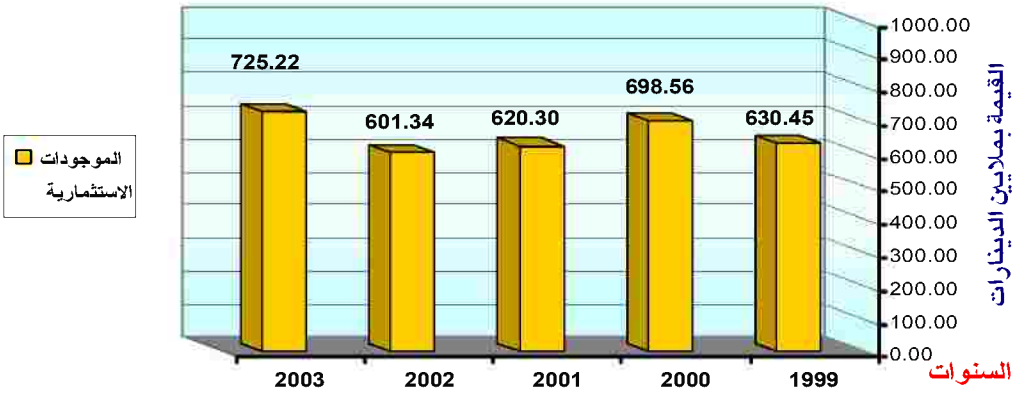

شكل رقم (7) تطور الموجودات الاستثمارية بمصرف البحرين الوطني التجاري

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003)

إلا أنه وخلال الأعوام التالية، وبالرغم من ارتفاع حجم الودائع تراجعت قدرة المصرف على التوسع في الاستثمار، ولم يتمكن المصرف من الاستمرار بنفس النمو، حيث انخفض معدل نمو الموجودات الاستثمارية وبشكل متسارع من 24٪ عام 1999م إلى (-11)٪ عام 2001م رغم الأموال المتدفقة على المصرف بأحجام كبيرة، ويعود تدني مستوى الأداء الاستثماري للمصرف إلى سوء مناخ الاستثمار بسبب ارتفاع المخاوف المتعلقة بتذبذب أسعار الفائدة والتي أصابت حركة المصارف التقليدية بشلل واضح نتيجة الارتباط الوثيق بها، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم الأموال المعطلة لدى المصرف، وهو ما اضطر إدارة المصرف عينة الدراسة إلى تغيير سياساتها بما يتماشى مع هذه الظروف، وتخفيض الفوائد على القروض التي يمنحها المصرف للأفراد والشركات وإطلاق المزيد من حملات الدعاية والإعلان حتى تتمكن من توظيف هذه الأموال والتي إن لم توظف فإنها تعد عبأً على المصرف وستنعكس على العائد المتحقق من نشاطه[1].

وقد استطاع المصرف من خلال هذه الخطوات أن يسوق المزيد من القروض ويتمكن

(1) التقرير السنوي لمصرف البحرين التجاري 2003م.

من توظيف جزء كبير من الأموال المتوفرة لديه، حيث ارتفع معدل الزيادة في القروض إلى 22٪ بنهاية عام 2003 م، وقد ساعد على ذلك اتجاه الأوضاع العامة نحو الاستقرار.

أما بالنسبة لاستثمارات المصرف في الأوراق المالية فقد انخفضت بشكل كبير بلغ 104 مليون دينار، ولم يستطع المصرف تعزيز محفظته الاستثمارية فيها، إذ انخفضت من 266 مليون دينار عام 2000 م إلى 162 مليون دينار فقط، بسبب تدهور أسعار الفائدة.، وقد لجأ المصرف لتوظيف جزء من هذه الأموال في السندات الإسلامية التي تمتاز بسهولة تسييلها مع تحقيق عائد مناسب.

وخلال هذه الفترة كانت موجودات المصرف الاستثمارية قد نمت بنسبة 8.2٪، وهو ما يعد مؤشراً عن ضعف الأداء المصرفي.

مؤشرات الوساطة المالية

ثانياً: تقييم كفاءة المصرف في دعم مركزه المالي:

يتوقف نجاح المصرف في القيام بدور الوساطة المالية على قدرته في الموازنة بين الأموال التي يقوم بتجميعها وبين استخداماته لتلك الأموال، وهذا يتطلب حفاظ المصرف على متانة مركزه المالي حتى ينجح في جذب وتجميع الودائع واستثمارها بكفاءة تضمن تشغيل الموارد بالشكل الأمثل الذي يحقق فوائض ملائمة، ويراعي اعتبارات السيولة التي تعتبر الضمان الأول للودائع.

ويمكن تقييم مدى تدعيم المصرف لمركزه المالي باستخدام مقياس تغذية الموارد الذاتية، ومن أهم المؤشرات على ذلك:

1- نسبة الموارد الذاتية إلى إجمالي الموارد:

يقصد بالموارد الذاتية لأي مصرف: مصادر الأموال الداخلية، والتي تشمل (رأس المال + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة والمخصصات)[1].

(1) غسان عساف وآخرون، إدارة المصارف، مصدر سبق ذكره، 58.

وتعتبر نسبة الموارد الذاتية إلى إجمالي الموارد ونسبة الموارد الذاتية إلى إجمالي الودائع تعتبران مؤشراً على نمط السياسات التي يتبعها المصرف لحماية مركزه المالي من أية مؤثرات اقتصادية أو نقدية، لأن أية خسائر محتملة يمكن أن يتعرض لها المصرف من شأنها التأثير على ضمان أصحاب الودائع لأموالهم، لذلك يجب أن تواجه الموارد الذاتية بزيادة وتدعيم مستمران وعلى الأخص حقوق الملكية.

جدول رقم (5) نسبة الموارد الذاتية إلى إجمالي الموارد (بملايين الدينارات)

البيان / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
الموارد الذاتية للمصرف	115.760	120.560	145.790	153.010	165.520
إجمالي الموارد	988.160	1035.270	1078.330	1104.400	1237.470
النسبة	%11.7	%11.6	%13.5	%13.8	%13.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003)

يتبين من بيانات الجدول السابق أن الموارد الذاتية للمصرف تعتبر متدنية بالنسبة لهيكله المالي إذ لم تتجاوز 13.8٪، حيث بلغت سنة 1999م 115 مليون دينار في مقابل 988 مليون دينار إجمالي الموارد المتاحة للمصرف، بالرغم من أن المصرف يعمل على تنمية موارده الذاتية بشكل مستمر ليتلاءم مع تطور الموارد الخارجية، من خلال تغذية بند الاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

وإن كان حجم الموارد الذاتية قد ارتفع خلال منتصف الفترة بقيمة 25 مليون دينار من 11.5٪ إلى 13.5٪ نتيجة لزيادة المصرف لأمواله المخصصة لمواجهة مخاطر السوق، بعد أزمة أسعار الفائدة إلا أن هذه الزيادة لا تزال ضعيفة في العرف المصرفي التقليدي.

وخلال سنة 2003 م قام المصرف بزيادة رأسماله من 40 مليون إلى 45 مليون دينار، إلا أن هذه الزيادة لم تؤثر في نسبة التطور السنوي للموارد الذاتية، وذلك بسبب الزيادة المقابلة في الموارد الخارجية.

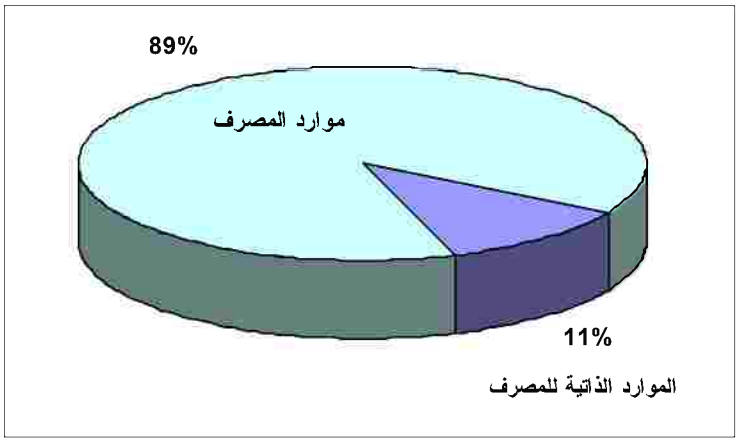

شكل رقم (8) متوسط نسبة الموارد الذاتية إلى إجمالي موارد المصرف

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

2- معدل التغير في الموارد الذاتية:

يعكس معدل التغير في الموارد الذاتية السياسة التي تنتهجها إدارة المصرف لتدعيم المركز المالي للمصرف، والجدول التالي يبين تطور الموارد الذاتية لمصرف البحرين الوطني التجاري لخمس سنوات:

جدول رقم (6) معدل التغير في الموارد الذاتية (بملايين الدينارات)

البيان / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
الموارد الذاتية للمصرف	115.760	120.560	145.790	153.010	165.520
معدل التغير السنوي	%4.4	%4	%21	%5	%8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003)

بنهاية عام 2000م كانت الموارد الذاتية للمصرف قد زادت بنسبة 4٪ عن العام السابق لها 1999 م، وترجع هذه الزيادة إلى رفع المصرف لقيمة الاحتياطيات والأرباح المحتجزة بقيمة 4.800 مليون دينار.

بينما زاد ارتفاع الموارد الذاتية وبشكل كبير وملحوظ سنة 2001م من 120.560 مليون إلى 145.790 مليون دينار وبنسبة بلغت 21٪ نتيجة استمرار المصرف في رفع قيمة المخصصات والاحتياطيات بقيمة بلغت 24.160 مليون دينار، وذلك لمواجهة الظروف التي سادت الأسواق بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001 م بالولايات المتحدة الأمريكية، وما تبعها من قلاقل ومخاوف عمت أسواق الاستثمار العالمية بسبب تدهور أسعار الفائدة، والتي أدت إلى انخفاض حجم استثمارات المصرف في الأوراق المالية بنسبة 36.5٪ عن عام 2000م وأيضاً تخفيض عمليات المتاجرة في أسواق الأسهم وسندات الإقراض ذات الفوائد الثابتة والصرف الأجنبي والأدوات المشتقة إلى أدنى مستوياتها وفقاً للسياسة التي اتبعتها إدارة المصرف لمواجه مخاطر فجوات أسعار الفائدة[1].

وخلال العامين التاليين حافظ المصرف على سياسته المتحفظة والحذرة تجاه تقلب الظروف، فقام سنة 2003م برفع رأسماله من 40 مليون إلى 45 مليون دينار، وبقيمة 5 ملايين دينار في شكل أسهم منحة للمساهمين، تم إصدارها عن طريق تحويلها من حساب الاحتياطي العام[2].

وباستثناء سنة 2001 م وباحتساب المعدل العام لتغذية المصرف لموارده الذاتية خلال فترة الدراسة كان 5٪ سنوياً. وهذا المعدل في تغذية الموارد الذاتية يعد ضعيفاً، وخاصة في مثل الظروف التي سادت سنوات الدراسة، إذ احتاج المصرف إلى تدعيم متانة مركزه المالي بشكل أكبر منه في فترات الاستقرار العادية.

3- نسبة الموارد الذاتية إلى إجمالي الودائع:

لما اختلفت طبيعة توظيفات المصرف التقليدي عن المصرف الإسلامي، اختلفت حاجة كلاً منهما إلى مستوىً من الموارد الذاتية يتلاءم مع مخاطر الأموال المودعة. خاصة أن نصف الأموال المودعة لدى المصرف التقليدي عينة الدراسة تقريباً هي ودائع جارية تستحق عند

(1) التقرير السنوي لمصرف البحرين الوطني التجاري 2003 م.

(2) المصدر نفسه.

الطلب، وهذا يرفع درجة مخاطر السحوبات المفاجئة التي قد يتعرض لها المصرف التقليدي بعكس المصرف الإسلامي الذي يعتمد على حسابات الاستثمار.

لذلك فإن المصرف التقليدي لمواجهة أية خسائر يحتمل أن تلحق بودائع العملاء يجب أن تتوفر لديه موارد ذاتية تلبي مطلبه في ذلك.

وبتحليل بيانات مصرف البحرين الوطني التجاري عينة الدراسة تبين أن:

جدول رقم (7) نسبة الموارد الذاتية إلى إجمالي الودائع (بملايين الدينارات)

البيان / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
الموارد الذاتية للمصرف	115.760	120.560	145.790	153.010	165.520
إجمالي الودائع	858.600	896.700	923.290	923.100	1059.680
النسبة	%12	%13.4	%15.8	%16.3	%15.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003)

تشير بيانات الجدول إلى أن نسبة الموارد الذاتية بالمصرف وخلال سنوات الدراسة لم تتعدى 16.3٪، وهذا يعني أن المصرف التقليدي الذي يعتمد في أغلب توظيفاته على ودائع جارية لا تتوفر لديه أموال تكفي لمواجهة ربع حجم الأموال المودعة من الغير، وباحتساب متوسط هذه الأرصدة خلال فترة الدراسة يتبين أن متوسط الموارد الذاتية للمصرف لا يتعدى 140 مليون دينار في مقابل 932 مليون دينار تمثل أموالاً مودعة من خارج المصرف.

وهذه النسبة تعتبر منخفضة إلى حد ما، وخاصة في مثل الظروف التي سادت الأوساط المالية خلال سنوات الدراسة، وهذا يعد مؤشراً عن ضعف أداء المصرف التقليدي في تعزيز مركزه المالي.

ثالثاً: تقييم كفاءة المصرف في تجميع المدخرات و تنمية الودائع:

تسعى المصارف التقليدية والإسلامية باستمرار إلى جلب المزيد من الأموال المودعة

لديها على اعتبار أنها المصدر الأساسي لتغذية توظيفاتها وتعزيز قدرتها على التوسع في استثماراتها، ومن مؤشرات تقييم الأداء المصرفي في تنمية الودائع ما يلي:

1- تطور ودائع العملاء:

إن دراسة حركة الودائع بالمصرف والتطورات التي تحدث عليها خلال فترة من الزمن، تعكس السياسات التي تنتهجها إدارة المصرف في تجميع الأموال والمدى الذي وصلت إليه من نجاح أو فشل في تحقيق هذه السياسات.

إذ تُعبر حركة الودائع بأنواعها المختلفة عن مدى ثقة العملاء بخدمات المصرف وعن دور المصرف في نشر الوعي المصرفي وتنمية المدخرات. [1]

وفيما يلي البيانات المستخرجة من التقارير السنوية لمصرف البحرين الوطني التجاري حول حركة ودائع العملاء خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (8) تطور ودائع العملاء (بملايين الدينارات)

البيان / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
ودائع العملاء	602.280	669.550	702.960	760.220	895.470
معدل التغير	(%3.5)	%11	%5	%8	%18

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003)

من الجدول يتبين أن معدل تغير الودائع قد انخفض عام 1999 م بنسبة تراجع بلغت 3.5٪ نتيجة لسحب ودائع كبيرة بقيمة 21.300 مليون دينار، إلا أنها ارتفعت في السنة التالية من 602 مليون إلى 669 مليون دينار نتيجة لتكثيف جهود المصرف في تعزيز خدماته للعملاء من خلال التوسع الأفقي بفتح فروع جديدة و استخدام تقنية الصراف الآلي[2] وبذلك نجح في استقطاب المزيد من الأموال.

---

(1) محمد عزت عبد الحميد، التحليل المالي لميزانية مصرف تجاري، مصدر سبق ذكره، ص66.

(2) التقرير السنوي لمصرف البحرين التجاري 2000م.

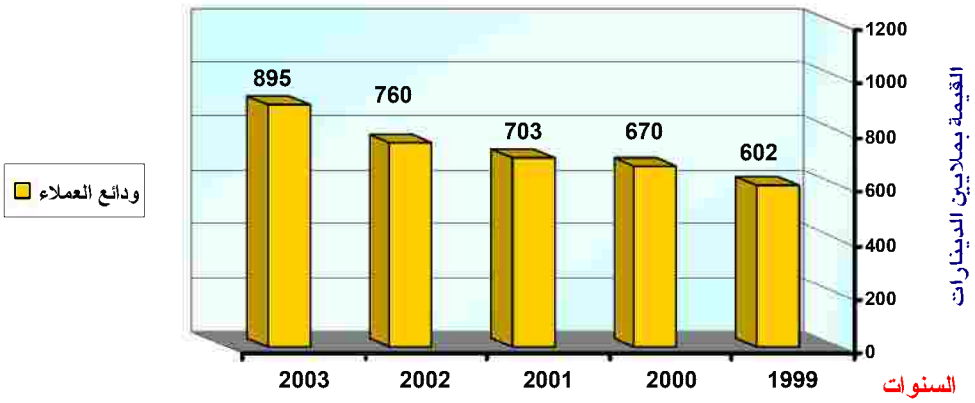

شكل رقم (9) تطور ودائع العملاء بمصرف البحرين الوطني التجاري

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003)

وبتتبع حركة الودائع خلال سنوات الدراسة يتبين أنها اتصفت بعدم الاستقرار، وكان حجم التغير السنوي كبيراً إذ تراوحت نسبته بين (- 3.5٪ إلى 18٪)

وقد استطاع المصرف أن يحقق نمواً مضطرداً في حجم الودائع بلغ 293 مليون دينار خلال خمس سنوات، وهذا يؤكد نجاح سياسات المصرف في اكتساب ثقة العملاء ونشر الوعي المصرفي.

2 - نسبة مجموع الودائع إلى الموارد المتاحة:

وتعكس هذه النسبة حجم المصادر الخارجية لأموال المصرف والمتمثلة في الودائع بالنسبة لإجمالي الموارد المتاحة للتشغيل، وتتأثر هذه النسبة بنجاح سياسات المصرف في تجميع الودائع، كما تتأثر أيضاً بمدى انتشار الوعي المصرفي في بيئة المصرف، وكذلك عمر المصرف وخبرته في حسن استخدام الأموال وتحقيق الأرباح. (1)

والجدول التالي يبين حجم الودائع من إجمالي حجم الموارد المتاحة لمصرف البحرين التجاري الوطني.

(1) محمد عزت عبد الحميد، التحليل المالي لميزانية مصرف تجاري، مصدر سبق ذكره، ص 67.

جدول رقم (9) نسبة إجمالي الودائع إلى الموارد المتاحة (بملايين الدينارات)

المؤشر / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
إجمالي الودائع	858.600	896.700	923.290	923.100	1059.680
مجموع الموارد المتاحة	988.160	1035.270	1078.330	1104.400	1237.470
المؤشر	%87	%87	%86	%83.5	%86

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003)

تشير بيانات الجدول إلى أن نسبة الودائع إلى إجمالي الموارد المتاحة لدى المصرف التقليدي اتصفت بالارتفاع والثبات خلال سنوات الدراسة – التي سادتها اضطرابات شديدة – وهذا يدل على نجاح المصرف في إتباع سياسات من شأنها تحقيق التوازن المستمر لزيادة الودائع.

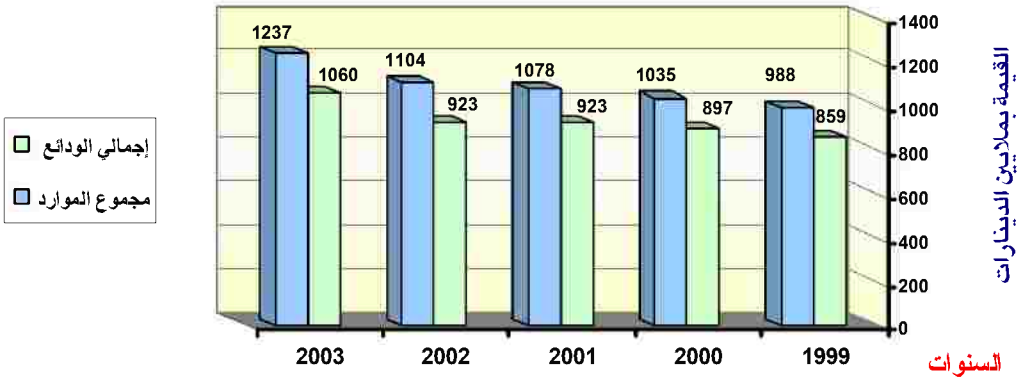

شكل رقم (10) نسبة إجمالي الودائع إلى الموارد المتاحة بمصرف البحرين الوطني التجاري

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

وقد كان المتوسط العام لحجم الودائع بالنسبة إلى إجمالي الموارد المتاحة للمصرف قد بلغ 86٪ خلال فترة الدراسة.

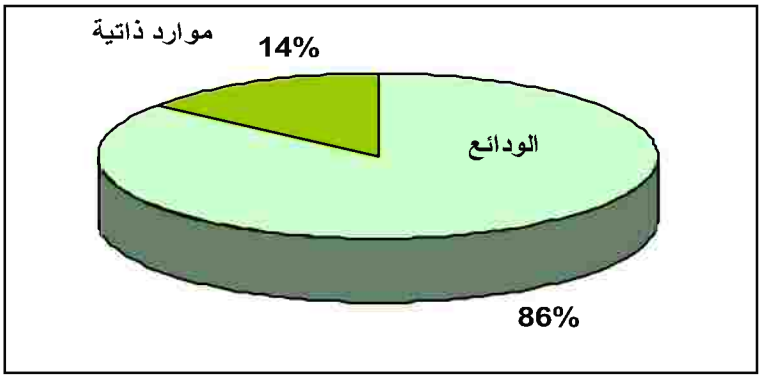

شكل رقم (11) نسبة إجمالي الودائع إلى الموارد المتاحة بمصرف البحرين الوطني التجاري

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

3- تطور الودائع الثابتة:

تعتبر الودائع الثابتة أو لأجل أحد مصادر التمويل الخارجي بالمصرف التقليدي، وعامل مهم في تشجيع المصرف على التوسع في الاستثمار وتنويع أدواته، ويقابلها حسابات الاستثمار في المصرف الإسلامي، إلا أنه وبحسب طبيعة المصرف التقليدي تعتبر الودائع الثابتة مصادر تمويل مكلفة، على اعتبار أن المصرف يدفع عنها فوائد تستحق للمودعين، في حين تعتبر الحسابات الجارية مصادر تمويل مجانية[1].

وفيما يلي جدول يبين تطور الودائع الثابتة ووزنها النسبي لإجمالي ودائع مصرف البحرين الوطني التجاري خلال سنوات الدراسة:

(1) يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية «الأزمة والمخرج» مصدر سبق ذكره، ص 73

جدول رقم (10) تطور الودائع الثابتة وحجمها من إجمالي الودائع في المصرف التقليدي (بملايين الدينارات)

البيان / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
الودائع الثابتة	411.577	454.127	402.54	442.818	454.209
معدل التغير	(-24%)	%10	(-11%)	%10	%2.5
إجمالي ودائع العملاء	602.280	669.550	702.960	760.220	895.470
نسبة الودائع الثابتة إلى الودائع	%68	%68	%57	%58	%51

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003)

يشير معدل التغير السنوي للودائع الثابتة لدى المصرف إلى أن ودائع العملاء الثابتة انخفضت مع بداية الفترة بنسبة كبيرة بلغت 24٪ عن سنة 1998م حيث كان رصيدها (544.511) مليون دينار، ويعود سبب هذا التراجع إلى انخفاض في الودائع الكلية إثر سحب ودائع كبيرة ذات آجال قصيرة[1].

وخلال سنة 2000م ارتفعت الودائع الثابتة من 411 مليون إلى 454 مليون دينار، وبمعدل زيادة بلغ 10٪. إلا أنه نتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية والمالية سنة 2001م والتي ارتبطت بتدهور أسعار الفائدة والتي أثرت سلباً على تعاملات العملاء والمستثمرين.. انخفضت الودائع الثابتة بقيمة 51 مليون دينار.

أما خلال سنتي 2002 و 2003م فقد نجح المصرف في اجتذاب المزيد من الودائع الثابتة، وإن لم يكن بشكل متوازن، حيث بلغت الزيادة 10٪ و 2.5٪ على التوالي.

وخلال سنوات الدراسة كان حجم الودائع الثابتة بالنسبة لإجمالي ودائع العملاء لدى المصرف قد تراوح من 51٪ إلى 68٪، وهي نسبة جيدة خاصة في ظل ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي، ولارتباط هذا النوع من الودائع بحركة أسعار الفائدة المصرفية.

وارتفاع هذه النسبة يفتح المجال أمام المصرف للتوسع في منح التمويلات، خاصة

(1) التقرير السنوي لمصرف البحرين الوطني التجاري 1999م

المتوسطة والطويلة الأجل، والتي إن تم توجيهها إلى مشاريع إنتاجية فستكون دافعاً لتحقيق التنمية المنشودة.

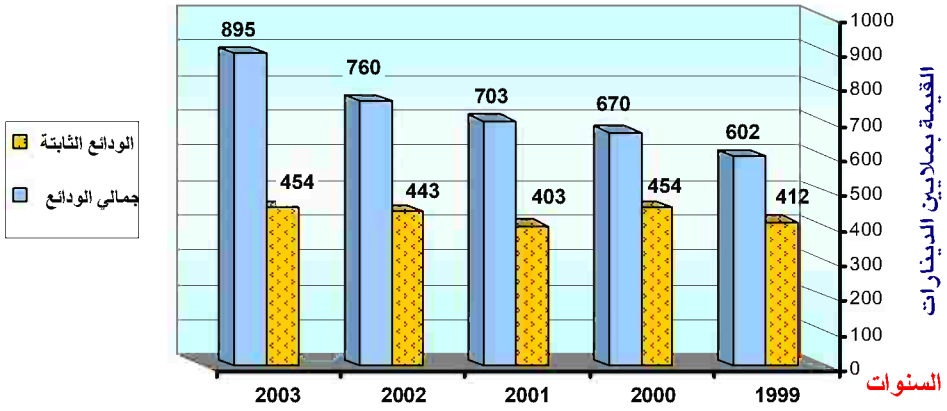

شكل رقم (12) تطور الودائع الثابتة وحجمها من إجمالي الودائع بالمصرف

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

4- نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع:

من الجدول السابق، والذي يبين تطور الودائع الثابتة لدى المصرف التقليدي، نستخلص حجم الودائع الجارية بالاعتماد على حجم الودائع الثابتة من إجمالي ودائع العملاء.

وبتحليل هذه النسبة لدى مصرف البحرين الوطني التجاري كانت كما يلي:

جدول رقم (11) نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع (بملايين الدينارات)

البيان / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
الودائع الجارية	190.703	215.423	300.406	317.402	441.261
إجمالي الودائع العملاء	602.280	669.550	702.960	760.220	895.470
الودائع الجارية/ودائع العملاء	%32	%32	%43	%42	%49

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

يظهر من الجدول ارتفاع حجم الودائع الجارية في تركيبة إجمالي ودائع العملاء، ويرجع هذا الارتفاع لعدة عوامل أبرزها تفضيل المصرف التقليدي لاجتذاب هذا النوع من الودائع، وذلك على اعتبار أنه يمثل أموالاً مجانية تتاح للمصرف ليحقق من خلالها الأرباح والعوائد، والتي ينعكس أثرها على العائد على ثروة الملاك، إضافة إلى أن أغلب توظيفات المصرف قصيرة الأجل.

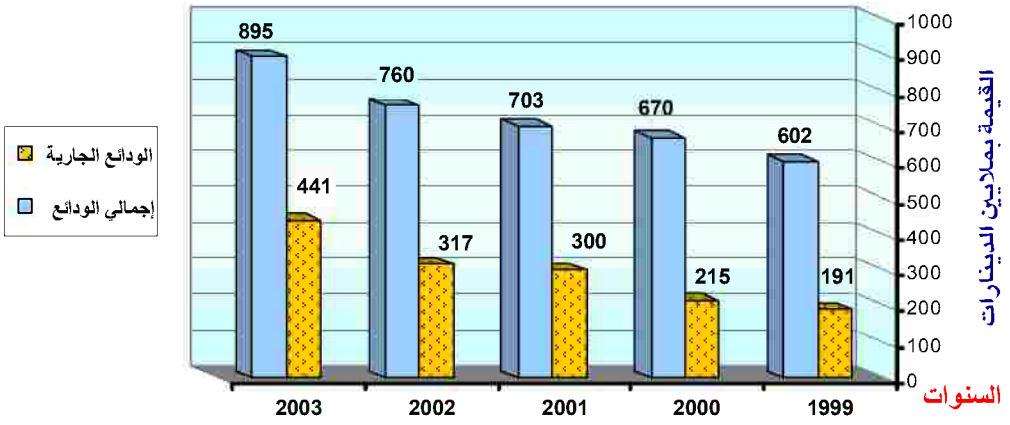

شكل رقم (13) نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع بالمصرف

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

وخلال فترة الدراسة يمكن القول أن نسبة الودائع الجارية شكلت ما يقرب من نصف ودائع العملاء لدى المصرف التقليدي، حيث بلغ المعدل العام 40٪ تقريباً.

رابعاً: تقييم كفاءة المصرف التقليدي في توظيف موارده:

يمكن قياس كفاءة المصرف في استخدام موارده من خلال عدة مؤشرات أهمها المؤشرات التي تعكس سياسات المصرف وقدرته من حيث (السيولة - الربحية – الآمان والضمان).

1- تقييم كفاءة المصرف في إدارة السيولة:

يتعين على المصرف التجاري الذي يختلف في حاجته للسيولة عن المصرف الإسلامي

باعتباره معرضاً لمواجهة السحب المستمر من الودائع أو التسهيلات التي يمنحها للعملاء، أن يراعي عامل السيولة عند تشغيل موارده ويوليها الاهتمام التام.

والسيولة تعني: «قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) مما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى النقدية في فترة زمنية قصيرة نسبياً (الأصول المتداولة)»[1]، خاصة وأن الجزء الأكبر من موارد المصرف التجاري التقليدي في معظم الأحوال تتكون من الودائع الجارية، مما يجعله معرضاً وباستمرار للمطالبة بسحبها.

وعلى قدر كفاءة إدارة المصرف في المواءمة بين الحجم اللازم الاحتفاظ به من الأموال كسيولة وبين توظيف الأموال في الاستثمارات المدرة للأرباح، يكمن نجاح المصرف في البقاء والنمو.

وتقاس قدرة المصرف في إدارة السيولة بعدة مؤشرات أهمها:

1.1- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

وهي أحد مؤشرات قدرة المصرف على توفير السيولة في وقت قصير وبأقل الخسائر، وتقاس بنسبة الأصول النقدية وشبه النقدية إلى إجمالي الأصول، بمعرفة الحجم الذي تمثله في هيكل الأصول لدى المصرف[2].

يحتفظ المصرف بأصول نقدية تراوحت نسبتها من 28٪ إلى 43٪، وهذه النسبة تعتبر مقبولة إلى حدٍ ما، إذ أن أغلب المتعارف عليه في العرف المصرفي ألا تقل عن 30٪ من أصول المصرف التقليدي.[3]

وقد ارتفعت نسبة الأصول السائلة خلال الأعوام (1999-2003) إلى 43.5٪، ويعود سبب هذه الزيادة إلى الفائض في السيولة الذي ارتفع إثر تخفيض المصرف لمحفظته الاستثمارية واسترجاع أموال كبيرة كانت مستثمرة في الأسواق العالمية بعد أزمة تقلب أسعار الفائدة.

---

(1) منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية «مدخل تحليلي معاصر»، مصدر سبق ذكره، ص 84

(2) محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية والإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص84

(3) ينظر: بشير علي التويرقي، إدارة المصارف وتطويرها، مصدر سبق ذكره، ص 200

جدول رقم (12) نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (بملايين الدينارات)

البيان / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
نقد بالمصرف وأرصدة لدى المصرف المركزي	23.390	24.380	25.480	31.740	44.380
سندات خزانة	69.710	55.920	101.620	71.440	53.390
ودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية	246.120	205.850	296.670	366.990	371.180
أوراق مالية متداولة	18.260	7.790	8.270	9.820	18.240
مجموع الأصول السائلة	357.480	293.940	432.040	479.990	487.190
إجمالي الأصول	988.160	1035.270	1078.330	1104.400	123.74700
المؤشر	%36.2	%28.4	%40	%43.5	%39.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003)

وخلال فترة الدراسة كان متوسط النسبة العامة للأصول السائلة من إجمالي أصول المصرف قد بلغت 38٪، وهي تفوق نسبة 30٪ المتعارف عليها في العرف المصرفي التقليدي.

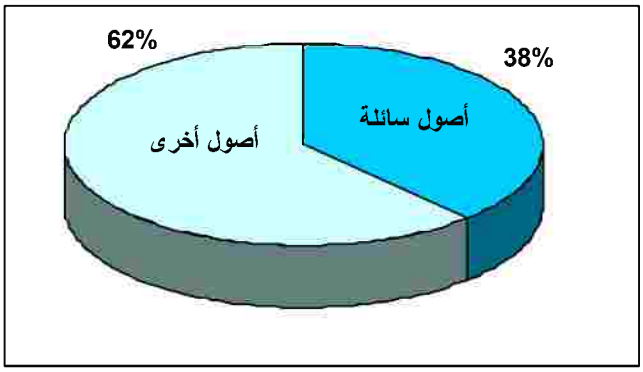

شكل رقم (14) متوسط نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة

2.1- نسبة السيولة القانونية:

وهي إحدى مؤشرات السيولة لدى المصرف، وتحسب كما يلي: [1]

$$\frac{\text{الأصول النقدية وشبه النقدية}}{\text{(ودائع المصرف + المستحق للمصارف الأخرى + سلفيات وعقود إعادة الشراء)}}$$

جدول رقم (13) نسبة السيولة القانونية (بملايين الدينارات)

البيان / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
الأصول السائلة	35.748	29.394	43.204	47.999	48.719
إجمالي الودائع	85.860	89.670	92.329	92.310	105.968
نسبة السيولة القانونية	**%41.6**	**%32.7**	**%46.8**	**%52**	**%46**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003)

من خلال الجدول يتبين تأثير الأزمة التي سادت الأسواق العالمية إثر اضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية، وما نتج عنها من ارتفاع مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بها استثمارات المصرف التقليدي، مما دفع بالمصرف التقليدي عينة الدراسة إلى تخفيض حجم استثماراته ذات الفوائد الثابتة، وتخفيض معاملاته في أسواق الأسهم والسندات الإقراضية ذات الفوائد الثابتة إلى أدنى مستوياتها في هذه الأسواق لتفادي تلك المخاطر[2]، الأمر الذي أدى إلى وجود سيولة فائضة لدى المصرف خلال عامي 2001 و 2002م زادت عن نصف حجم الودائع، فقد ارتفعت نسبة السيولة القانونية لدى المصرف من 41٪ سنة 1999م حتى وصلت 52٪ سنة 2002 م، وارتفع حجم الأصول السائلة من 35 مليون دينار سنة 1999م إلى أن وصل 48 مليون دينار سنة 2002م.

(1) منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مصدر سبق ذكره، ص 412.

(2) وهذا دليل يضاف لما أثبتته الدراسات الأخرى من أن سعر الفائدة هو أحد الأسباب الرئيسية للأزمات الاقتصادية وتعظيمها، لما يخلقه من حالات التدهور وعدم الاستقرار.

ولإدارة هذه السيولة، قام المصرف بتوجيه جزء كبير منها للاستثمار في (السندات الإسلامية قصيرة الأجل التي تصدرها مؤسسة نقد البحرين) لما يتصف به هذا النوع من المنتجات من الاستقرار والمرونة، يتلاءم مع مثل هذه الظروف.[1] [2]

ولقد استخدمت نسبة السيولة القانونية ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول كمؤشر على متانة المركز المالي التي تمنح المصرف القدرة على التوسع في منح القروض والتمويلات.. إلا أن ما حدث بالنسبة للمصرف التقليدي عينة الدراسة عكس ذلك، حيث واجه المصرف صعوبة في تسويق واستثمار الأموال التي توفرت لديه بسبب تدهور مناخ الاستثمار، ولم يتمكن من ذلك إلا بعد تخفيضه للفوائد على القروض الممنوحة والدخول في عمليات تمويل مشتركة مع مصارف أخرى.

2- تقييم كفاءة المصرف في استخدام الودائع:

تختلف المصارف التقليدية عن المصارف الإسلامية في أساليب توظيف الأموال، ففي حين تعتمد المصارف الإسلامية على العديد من صيغ التوظيف الإسلامية كالمشاركة والمضاربة والمرابحة والتأجير.. وغيرها. تعتمد المصارف التقليدية أساساً على صيغة الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية كأدوات لتوظيف ما يتاح لها من موارد.

ومن أبرز مؤشرات كفاءة المصرف في توظيف موارده النسب التالية:

1.2- معدل توظيف الودائع:

وهذا المعدل يقيس مدى كفاءة المصرف في تحويل الودائع إلى قروض وتسهيلات تعود عليه بالربح والعوائد المجزية، ولهذا المؤشر أهمية خاصة عند تقييم المصرف التقليدي، وتبرز

---

(1) التقرير السنوي لمصرف البحرين الوطني التجاري 2002م.

(2) إن لجوء المصارف التقليدية لاستخدام أدوات المصرفية الإسلامية هو اعتراف صريح من قبل هذه المصارف بجدوى البديل الإسلامي وفاعليته في تحقيق الاستقرار المالي وتفادي الأزمات، ولعل استمرار المصارف التقليدية في اعتمادها على الفوائد مبعثه سعيها لتحقيق الربح السريع مقارنة بالعائد الذي تحققه البدائل الإسلامية.

هذه الأهمية في أن أغلب الودائع يُدفع عنها فوائد صريحة وضمنية، تمثل تكلفة بالنسبة للمصرف، وإذا لم يتم استغلال هذه الودائع الاستغلال الأمثل فسيكون لها أثاراً غير مرغوبة على صافي الأرباح المتولدة وعلى ثروة الملاك بالتبعية. ويحسب هذا المعدل كما يلي:

$$\text{معدل توظيف الودائع} = \frac{\text{مجموع القروض + الأوراق المالية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$ (1)

جدول رقم (14) معدل توظيف الودائع (بملايين الدينارات)

البيان / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
قروض وأوراق استثمارية	630.450	698.560	620.300	601.340	725.220
إجمالي الودائع	602.280	669.550	702.960	760.220	895.470
المؤشر	**%105**	**%104**	**%88**	**%79**	**%81**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

من الجدول السابق والشكل البياني (15) يتبين أن المصرف التقليدي عينة الدراسة لا يواجه مشكلة في توظيف ما يتاح له من أموال عندما تكون الظروف الاقتصادية مستقرة ومناخ الاستثمار ملائم بفضل شبكة فروعه الواسعة محلياً وخارجياً فخلال عامي 1999م و 2000م كان حجم الأموال الموظفة يفوق حجم الأموال المودعة لديه، بنسبة 105٪ و104٪ على التوالي، وهذا يعني قدرة المصرف على استيعاب الودائع.

إلا أنه بعد تدهور الظروف إثر أحداث 11 سبتمبر ارتفعت مخاطر أسعار الفائدة وتردى مناخ الاستثمار في الأسواق العالمية التي يوظف المصرف جزء كبير من محفظته الاستثمارية بها. فانعكس ذلك على أداء المصرف وقدرته على توظيف الأموال، فمنذ سنة 2001م وخلال السنوات الثلاث التالية انخفضت قدرة المصرف الاستثمارية وواجه صعوبة في إعادة تدوير الأموال المتوفرة لديه، وتراجعت نسبة التوظيف إلى 79٪ سنة 2002م، بمعنى أنه من كل 100 دينار استطاع المصرف أن يوظف 79 دينار فقط.

ولمواجهة هذا الوضع اضطر المصرف إلى تخفيض الفوائد على القروض الممنوحة وأطلق العديد من حملات الدعاية بطرح قروض استهلاكية مبسطة موجهة لقطاع الأفراد.

وبذلك استطاع رفع مستوى توظيف الأموال إلى 81٪ بعد أن نجح في تسويق قروض بقيمة 100 مليون دينار.

من خلال هذه المؤشرات يمكن القول أن المصرف التقليدي يملك مقدرات جيدة في تدوير الأموال، إلا أن ارتباط التوظيفات التقليدية بأسعار الفائدة، يرفع من مستوى مخاطر الاستثمار التي يواجهها المصرف التقليدي.

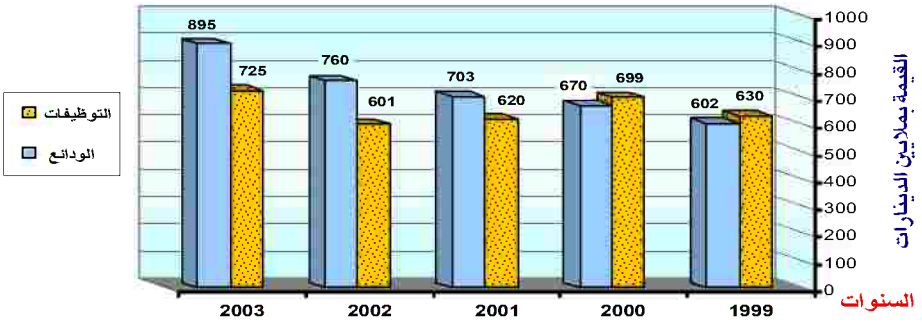

شكل رقم (15) معدل توظيف الودائع بمصرف البحرين الوطني التجاري

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

2.2- معدل توظيف الموارد التقليدية:

ويقصد بالموارد التقليدية (الودائع وحقوق الملكية) اللذان يمثلان المصدران الرئيسيان للأموال في أغلب المصارف[1]. ويؤثران على قدرة المصرف الإقراضية والتوسع في منح القروض والتمويلات، بحسب قوة بنائهما.

ويتم قياس هذا المعدل في المصارف التقليدية بنسبة الاستثمارات المتمثلة في القروض والأوراق المالية إلى مجموع الموارد التقليدية.

$$\frac{\text{القروض والتسهيلات الممنوحة + الاستثمار في الأوراق المالية}^{(2)}}{\text{الودائع + حقوق الملكية}}$$

(1) منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مصدر سبق ذكره، ص 430.

(2) المصدر نفسه، ص 430.

وترجع أهمية إدراج أموال الملاك ضمن مقام المعادلة إلى أن المصرف يدفع عنها عائد يزيد بكثير عن العائد الذي يدفعه على الأموال التي يحصل عليها من المصادر الأخرى(1).

وفيما يلي بيانات مصرف البحرين الوطني حول هذه النسبة:

جدول رقم (15) توظيف الموارد التقليدية (بملايين الدينارات)

البيان / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
قروض وتسهيلات	401.640	432.460	451.300	461.210	563.140
الاستثمار في الأوراق المالية	228.810	266.100	169.00	140.130	162.080
إجمالي التوظيفات الاستثمارية	**630.450**	**698.560**	**620.300**	**601.340**	**725.220**
إجمالي الودائع	602.280	669.550	702.960	760.220	895.470
حقوق الملكية	115.790	120.560	145.790	153.010	165.520
الموارد التقليدية	718.070	790.110	848.750	913.230	1060990
معدل التوظيف	**%88**	**%88.4**	**%73**	**%66**	**%68**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003)

وبتحليل هذه النسبة خلال فترة الدراسة يتبين تأثير أزمة أسعار الفائدة على قدرة المصرف الاستثمارية، حيث انخفضت نسبة توظيف المصرف لموارده التقليدية من 88.4٪ سنة 2000م – قبل الأزمة – وبدأت بالتدني إلى أن وصلت 66٪ سنة 2002م نتيجة سوء مناخ الاستثمار الذي لم ينتعش إلا مع نهاية 2003م التي استطاع خلالها المصرف بعد أن وضع سياسة إقراضية مكنته من التوسع في الإقراض، وبذلك ارتفع معدل التوظيف من 66٪ إلى 68٪ كما يظهر بالجدول رقم (15).

وخلال فترة الدراسة بلغت نسبة توظيف الموارد التقليدية في القروض والأوراق المالية 77٪، وإن كان التوسع في هاتين الأداتين قد كان في اتجاهين معاكسين.فمن الشكل البياني

(1) المصدر نفسه، ص 431

(16) يلاحظ أنه في حين ارتفع حجم الأموال الموظفة في القروض من 401 مليون دينار سنة 1999م ليصل إلى 563 مليون دينار سنة 2003م، انخفض في المقابل حجم محفظة الاستثمار في الأوراق المالية بقيمة 67 مليون دينار، والتي كانت سنة 1999م قد بلغت حوالي 229 مليون دينار وصلت سنة 2003 م 162 مليون دينار، ويرجع سبب ذلك إلى تدهور أسعار الفائدة على هذه الاستثمارات من جهة. وإلى نجاح المصرف في إتباع سياسة إقراضية مكنته من تسويق أكثر من 100 مليون دينار كقروض وتمويلات موجهة لقطاعات محلية.

3.2- مدى التنويع بين أدوات توظيف الموارد:

يكاد يقتصر التوظيف في المصرف التقليدي على منح القروض و الاستثمار في الأوراق المالية، إلا في بعض الحالات التي تكون فيها الموارد المتاحة للمصرف أكثر من حجم الطلب على القروض ويلجأ المصرف إلى أدوات أخرى مثل أسلوب التأجير الذي يعد من الصيغ الحديثة في المصارف التقليدية، والمحققة لمستوى جيد من العوائد.

وفيما يلي أدوات توظيف الأموال في المصرف التقليدي عينة الدراسة:

جدول رقم (16) أدوات توظيف المصرف التقليدي (بملايين الدينارات)

البيان / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
قروض وتسهيلات	401.640	432.460	451.300	461.210	563.140
نسبة التوظيف	**%64**	**%62**	**%73**	**%77**	**%78**
الاستثمار في الأوراق المالية	228.810	266.10	169.00	140.130	162.080
نسبة التوظيف	**%36**	**%38**	**%27**	**%23**	**%22**
إجمالي التوظيفات الاستثمارية	**630.450**	**698.560**	**620.300**	**601.340**	**725.220**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003)

من البيانات السابقة يتبين أن الاستثمار في القروض هو أداة التوظيف الأولى و الأساسية في المصرف التقليدي، حيث اعتمد عليها المصرف بشكل كبير وبنسبة بلغت 71٪ -أي حوالي

ثلثي-محفظته الاستثمارية خلال فترة الدراسة ، بينما شكل الاستثمار في الأوراق المالية نسبة 29٪ من توظيفات المصرف الاستثمارية .

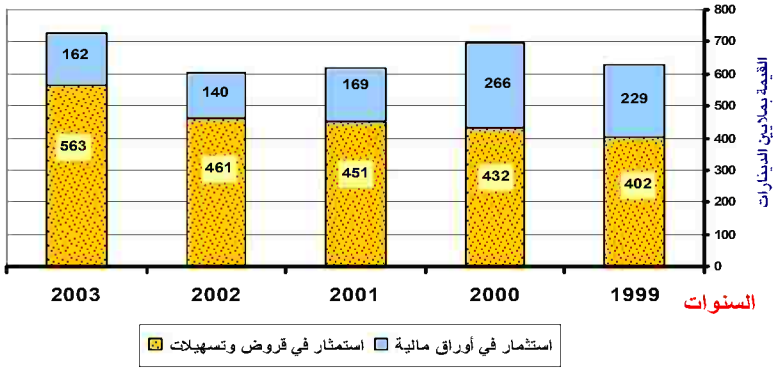

شكل رقم (16) مدى تنوع أدوات التوظيف بالمصرف التقليدي

وقد اقتصر المصرف على هاتين الأداتين فقط دون الخوض في مجالات تمويلية أخرى كأسلوب التأجير أو السندات التي قد تؤثر بفعالية في متانة المركز المالي للمصرف.

ووضع كهذا يشير إلى أن المصرف التقليدي يواجه مشكلة عدم تنوع أدوات الاستثمار لديه، والتي متى ما تنوعت فإنها تبدد مخاطر الاستثمار، وقد تبين من التحليل السابق أهمية تنوع أدوات التوظيف، فعندما ارتفعت مخاطر أسعار الفائدة تراجعت استثمارات المصرف في الأوراق المالية، واقتصر التوظيف على الإقراض الذي وجد المصرف صعوبة في تسويقه بعدما تدهورت أسعار الفائدة، فاضطر إلى خفض الفوائد على القروض، وهذا لاشك سيؤثر سلباً على أداء المصرف وربحيته.

4.2- معدل الكفاءة الإنتاجية:

يمكن الحكم على مستوى إنتاجية المصرف، من خلال مقابلة مصروفات التشغيل بالإيرادات المتحققة من التشغيل، ويعكس معدل الكفاءة الإنتاجية عند وضعه في صيغة نسبة مئوية، المبالغ التي ينفقها المصرف لتحقق إيراد قدره 100 دينار[1].

(1) محمد سويلم، إدارة المصارف الإسلامية والتقليدية، مصدر سبق ذكره، ص 85.

جدول رقم (17) مؤشرات الكفاءة الإنتاجية (بملايين الدينارات)

البيان / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
فوائد مدفوعة ومصروفات تشغيل	12.330	12.070	780 ،13	14.740	15.310
الإيرادات والفوائد المكتسبة	30.880	29.780	33.120	34.420	39.410
معدل الكفاءة الإنتاجية	%40	%43	%42	%43	%39

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003)

والجدول السابق يبين أن إنتاجية الدينار المنفق في بداية الفترة من قبل المصرف قد بلغت 40٪، وخلال السنوات الثلاث التالية حدث انخفاض طفيف في إنتاجية المصرف، ثم عاودت إلى الارتفاع بنهاية الفترة. إذ احتاج المصرف إلى إنفاق 43 دينار ثم 42 دينار بدلاً من 40 دينار في مقابل إيراد يساوي 100 دينار، بينما ارتفع هذا المعدل خلال سنة 2003م بقيمة 4 دينار.

3- تقييم كفاءة المصرف من حيث العائد والربحية:

تلتقي جميع سياسات المصرف التقليدي في خدمة الهدف الرئيسي المتمثل في تعظيم الأرباح إلى الحد الأقصى، والحد من احتمالات حدوث المخاطر كلما كان ذلك متاحاً.

وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في قدرة المصرف على تحقيق مستوى عالٍ من الأرباح.من ذلك: طبيعة النظام الاقتصادي الذي يعمل في ظله المصرف التقليدي من حيث كونه اقتصاداً حراً أم مخططاً، حيث أن سعر الفائدة المصرفي يفقد بعض أهميته نتيجة لتقيد حركته في الاقتصاد المخطط، كذلك سياسات التمويل القصير والطويل الأجل والتي تختلف فيها معدلات الفائدة على القروض، وغير ذلك من العوامل الأخرى التي تحد من قدرة المصرف على تحقيق الأرباح.

ومن بين المؤشرات التي تقيس قدرة المصرف على تحقيق الأرباح ما يلي:

1.3- معدل النمو السنوي للأرباح:

ويقاس هذا المعدل بتتبع قيمة أرباح المصرف من سنة لأخرى، وهو يعكس أداء المصرف في تحقيق المزيد من الأرباح، ومدى النجاح في سياساته الرامية إلى التقدم والتوسع في النمو.

وفيما يلي مؤشرات الربحية لمصرف البحرين الوطني التجاري، والذي يعمل في ظل نظام اقتصادي حر، داخل بيئة تتسم بالتنافسية وتتوفر بها كافة مقومات العمل المصرفي:

جدول رقم (18) معدل النمو السنوي للأرباح (بملايين الدينارات)

البيان / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
صافي الدخل السنوي (بالمليون)	16.310	16.770	18.160	19.250	22.400
تطور الأرباح السنوية (دينار)	880.000	640.000	1.390.000	1.090.000	3.150.000
معدل النمو	**%6.5**	**%2.8**	**%8.3**	**%6**	**%16.4**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003)

تشير بيانات الجدول إلى تأثر أرباح المصرف بالظروف التي حدثت أثناء سنوات الدراسة والتحليل، والتي انعكست على معدل نمو إيرادات المصرف السنوية.

فخلال سنة 1999م حقق المصرف نمواً في الأرباح بلغ 6.5٪ وهو مساوٍ لنمو السنة السابقة 1998م، أما عن سنة 2000 م فقد انخفض معدل النمو من 6.5٪ إلى 2.8٪ فقط، وذلك بسبب انخفاض حجم الودائع نتيجة لسحب ودائع بقيمة 21 مليون دينار خلال السنة.

في حين تغيرت حركة المؤشر خلال سنتي 2001 و 2002م نحو الصعود وبمعدل بلغ 8.3٪ ثم 6٪، وذلك للنمو الذي حدث في محفظة القروض والسلفيات الممنوحة للأفراد والشركات الخاصة، بالرغم من انخفاض صافي الفوائد المكتسبة نتيجة لانخفاض أسعار الفوائد في الآجال القصيرة، وقيام المصرف بتخفيض الفوائد على القروض الممنوحة[1]

(1) التقرير السنوي لمصرف البحرين الوطني التجاري 2002.

أما خلال سنة 2003م فقد كان لعودة الأعمال الأساسية للمصرف للنمو والتوسع في الأنشطة الاستثمارية أثره على الارتفاع العالي في صافي إيرادات المصرف، والتي بلغت 22.400 مليون دينار وبمعدل 16.4٪.

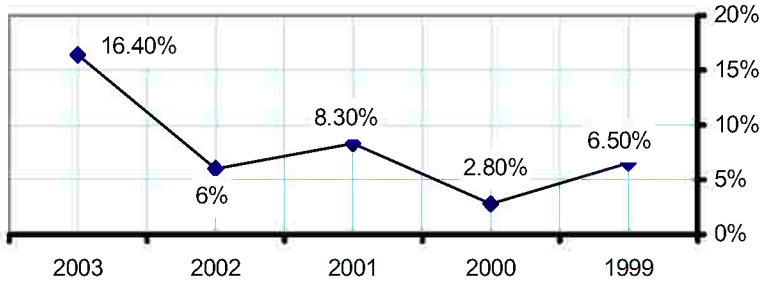

شكل رقم (17) تطور نمو الأرباح السنوية بمصرف البحرين الوطني التجاري

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

ويلاحظ أن هذه الزيادة في الأرباح تحققت بعد سحب المصرف لأمواله التي كان يستثمرها بأسواق الولايات المتحدة الأمريكية والأسواق الأوربية وتوظيفها في بيئته المحلية بدول الخليج العربي والشرق الأوسط، وقد كان لهذه الزيادة أثرها في نمو أرباح المصرف خلال سنوات الدراسة، حيث نمت بنسبة 38٪.

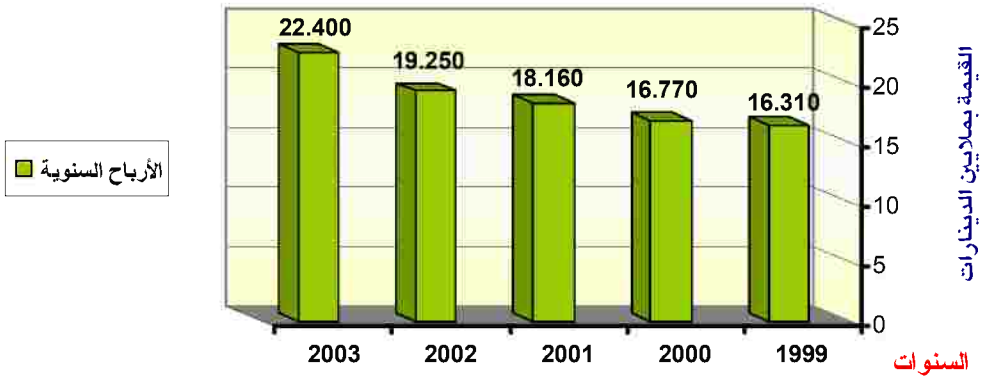

شكل رقم (18) تطور نمو الأرباح السنوية بمصرف البحرين الوطني التجاري

ومن أجل الوصول إلى موقف تحليلي يعكس مدى كفاءة المصرف في استخدام موارده لتحقيق العائد والربحية، قام الباحث بربط العائد المتحقق بمجموعة من العناصر الأخرى، والتي تعد الركائز الأساسية لاستمرار المصرف في نشاطه لتحقيق الأرباح واستخرج المؤشرات التالية:

جدول رقم (19) بعض مؤشرات الربحية لمصرف البحرين الوطني (بملايين الدينارات)

البيان / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
صافي الإيرادات	16.310	16.770	18.160	19.250	22.400
مجموع الأصول	988.160	1.035.270	1.078.330	1.140.400	1.237.470
مجموع الودائع	858.600	896.700	923.290	923.100	1.059.680
مجموع حقوق الملكية	**115.790**	**120.560**	**145.790**	**153.010**	**165.520**
نسبة صافي الإيرادات إلى مجموع الأصول	%1.65	%1.62	%1.68	%1.68	%1.81
معدل العائد على متوسط الأصول	%1.76	%1.66	%1.72	%1.76	%1.91
معدل العائد على إجمالي الودائع	%1.9	%1.9	%1.9	%2	%2.1
معدل العائد على حقوق المساهمين	%14	%14	%12.5	%12.5	%13.5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003)

يلاحظ ارتفاع العائد على الأموال المستثمرة في الأصول من 1.65٪ في بداية الفترة إلى 1.81٪ مع نهاية 2003 م. ويعزي هذا الارتفاع إلى نمو محفظة القروض والسلفيات في البحرين وفي منطقة دول مجلس التعاون الخليجي وارتفاع حجم محفظة الأوراق المالية الاستثمارية[1].

في حين اتسم العائد المتولد من استخدام الودائع بالثبات عند مستوى 1.9٪ خلال السنوات الثلاث الأولى، ثم تحرك ببطء نحو الارتفاع في السنتين الأخيرتين.

(1) التقرير السنوي لمصرف البحرين الوطني التجاري 2003 م.

أما نصيب الملاك من الإيرادات المتولدة خلال فترة الدراسة فقد تراجع بنسبة بسيطة، ففي حين كان مع بداية الفترة يعادل 14٪ استمر لعامين ثابتاً، ثم تراجع خلال العامين التاليين إلى 12.5٪ ليعود مع نهاية عام 2003م إلى الصعود، ولكن بنسبة ضعيفة، حيث وصل 13.5٪.

وبالتالي فإن التقييم العام لأداء المصرف من منظور تحقيق الأرباح يكمن في أنه بالرغم من الزيادة الإجمالية في كل من أصول المصرف وحقوق الملكية والودائع الإجمالية خلال سنوات الدراسة إلا أن مستوى الدخل الذي حققه المصرف كان اقل من مستوى الزيادة في الموارد، ولا يعود السبب في ضعف جودة الإيرادات إلى قصور في أداء المصرف بقدر ما هو نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة العالمية ذات الارتباط الوثيق بتحقيق المصرف التقليدي للأرباح، والتي تدهورت بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية.

4- تقييم كفاءة المصرف من حيث (الأمان والضمان)

1.4- تقييم ملاءة رأس المال في المصرف التقليدي:

يلعب رأسمال المصرف دوراً مهماً في المحافظة على سلامة ومتانة وضع المصارف وسلامة الأنظمة المصرفية بشكل عام، والمصارف التجارية بشكل خاص، على اعتبار أنها من أكثر منشآت الأعمال تعرضاً لمخاطر الرفع المالي، بمعنى أن انخفاض معين في الإيرادات يترتب عليه انخفاض أكبر في الأرباح، بل قد تتحول تلك الأرباح إلى خسائر تفوق رأس مال المصرف وتمت لأموال المودعين.وبالتالي فهو يمثل الجدار أو الحاجز الذي يمنع أي خسارة غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها المصرف من أن تطال أموال المودعين.

وتقاس ملاءة أو كفاية رأس المال بالعديد من النسب، من بينها: نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض، نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع... إلا أن جميع هذه النسب تشوبها العديد من العيوب، لذلك سيستخدم الباحث نسبة أخرى هي(نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة) والتي تعد أكثر قبولاً من النسب السابقة، وتعرف أيضاً (بنسبة هامش الأمان)، وهي تقيس مدى الحماية التي تقدمها حقوق الملكية لمواجهة الخسائر الرأسمالية التي يتعرض لها المصرف، وهي تحسب كما يلي[1]:

(1) منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية «مدخل اتخاذ القرارات» ، مصدر سبق ذكره، ص 419.

ملاءة رأس المال = حقوق الملكية / الأصول الخطرة

ويقصد بالأصول الخطرة (الأصول التي قد يتعرض المصرف إلى بعض الخسائر عند بيعها كالأسهم والسندات غير الحكومية أو عند تحويلها إلى نقد مثل القروض).

لذلك فإن الأصول الخطرة تكون (إجمالي الأصول – الأصول السائلة).

وقد حددت لجنة بازل الدولية للرقابة على المصارف نسبة كفاية رأس المال المصرفي بنسبة 8٪ كحد أدنى[1]

جدول رقم (20) معدل كفاية رأس مال المصرف التقليدي (بملايين الدينارات)

البيان / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
مجموع حقوق الملكية	115.790	120.560	145.790	153.010	165.520
قروض وسلفيات	369.780	432.460	451.300	461.210	563.140
أوراق مالية استثمارية للبيع	207.290	248.970	165.660	129.060	151.820
أوراق مالية استثمارية محتفظ بها	21، 520	17.130	3.340	11.250	10.260
موجودات ثابتة	12.790	15.430	14.850	14.030	16.790
موجودات أخرى	19300	27.340	11.140	8.860	8.170
الأصول الخطرة	630.680	741.330	646.290	624.410	750.180
نسبة ملاءة رأس المال	**%18**	**%16**	**%22.5**	**%24.5**	**%22**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

(1) المصدر نفسه، ص 419.

من المؤشرات السابقة يتبين أن المصرف عينة الدراسة قد حافظ على ملاءمة رأسمالية عالية خلال سنوات الدراسة، وبمعدل كفاية فاق الحد الأدنى المتعارف عليه دولياً وهو 8٪، كما أنه حافظ على ملاءة رأسماله أعلى من 12٪ وهو ما يتماشى أيضاً مع الحد الأدنى لملاءة رأس المال المحدد من قبل مؤسسة نقد البحرين.[1]

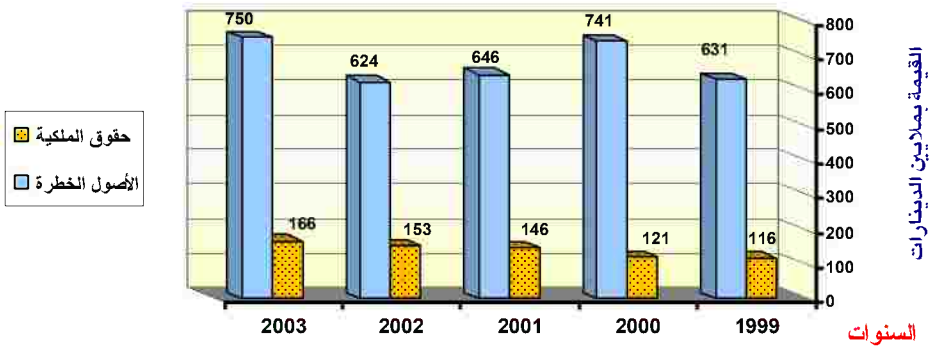

شكل رقم (19) نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة بمصرف البحرين الوطني التجاري

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

ولقد نجح المصرف في زيادة هذه النسبة خلال النصف الثاني من فترة الدراسة، وتحديداً بعد أحداث 11 سبتمبر التي زادت خلالها مخاطر الائتمان ومخاطر السوق وبالتبعية زادت حاجة المصرف للاحتياطيات والمخصصات، و من أبرز العوامل التي ساعدت المصرف في المحافظة على معدل كفاية عالي، القاعدة القوية لرأس المال والمستويات العالية من المخصصات، بالإضافة إلى الاستثمارات الكبيرة في قنوات ذات مخاطر منخفضة مثل سندات الحكومة والصكوك الإسلامية التي تصدرها مؤسسة نقد البحرين، وسندات القطاع العام والمصارف والمؤسسات المالية.

(1) التقرير السنوي لمصرف البحرين الوطني التجاري 1999 م.

خامساً: تقييم دور المصرف في دعم قطاعات التنمية الاقتصادية:

تعد المصارف بشتى أنواعها عصب الاقتصاد ومحركه الرئيسي، لما تقوم به من جمع المدخرات وتحريكها لتنميتها والتخطيط في استثمارها، ولاشك أن هذه المهمة ذات ارتباط وثيق بتوظيفات المصرف محلياً وخارجياً.

ويقاس أداء المصرف التقليدي في دعم التنمية الاقتصادية من خلال تحليل السياسة التي يتبعها المصرف في المساهمة في تلك القطاعات، سواء كانت المساهمة المباشرة في تمويل مشاريع التنمية أو عن طريق الاستثمار في الأوراق المالية للمساهمة فيها، أو بتحليل توظيفات المصرف ودعمه لمشاريع التنمية المحلية والخارجية.

1 – توظيفات المصرف حسب القطاعات الاقتصادية

جدول رقم (21) توظيفات المصرف حسب القطاعات الاقتصادية (بملايين الدينارات)

البيان / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
القطاع الحكومي	240.957	236.224	237.774	207.260	205.581
نسبته من إجمالي التوظيفات	%24	%23	%22	%19	%17
قطاع صناعي و تجاري	115.790	120.475	91.996	78.298	124.365
نسبته من إجمالي التوظيفات	%12	%12	%9	%7	%10
مصارف ومؤسسات مالية	428.003	483.056	520.335	570.474	606.743
نسبته من إجمالي التوظيفات	%43	%46	%48	%52	%49
القطاع العقاري	22.493	20.650	24.097	20.538	23.832
نسبته من إجمالي التوظيفات	%3	%2	%2	%2	%2
قطاع الأفراد	118.671	131.431	139.900	155.744	185.196
نسبته من إجمالي التوظيفات	%12	%13	%13	%14	%15
قطاعات أخرى	62.243	43.435	64.230	72.089	91.702
نسبته من إجمالي التوظيفات	%6	%4	%6	%6	%7
إجمالي التوظيفات	988.157	1.035.271	1.078.332	1.104.403	1.237.469

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

مؤشرات توظيفات المصرف حسب القطاع خلال خمس سنوات

قطاع حكومي	الصناعة والتجارة	مؤسسات مالية	قطاع عقاري	قطاع أفراد	قطاعات أخرى
%21	%10	%48	%2	%13	%6

من خلال قراءة المؤشرات السابقة، وتتبع حركتها على خط الزمن، يتضح أن القطاع المالي يمثل المرتبة الأولى من توظيفات المصرف التقليدي ويشكل 48٪ من إجمالي التوظيفات، فقد زاد حجم هذه التوظيفات من 428 مليون دينار سنة 1999م ليصل إلى 606 ملايين دينار سنة 2003م، وكانت نسبتها ما بين 43٪ إلى 52٪ خلال سنوات الدراسة، وتشكل ودائع المصرف لأجل لدى هذه المؤسسات الحجم الأكبر من التوظيف في القطاع المالي، إذ تعتبر جزءاً من نشاطات المصرف في أسواق المال وإحدى وسائل إدارة الموجودات والمطلوبات، حيث اعتمد عليها المصرف بشكل كبير عند إدارته للأزمة المالية خلال عام2001م.[1]

ويأتي في المرتبة الثانية (القطاع الحكومي) الذي يشكل 21٪ من توظيفات المصرف، إذ يعتمد المصرف التقليدي في جزء كبير من استثماراته على القطاع الحكومي، وذلك لما تتصف به مثل هذه المعاملات من الأمان وتدني درجة المخاطر الذي تحبذه المصارف التقليدية، وقد تراوحت نسبة محفظة استثمارات المصرف في القطاع الحكومي من 17٪ إلى 24٪ والتي تمثل السندات ذات الفوائد الثابتة الصادرة عن حكومة البحرين وحكومات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الجزء الأكبر فيها.

(1) التقرير السنوي لمصرف البحرين الوطني التجاري 2002م

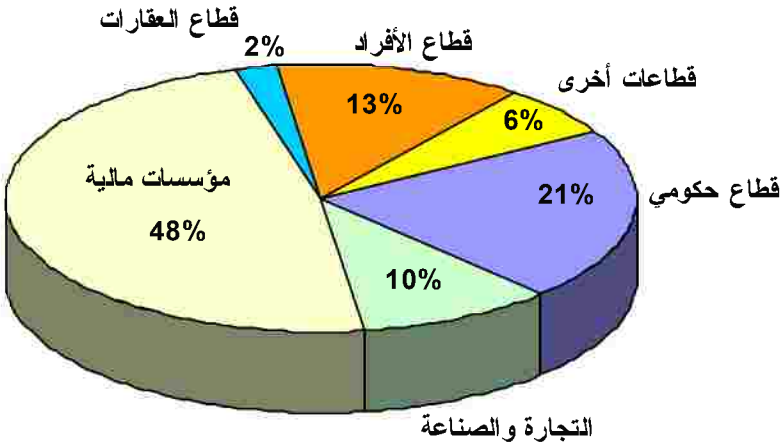

شكل رقم (20) توظيفات مصرف البحرين الوطني التجاري

حسب القطاعات الاقتصادية خلال 5 سنوات

بينما يمثل (قطاع الأفراد) المرتبة الثالثة من توظيفات المصرف وبنسبة 13٪ نوقد نمت قيمة القروض والسلفيات الممنوحة للأفراد خلال فترة الدراسة بشكل مستمر والتي لا تخرج عن كونها قروض استهلاكية.

ويظهر أن قطاعات الصناعة والتجارة والعقارات تأتي في مرتبة متأخرة بالنسبة لأولويات المصرف التقليدي، فقد شكل قطاع التجارة والصناعة ما نسبته 10٪ من إجمالي توظيفات المصرف التقليدي، وخلال سنوات الدراسة تراوح ما شكله التمويل في قطاع التجارة والصناعة 7٪ إلى 12٪ بالنسبة لباقي القطاعات.

بينما لم يحظى قطاع البناء والعقارات بأكثر من 2٪ من التوظيفات الموجهة من المصرف لقطاعات الاقتصاد المختلفة.

2- توظيفات المصرف حسب التوزيع الجغرافي (محلياً وخارجياً)

في الوقت الذي يهدف فيه المصرف لتوسيع نطاق خدماته وأنشطته داخل الدولة وخارجها وبما يحقق له أعلى الأرباح ، ينبغي عليه أن يراعي أولويات البيئة المحلية واقتصاد الدولة عند توجيه موارده لتمويل المشاريع ودعم المؤسسات.

والجدول التالي يبين التوظيفات المحلية والخارجية لمصرف البحرين الوطني التجاري:

جدول رقم (22) توظيفات المصرف حسب التوزيع الجغرافي (بملايين الدينارات)

البيان / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
الشرق الأوسط	668.247	734 ،639	396 ،748	780.098	1.032.828
يمثل من التوظيف	**%70**	**%62**	**%69**	**%71**	**%83**
الولايات المتحدة	151.513	146.710	90.526	55.923	48.862
يمثل من التوظيف	**%15**	**%14**	**%8**	**%5**	**%4**
أوروبا	141.238	181.920	183.330	231.258	127.276
يمثل من التوظيف	**%14**	**%18**	**%17**	**%21**	**%10**
باقي دول العالم	27.159	66.907	56.080	37.024	28.503
يمثل من التوظيف	**%3**	**%6**	**%5**	**%3**	**%2**
إجمالي التوظيفات	988.157	1.035.271	1.078.332	1.104.403	1.237.469

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003)

تشير البيانات السابقة إلى أن المصرف يوظف الحجم الأكبر من موارده داخل الشرق الأوسط، وبنسبة عامة 71٪ خلال سنوات الدراسة.

وهذه النسبة بها شيء من الضعف، وتعكس اتجاه المصرف للاستثمار في البيئة الخارجية على حساب البيئة المحلية بالنسبة لمصرف محلي وطني.

ولا شك أنه ينبغي على إدارة المصرف أن توازن بين الاستثمارات المحلية والاستثمارات الخارجية، التي وإن كانت تتميز بارتفاع العائد أو سهولة تسييلها في وجود الأسواق المالية النشطة، إلا أنها تنطوي على عدة مخاطر، قد تعرض المصرف للمخاطر بأبعادها الثلاثة (مخاطر البلدان، مخاطر المصارف، مخاطر العملات والفوائد)، مما قد يحرم الاقتصاد الوطني من هذه الموارد.

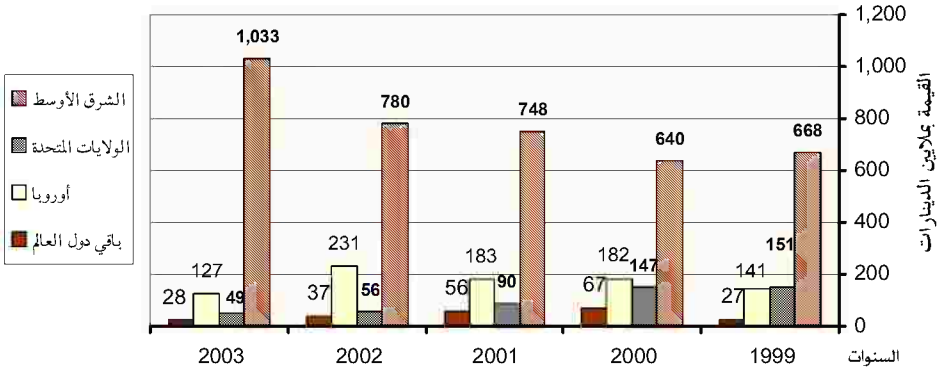

شكل رقم (21) التوزيع الجغرافي لاستثمارات مصرف البحرين الوطني التجاري خلال 5 سنوات

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

ويظهر من قراءة الرسم البياني أعلاه تأثر المصرف بمخاطر الاستثمارات الخارجية التي تمت الإشارة إليها سابقاً والتي نتجت عن تدهور أسعار الفائدة وارتفاع مخاطر الاستثمار الأخرى ذات العلاقة بالعملات وأسعار الأسهم والسلع الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر التي وقعت أثناء سنوات الدراسة.

ففي حين كانت استثمارات المصرف بأسواق الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الفترة قد بلغت 151 مليون دينار تراجعت إلى 49 مليون دينار فقط كما هو واضح بالشكل البياني.

وكذلك الحال بالنسبة لاستثمارات المصرف في الدول الأوربية التي انخفضت من 141 مليون إلى 127 مليون دينار لتعود هذه الاستثمارات إلى البيئة المحلية (دول الخليج العربي والشرق الأوسط)، فقد ارتفعت استثمارات المصرف بالبيئة المحلية من 668 مليون دينار إلى مليار و32 مليون دينار.

ومن التحليل السابق لتوظيفات المصرف التقليدي عينة الدراسة محلياً وخارجياً، يتبين أن أداء المصرف لدعم التنمية الاقتصادية كان ضعيفاً، بالرغم من امتلاكه لمقدرات العمل التنموي، ويتأكد هذا التقصير عند مقارنة ما ساهم به المصرف في دعم القطاعات الاقتصادية ومدى مراعاته لأولويات التنمية المحلية في بداية ونهاية فترة الدراسة

ففي سنة 1999م كان حجم الأموال الموجهة لدعم قطاع الصناعة والتجارة 116 مليون دينار ثم ارتفع إلى 120 مليون دينار خلال السنة الثانية وشكل 12٪ من إجمالي التوظيفات، إلا أن هذا الدعم قد تراجع حتى وصل 78 مليون دينار فقط سنة 2002م وأصبح يمثل 7٪ من توظيفات المصرف.

كما أن حجم التوظيفات في قطاع العقارات لم يتعدى 3٪ من إجمالي توظيفات المصرف لم تتجاوز 24 مليون دينار خلال سنوات الدراسة.

وكذلك انخفاض التمويلات الممنوحة للقطاع الحكومي من 240 مليون دينار سنة 1999م إلى 205 مليون دينار سنة 2003م.

وفي المقابل ارتفع حجم توظيفات المصرف في القطاع المالي (الذي يحتل المرتبة الأولى) من 428 مليون دينار سنة 1999 م إلى 607 مليون دينار سنة 2003م ويمثل المجال الرئيسي لنشاطات المصرف التقليدي.

كما ارتفع حجم القروض والتسهيلات الممنوحة للأفراد من 118 مليون دينار سنة 1999م إلى 185 مليون دينار سنة 2003م، والتي هي مجملها قروض استهلاكية. [1]

وبمقارنة تطور حجم الأموال الممنوحة لقطاع الأفراد في شكل تسهيلات وقروض استهلاكية (120 مليون سنة 1999 م إلى 185 مليون سنة 2003) يتبين أنها أكبر بكثير من القروض الممنوحة لدعم قطاع الصناعة والتجارة والتي كانت (116 مليون دينار سنة 1999م إلى 118 مليون دينار سنة 2003م).

وهذا الفرق الشاسع لاشك يعكس مدى إغفال المصرف التقليدي لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية الحقيقية.

(1) التقرير السنوي لمصرف البحرين الوطني التجاري 2003

سادساً: تقييم مساهمة المصرف في تحقيق التنمية الاجتماعية:

المساهمة في التنمية الاجتماعية هدف لا يتحقق إلا بتضامن وحدات المجتمع المختلفة أفراداً و مؤسسات، وإن اختلفت المصارف التقليدية عن المصارف الإسلامية في أنها لا تضع المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية ضمن أهدافها الأساسية التي تسعى لتحقيقها، إلا أنها لم تغفله تماماً.

فمن خلال التقارير السنوية لمصرف البحرين الوطني التجاري تبين أن للمصرف مساهمات جيدة في دعم وتطوير المجتمع، وقد أعد الباحث الجدول التالي لتقييم الدور الاجتماعي للمصرف التقليدي عينة الدراسة:

جدول رقم (23) مساهمات المصرف في دعم التنمية الاجتماعية

البيان / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
صافي دخل المصرف (بملايين الدينارات)	16.310	16.770	18.160	19.250	22.400
هبات وتبرعات المصرف (بالدينار)	815000	840000	910000	960000	1120000
نسبتها إلى صافي الربح	%5	%5	%5	%5	%5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003)

تشير البيانات السابقة إلى أن المصرف يخصص من أرباحه الصافية ما نسبته 5٪ سنوياً للمساهمة في تطوير المجتمع ودعم التنمية الاجتماعية.

وقد زاد حجم الأموال التي يقدمها المصرف سنوياً للمجتمع من 815 ألف إلى 1.120 مليون دينار بحريني. وهي موجهة لدعم قطاعات الصحة والثقافة والتعليم، وحسبما جاء في التقارير السنوية: «يركز المصرف على رعاية فئات المسنين والأطفال المعوقين ويدعم صندوق الطالب الجامعي والمراكز الصحية والثقافية والمؤسسات الخيرية بمملكة البحرين العربية»[1].

(1) التقارير السنوية لمصرف البحرين الوطني التجاري 1999- 2003.

ولا شك أن لهذه المساهمة من جانب مؤسسة واحدة دور فاعل في دعم مسيرة التنمية الاجتماعية بالمجتمع، وهي وإن لم تتجاوز 5٪ من إيرادات المصرف إلا أن ارتفاع حجم الأموال العائدة على المصرف من نشاطاته الضخمة، تجعل مثل هذه المساهمات ذات أثر بارز في المجتمع، وفي نفس الوقت فإنها تعزز سمعة ومكانة المصرف لدى العملاء الحاليين، وتشجع العملاء المرتقبين على التعامل مع المصرف.

سابعاً: تقييم الأداء الخدمي للمصرف:

لقد أصبح مجال الخدمات المصرفية ميداناً فسيحاً للتنافس الواسع بين المصارف، على اعتبار أنها عامل مهم وفعال لجذب العملاء، وإن كانت أعمال المصرف الرئيسية تصنف إلى (قبول الودائع) و(إعادة توظيفها) و(تقديم الخدمات)، فإن الخدمات المصرفية مهما تنوعت لا تخرج عن كونها وسيلة لتعزيز الوظيفتين السابقتين لها.

لذلك قام الباحث بتتبع أبرز التحسينات التي أدخلها المصرف لتطوير خدماته وتسويق منتجاته، من واقع التقارير السنوية للمصرف خلال فترة الدراسة.

وفيما يلي رصد لمؤشرات تطور الخدمات المصرفية التي قام بها المصرف في فترة (خمس سنوات)، وذلك لتقييم حجم اهتمام المصرف بها، كمؤشر يعكس مدى استجابة المصرف للمنافسة المصرفية ومواكبة التطورات التقنية وأساليب التسويق المصرفي.

تطور الخدمات المصرفية لمصرف البحرين الوطني التجاري
خلال الفترة من 1999-2003

- من أجل التوسع الأفقي والانتشار، قام المصرف بافتتاح فرع جديد بمجمع (السيف التسوقي) أكبر مجمع أسواق بمملكة البحرين ليصل عدد فروع المصرف إلى (25) فرع.
- عمل المصرف على تعزيز خدماته بإضافة عدد (2) من أجهزة الصراف الآلي في مواقع مهمة.
- دشن المصرف موقعاً الكترونياً له على شبكة المعلومات الدولية لتقديم الخدمات باللغتين العربية والانجليزية.

- انضم المصرف إلى (شبكة الصراف الآلي لدول مجلس التعاون الخليجي) من أجل تطوير خدمات البطاقة الائتمانية لعملاء المصرف، حيث أصبح بإمكان عملاء المصرف استخدام البطاقة للسحب من أي مصارف دول مجلس التعاون.
- أطلق المصرف خدمة (موجة الادخار) وهو برنامج حساب مصرفي يهدف إلى تشجيع عادة التوفير والادخار السليم وخاصة لدى الشباب.
- تطوير خدمة (المعاملات المصرفية عبر الهاتف) حتى يسهل لعملاء المصرف معرفة معلومات حساباتهم بشكل سهل وسريع، وأعيد طرحها باسم (الوطني للمعاملات المصرفية الهاتفية).
- نظم المصرف حملات إعلانية لترويج خدمات وتسويق منتجاته المصرفية.
- لدى المصرف مراسلون في جميع أنحاء العالم.

وهذا التنوع والتطور في الخدمات المصرفية يعزز نجاح المصرف في اجتذاب الأموال وإعادة تسويقها لشرائح واسعة محلياً وخارجياً.

المبحث الثالث

التحليل المالي لبيانات

مصرف البحرين الإســـلامـي

وتقييم الأداء

المبحث الثالث

التحليل المالي لبيانات مصرف البحرين الإسلامي وتقييم الأداء

أولاً: مؤشرات النمو المصرفي س

1- تطور (زيادة) الموجودات:

يعتبر تتبع حركة أرصدة الموجودات مؤشراً على قدرة المصرف على النمو والنجاح، خاصة عند تحليلها وتتبع تطور كل عنصر من مكوناتها.

فللزيادة المطردة عبر فترات متتالية دلالة كبيرة على قدرة المصرف على توليد الإيرادات، لأن النمو في الموجودات لا يعني فقط زيادة كمية الأموال التي يستطيع المصرف استثمارها، وإنما يمنحه القدرة على تحسين تلك الاستثمارات، وتوظيف الأموال بما يحقق المساهمة الفاعلة في دعم مشاريع التنمية الاقتصادية.

وعند تحليل تطور موجودات مصرف البحرين الإسلامي خلال سنوات الدراسة (1999-2003م) يتبين أن تطورها كان كما يلي:

جدول رقم (24) تطور الموجودات بمصرف البحرين الإسلامي (بالدينار البحريني)

المؤشر / السنة	1999	2000	2001	2002	2003	المعدل السنوي العام
إجمالي الموجودات	156,408,499	194,332,371	191,181,858	209,739,629	231,48 0,157	%10 (1)
قيمة التغير السنوي	11,386,539	37,923,872	-3,150,513	18,557,771	21,740,528	
نسبة النمو	%8	%24	(%2)	%10	%10	
نسبة نمو الموجودات في فترة خمس سنوات 48%						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003)

حقق المصرف خلال السنة الأولى 1999م نمواً في موجوداته بلغت نسبته 8٪ عن العام السابق، ثم ارتفعت هذه النسبة خلال العام الثاني 2000 م بزيادة ملحوظة بلغت حوالي 38 مليون دينار، وبنسبة نمو عالية بلغت 24٪.

وبالنظر إلى ميزانية المصرف الإسلامي يلاحظ زيادة معظم موجودات المصرف سنة 2000 م عن العام 1999 م والتي وصلت في بعض البنود إلى أكثر من الضعف، كما في بند الاستثمار في العقارات الذي نما بنسبة 172٪ عن العام 1999 م، وبذلك حقق المصرف نمواً في مجمل موجوداته خلال العام بنسبة 24٪ وانعكس هذا النمو على حجم توظيفات المصرف في العقارات التي هي أحد قطاعات التنمية الاقتصادية.

(1) وقد جاءت هذه النسبة مطابقة تماماً لنتائج دراسة قام بها المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية حول التنافسية، دلت نتائجها أن معدل النمو السنوي للمصارف الإسلامية العاملة بمملكة البحرين قد بلغ 10.5 % خلال خمس سنوات أيضاً (2000-2005) وهذا التطابق مع النسبة التي تم التوصل إليها من خلال تحليلنا لبيانات مصرف البحرين الإسلامي في الدراسة التي بين أيدينا ، يؤكد دقة تمثيل العينة المختارة لمجتمع الدراسة ، ويرفع درجة الواقعية لنتائج تقييم الأداء التي سيتم تعميمها على باقي المصارف العاملة بمملكة البحرين (مجتمع الدراسة).

وللمزيد حول **تقرير المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية** : ينظر (جريدة الوقت البحرينية– العدد 293 - ، الأحد 19 ذو القعدة 1427 هـ - 10 ديسمبر 2006 ، الموقع الالكتروني على شبكة المعلومات الدولية).

أما بالنسبة للعام 2001 م الذي شهدت فيه الأسواق العالمية تدهوراً في الأوضاع بعد أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تأثرت موجودات المصرف الإسلامي وتراجع معدل نموها بنسبة 2٪ عن العام السابق، بسبب سؤ مناخ الاستثمار، حيث انخفضت من 194 مليون دينار إلى 191 مليون دينار، نتيجة لتخفيض المصرف لمرابحاته في الأسواق العالمية التي تتم بالدولار الأمريكي ولتدهور أسعار الفائدة العالمية بعد أن تم تخفيضها لأكثر من 12 مرة على مدار عامين.

إضافة إلى أجواء الركود التي سادت الأسواق العالمية وأثرت على دخول المصرف في مرابحات دولية[1]، كما أن عدم استقرار الظروف السياسية في المنطقة خلق حالة من المخاوف أبقت الكثير من المستثمرين في حالة ترقب لما ستؤول إليه الأوضاع، وهو ما أدى إلى توقف نمو المشاريع، وانخفاض الطلب على تمويلات جديدة، وكذلك تأثرت عوائد المصرف من استثماراته المختلفة في أموال الشركات والمؤسسات والمحافظ الاستثمارية نتيجة لضعف الأداء الذي تأثر بظروف السوق[2].

أما بالنسبة لموجودات المصرف الأخرى فإنها لم تتأثر بفضل طبيعتها المستقلة عن نظام الفائدة، حيث استطاع المصرف رفع مرابحاته- عدا المرابحات الدولية – بزيادة منتظمة بلغت 32٪ عام 2002 م و 28.4٪ عام 2003 م و أن يحقق مزيداً من النمو في موجوداته الإجمالية خلال العامين التاليين، حيث ارتفعت من 191مليون دينار إلى 209 ملايين دينار سنة 2002م بزيادة بلغت 18 مليون دينار وبمعدل نمو 10٪.

أما في سنة 2003م فقد استمر المصرف في التوسع بمعدل مستقر بلغ أيضا 10٪، حيث ارتفع حجم الموجودات من 209 ملايين دينار إلى 219 مليون دينار، وترجع هذه الزيادة في أغلبها إلى تنويع المصرف لأدواته والتوسع في المرابحات مع الأفراد والشركات الصغيرة.[3]

---

(1) المرابحات الدولية: هي إحدى أدوات الاستثمار القصيرة الأجل لدى المصرف الإسلامي، وتتم بأن يقوم المصرف بالوكالة عن عميله بشراء سلعة دولية – سلعة متداولة في الأسواق العالمية: كالحديد أو النحاس أو الألمونيوم أو الأخشاب أو غيرها – ثم يبيعها بعدئذ لأطراف أخرى في نفس السوق بسعر أعلى وبشروط دفع مؤجلة.

(2) التقرير السنوي لمصرف البحرين الإسلامي 2002م.

(3) المصدر نفسه.

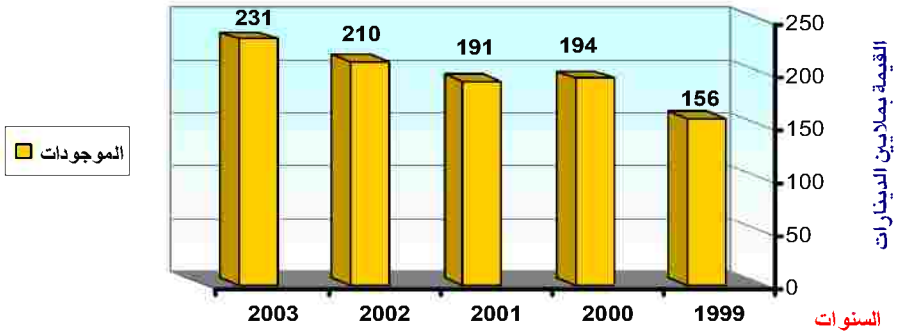

شكل رقم (22) تطور موجودات مصرف البحرين الإسلامي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

وخلال سنوات الدراسة حقق المصرف توسعاً كبيراً في موجوداته، بزيادة بلغت 75 مليون دينار، لتصبح قيمتها بنهاية عام 2003م 231.5 مليون دينار مقارنة ب 156.5 مليون دينار عام 1999 م، وبمعدل نمو مرتفع بلغ 48٪.

وهذا ما زاد من قدرة المصرف على النمو والتوسع وانعكس إيجاباً على مساهمة المصرف في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد تركيزه على تمويل صغار العملاء من الأفراد والشركات[1] وإتاحته تمويلات لم تكن متاحة لأصحاب المشروعات الصغيرة والقزمية، ليسهم بذلك في إعادة توزيع الدخل بطريقة أكثر عدالة في المجتمع.

2- تطور الموجودات الاستثمارية:

في حين يعبر تطور الموجودات الإجمالية لدى المصرف على قدرة المصرف في تحقيق النمو والتقدم، فإن اتجاهات هذا النمو والتي تعبر عن جودة أداء المصرف لا تكتمل إلا بربط حركة الموجودات بتطور الموجودات الاستثمارية خاصة لدى المصرف الإسلامي الذي تتنوع عنده هذه الأدوات، والتي بتحليل حجم الموظف فيها يمكن الوقوف على سياسات المصرف وتوجهاته في توظيف الأموال المتاحة لديه.

وعند دراسة تطور الموجودات الاستثمارية لدى المصرف الإسلامي عينة الدراسة كانت كما يلي:

(1) التقرير السنوي لمصرف البحرين الإسلامي 2002م.

جدول رقم (25) تطور الموجودات الاستثمارية بالمصرف الإسلامي (بملايين الدينارات)

المؤشر / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
توظيفات المرابحة	125.029747	144.132873	141.805683	138.805513	141.422189
توظيفات المضاربة	4.869042	8.827969	7.065928	15.381327	10.704964
توظيفات المشاركة	3.808986	4.054636	3.894054	3.561599	2.832999
استثمار في أوراق مالية	4.300545	10.778950	18.431329	26.903813	47.738474
استثمار في شركات تابعة	2.624535	1.210265	1.134750	2.854997	2.870057
توظيفات الإجارة	6.455864	6.130999	5.920927	5.536009	5.866954
استثمار في العقارات	1.944211	5.297150	4.028728	4.376271	4.806441
الإجارة المنتهية بالتمليك	--	--	--	1.500000	3.340977
إجمالي التوظيفات	**149.032748**	**180.432842**	**182.281399**	**198.919529**	**219.583055**
التطور السنوي	16.559194	27.400049	1.848557	16.638130	20.663526
معدل التغير	%9	%18	%1	%9	%10

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

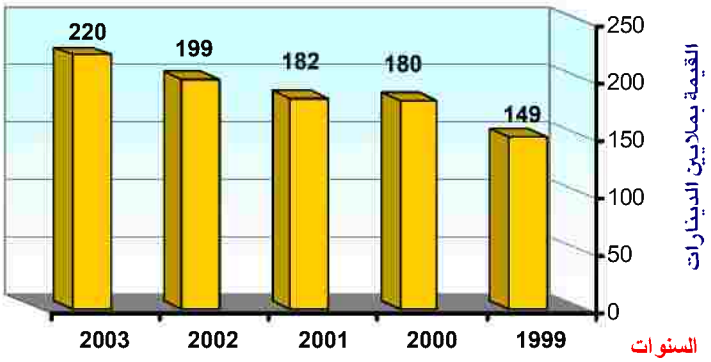

شكل رقم (23) تطور الموجودات الاستثمارية بمصرف البحرين الإسلامي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

يشير معدل التغير السنوي لأرصدة الموجودات الاستثمارية إلى قدرة المصرف على إدارة موجوداته بدقة وفعالية جيدة، فقد استطاع المصرف المحافظة على معدلات توظيف استثماراته بنسب توافقت مع نمو موجوداته السنوية، بمعنى أن المصرف لا يواجه صعوبة في استثمار الأموال مع الحفاظ على مستوى مستقر من السيولة .

ففي عام 1999م حقق المصرف زيادة في استثماراته بنسبة 9٪ مقارنة بالزيادة في إجمالي الموجودات لنفس العام والتي كانت 8٪، أما بالنسبة لعام 2000 م والذي أعاد فيه المصرف رسم استراتيجياته وقام بمضاعفة رأسماله بزيادة بلغت 11.5 مليون، وحيث أن هذه الزيادة تعد كبيرة إلا أن المصرف استطاع أن يستوعب هذه الزيادة وأن يرفع حجم توظيفاته الاستثمارية بقيمة 27 مليون دينار، وبنسبة نمو 18٪، كما أنه نجح في الحفاظ على وضعه رغم الركود الذي ساد الأسواق المالية بداية من 2001 م، ونجح في استثمار المزيد من الأموال بلغت قيمتها مليون دينار، وذلك خلال عام 2001 م الذي شهد تراجعاً في موجوداته التي انخفضت بنسبة (2٪) نتيجة خفض المصرف لمرابحاته في السلع الدولية بالدولار الأمريكي تفادياً لمخاطر أسعار الصرف العالمية، وتعود الزيادة في الاستثمارات إلى توظيف المصرف جزء من أمواله في السندات الإسلامية التي تم إصدارها من قبل مؤسسة نقد البحرين، والتي تعد أداة استثمارية قصيرة الأجل.

وقد استطاع المصرف أن يحقق النمو لاستثماراته من عام لآخر بفضل استراتيجياته المرنة[1]، حيث نمت موجودات المصرف الاستثمارية خلال فترة التحليل والدراسة بقيمة بلغت أكثر من 70 مليون وبمعدل 47٪...والذي كان متوافقاً مع معدل نمو الموجودات الإجمالية خلال نفس الفترة والذي بلغ 48٪.

---

(1) إستراتيجية المصرف: قام مصرف البحرين الإسلامي بنهاية عام 2001م بتنفيذ جملة من الخطوات، غير من خلالها إستراتيجيته بعد أن حدد مواطن القوة والضعف الملازمة لعملياته، بالإضافة إلى الفرص والمخاطر المترتبة على ذلك، وقام بتطوير نظمه الأساسية لإدارة المخاطر وتطوير المنتجات وسياسات الائتمان، فقد تضمنت الإستراتيجية تحديد القطاعات المربحة من العملاء وتحسين المنتجات المعروضة بها في ذلك تمويل قطاعات الأفراد والشركات ومجالات عمل إدارة الاستثمارات والموارد التشغيلية بما يحقق نمو إيرادات المصرف وتعزيز قدرته التنافسية في السوق المحلي والدولي... (التقرير السنوي للمصرف 2003).

وهذا يعني قدرة المصرف على استيعاب وتوظيف أي زيادة في الموجودات، وهو ما يعد مؤشر أداء استثماري ملائم، يتوافق مع متطلبات (الربحية، السيولة، الأمان).

مؤشرات الوساطة المالية

ثانياً - تقييم كفاءة المصرف الإسلامي في دعم مركزه المالي:

تعتبر متانة المركز المالي لأي مصرف نقطة التأثير ومحور تقييم الأداء، وحسب طبيعة العمل المصرفي بصفة عامة كمؤسسة وساطة مالية تعمل على جذب الأموال وإعادة تدويرها في الاقتصاد بما يخدم متطلبات التنمية ويحقق الربحية، ولما يترتب على هذه الأعمال من مخاطر لا غنى لأي مصرف للعمل بمعزل عنها، فإنه يصبح من أولويات وظيفة الوساطة المالية تعزيز وتدعيم المركز المالي للمصرف، والذي يحقق التوازن المطلوب بين تنمية الموارد المتاحة وتوظيفاتها بالأسلوب الأمثل. ومن أبرز مؤشرات دعم المصرف لمركزه المالي، ما يلي:

1- نسبة الموارد الذاتية إلى إجمالي الموارد:

والموارد الذاتية في المصرف الإسلامي تشمل (رأس المال + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة والمخصصات)، وتعد في العرف المصرفي سد الأمان وحاجز لحماية الأموال المودعة من خارج المصرف، إذ كلما كانت نسبة الموارد الذاتية كبيرة بالنسبة لإجمالي الموارد المتاحة للمصرف كلما كان ذلك مؤشر أمان للمودعين مع المصرف.

إلا أنه ولاعتبارات التقييم المقارن يجب الإشارة إلى أن «المصرف الإسلامي يختلف عن المصرف التقليدي في أن أغلب موارده الخارجية هي ودائع استثمارية، يدخل المصرف شريكاً في استثمارها وفي العائد منها ربحاً أو خسارة، بعكس المصرف التقليدي الذي تحتل فيه الحسابات الجارية جزء كبير من الموارد الخارجية، وبالتالي فإن مستوى المخاطر الذي تتضمنه هذه النسبة يختلف، نتيجة لارتفاع مخاطر السحوبات المفاجئة، والذي بالطبع هو أكبر في المصرف التقليدي عنه في المصرف الإسلامي»[1].

(1) ماهر الشيخ حسن، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2003.

وبتحليل بيانات مصرف البحرين الإسلامي عينة الدراسة كانت نسبة الموارد الذاتية للمصرف قد بلغت في متوسطها العام 18.4٪ من إجمالي الموارد، وكما بالجدول التالي:

جدول رقم (26) نسبة الموارد الذاتية إلى إجمالي الموارد (بملايين الدينارات)

المؤشر / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
الموارد الذاتية للمصرف	19.212813	41.622490	41.145409	40.222397	41.911558
إجمالي الموارد	156.408499	194.332371	191.181858	209.739629	231.480157
النسبة	%12	%21	%22	%19	%18

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003)

يظهر من الجدول أن نسبة الموارد الذاتية تمثل قطاعاً مهماً من موارد المصرف، إذ بلغت سنة 1999 م 12٪ من إجمالي المتاح لدى المصرف من موارد، وهذه النسبة تعتبر جيدة في حالة استقرار الأوضاع.

أما بالنسبة لعام 2000 م فقد ارتفعت موارد المصرف الذاتية بقيمة 22.4 مليون وتعزي هذه الزيادة إلى مضاعفة المصرف لرأسماله بقيمة 11.5 مليون دينار لتتلاءم مع توجهاته نحو التوسع وتعزيز مكانته في السوق المصرفي، إضافة إلى قيام المصرف برفع الاحتياطيات واحتجاز المزيد من الأرباح[1]. ونتيجة للاضطرابات الاقتصادية والسياسية التي عمت العالم عام 2001 م استمر المصرف في الحفاظ على مستوى نسبة موارده الذاتية إلى إجمالي الموارد. أما بالنسبة لعامي 2002 و 2003 م فقد انخفضت نسبة الموارد الذاتية إلى إجمالي الموارد إلى 19٪ ثم 18٪، وانخفاض هذه النسبة لا يعود إلى نقص في قيمة الموارد الذاتية، وإنما مرده زيادة نمو الموارد المودعة من خارج المصرف وقد بلغت هذه الزيادة خلال فترة الدراسة قيمة 40 مليون دينار.

(1) التقرير السنوي لمصرف البحرين الإسلامي 2000م.

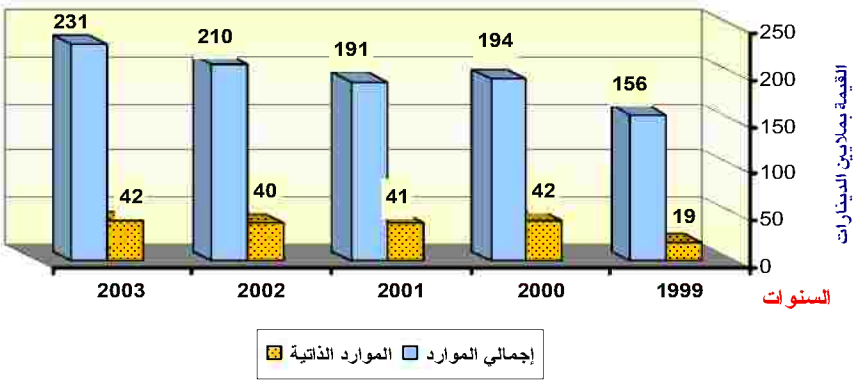

شكل رقم (24) تطور الموارد الذاتية ونسبتها إلى إجمالي الموارد بمصرف البحرين الإسلامي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

وقد بلغ المعدل السنوي العام لنسبة الموارد الذاتية بالمصرف إلى إجمالي الموارد المتاحة 18.4٪ خلال فترة الدراسة. وخلال فترة الدراسة زادت الموارد الذاتية للمصرف بنسبة 118٪، وهو ما يعد مؤشراً على كفاءة المصرف في إدارة موارده وتعزيز مساهمته في تمويل مشاريع التنمية إضافة إلى أن نجاح المصرف في تطبيق سياسة رفع رأس ماله وتوسيع قاعدة المساهمين تعد خطوة ناجحة نحو الانفتاح في مواجهة تحديات العولمة.

2- معدل التغير في الموارد الذاتية:

يقصد بالموارد الذاتية للمصرف مصادر الأموال الداخلية، والتي تشمل:
(رأس المال + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة والمخصصات)، والجدول التالي يبين تطور الموارد الذاتية لمصرف البحرين الإسلامي لخمس سنوات:

جدول رقم (27) معدل التغير في الموارد الذاتية (بملايين الدينارات)

البيان / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
الموارد الذاتية للمصرف	19.212813	41.622490	41.145409	40.222397	41.911558
معدل التغير السنوي	%3	%117	(%1) -	(%2)-	%4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003)

مع بداية الفترة كان معدل نمو الموارد الذاتية قد بلغ 3٪ عن العام 1998م، ولكن بنهاية عام 2000م كانت الموارد الذاتية للمصرف قد زادت بنسبة عالية بلغت 117٪ عن العام السابق لها 1999 م، وترجع هذه الزيادة إلى قيام المصرف بمضاعفة رأسماله خلال تلك السنة بنسبة 100٪ من 11.5 مليون إلى 23 مليون دينار كخطوة عملية لإعادة رسم استراتيجيات المصرف لتتوافق مع تطلعات المصرف للتقدم وتعزيز مكانته في السوق المصرفي في ظل متطلبات العولمة[1].

وخلال السنتين التاليتين انخفض معدل التغير إلى 1٪ ثم 2٪، ثم عاود الارتفاع خلال سنة 2003م إلى 4٪، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الزيادة الكبيرة التي نتجت عن رفع المصرف لرأس ماله أتاحت له مستوى متانة أكثر استقراراً وأماناً.

ومن خلال التحليل السابق لتتبع تطور الموارد الذاتية يتبين أن المصرف الإسلامي لم يتأثر بتدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية، وهو ما يعكسه الاستقرار في تغذية المصرف لموارده الذاتية.

3- نسبة الموارد الذاتية إلى إجمالي الودائع:

وتقيس هذه النسبة حجم أموال المصرف (المصادر الذاتية) مقارنة بالأموال التي تتدفق عليه من مصادر خارجية. وفيما يلي توضيح لهذه النسبة بالتطبيق على مصرف البحرين الإسلامي:

---

(1) تعكس هذه الخطوة استجابة مصرف البحرين الإسلامي لمتطلبات العمل المصرفي الإسلامي في ظل التطورات العالمية والانفتاح الاقتصادي، فقد دلت الدراسات أن رؤوس أموال المصارف الإسلامية لا تزال صغيرة جداً مقارنة بالمصارف العالمية، وأوضحت أن حوالي 75٪ من المصارف الإسلامية لا يتجاوز رأسمالها 25 مليون دولار أمريكي، وهذا الأمر من شأنه أن يؤثر على سعيها لتحقيق أهدافها التنموية أو التوسعية، ومن أجل تعزيز المصارف الإسلامية لدورها وتفعيل نشاطها تقترح هذه الدراسات تطبيق سياسات (رفع رأس المال، وتوسيع قاعدة المساهمين-وقد أخذ بهما مصرف البحرين عينة الدارسة-، والقيام بعمليات الاندماج) خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي، (ينظر: حسن سالم العماري، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر مستجدات العمل المصرفي في ظل التجارب العربية والعالمية، دمشق، سوريا، 2005م، ص7).

جدول رقم (28) نسبة الموارد الذاتية إلى إجمالي الودائع (بالدينار البحريني)

المؤشر / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
الموارد الذاتية للمصرف	19.212813	41.622490	41.145409	40.222397	41.911558
إجمالي الودائع	137.426112	153.621445	150.976395	168.789674	188.408060
النسبة	%14	%27	%27	%24	%22

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003)

من الجدول السابق يتبين أنه بعد أن قام المصرف بمضاعفة رأسماله سنة 2000 واتخاذه لبعض الإجراءات الداعمة لمركزه المالي، ارتفعت نسبة موارده الذاتية إلى إجمالي الودائع من 14٪ إلى 27٪ عام 2001 م ليحقق المصرف بداية جديدة لاستراتيجياته التوسعية نحو الانفتاح التي تتطلب متانة قوية لمركزه المالي.

وخلال السنوات الثلاثة التالية، ورغم الظروف التي عصفت بالاقتصاد العالمي حافظ المصرف على متانة مركزه المالي، إذ تراوحت نسبة موارده الذاتية لإجمالي الودائع 27٪ ، 24٪، 22٪ على التوالي.

وكان المعدل العام لهذه النسبة خلال سنوات الدراسة قد بلغ 23٪، وهو مؤشر عن الأداء الجيد للمصرف في مختلف الظروف، وحيث أن أغلب الموارد الخارجية لدى المصرف الإسلامي هي حسابات مشاركة تمتاز بالاستقرار، وهو ما يرفع من مستوى الثبات والمتانة المالية التي تعد رافداً أساسياً لتوسع المصرف في تقديم التمويلات وخاصة المتوسطة والطويلة الأجل التي تعزز مساهمة المصرف في التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: تقييم كفاءة المصرف في تجميع المدخرات وتنمية الودائع:

تسعى المصارف التقليدية والإسلامية باستمرار إلى جلب المزيد من الأموال المودعة لديها على اعتبار أنها المصدر الأساسي لتغذية توظيفاتها وتعزيز قدرتها على التوسع في استثماراتها.

كما أن تطور الودائع لدى المصرف يعد مؤشراً على نجاح المصرف في إتباع سياسات وأساليب ملائمة لتحقيق أهدافه، فالزيادة في حجم الودائع دليل على الثقة التي يلقاها من قبل العملاء، وهذا يعتبر نجاحاً في الحفاظ على المتعاملين معه، أو لقدرته على طرح أدوات مالية مصرفية من شأنها توسيع قطاع خدماته مع المتعاملين وفي مختلف الأوساط، والمساهمة في نشر الوعي الادخاري وتنمية لعادة المصرفية في المجتمع.

ومن أبرز مؤشرات تقييم هذا الجانب، ما يلي:

1- تطور ودائع العملاء:

يعتبر معدل تطور الودائع أحد مؤشرات تقييم الأداء المصرفي، حيث يعكس السياسات التي تنتهجها إدارة المصرف في تجميع الأموال والمدى الذي وصلت إليه من نجاح أو فشل في تحقيق هذه السياسات. وهدا أيضاً يمنح المصرف قدرة في التوسع و توفير التمويلات اللازمة لمشاريع التنمية الاقتصادية. كما تُعبر حركة الودائع عن مدى ثقة العملاء بخدمات المصرف وعن دور المصرف في نشر الوعي المصرفي وتنمية المدخرات.

وفيما يلي بيان بأرصدة الودائع حسب نوعها ومعدل التطور السنوي لها، بمصرف البحرين الإسلامي.

جدول رقم (29) التطور السنوي لأرصدة الودائع (بالدينار البحريني)

البيان / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
الحسابات الجارية للعملاء	10.695369	17.472715	15.018477	21.341021	28.878182
حسابات الاستثمار المطلقة	126.730743	136.148740	135.957918	147.448653	159.529878
إجمالي الودائع	137.426112	153.621455	150.976395	789674 ،168	188.408060
التغير السنوي	الأساس	16.195343	(2.645.060)	17.813279	19.618386
نسبة التغير	--	%12	(%2-)	%12	%12

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

من الجدول السابق نلاحظ أن ودائع المصرف تنمو بمعدل سنوي ثابت بلغ 12٪ باستثناء عام 2001 ف الذي شهد تقلبات حادة بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية بالمنطقة، والتي أثرت على رغبة العملاء في تنفيذ مشاريع جديدة مما انعكس على تعاملاتهم المصرفية وأدى إلى انخفاض حسابات الاستثمار بنسبة (2٪).

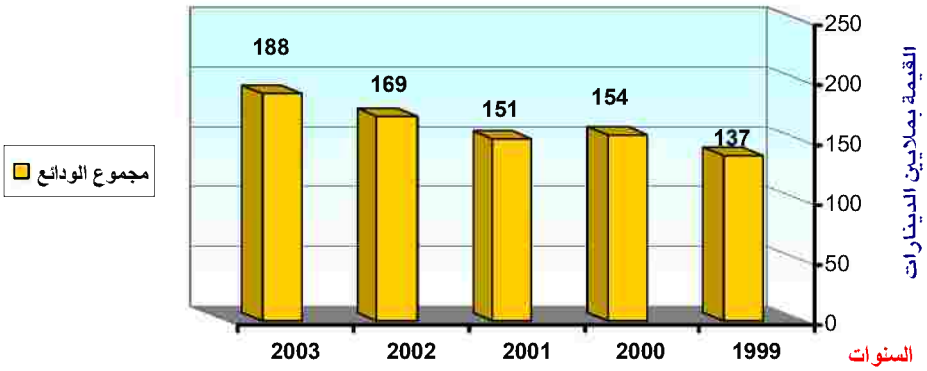

شكل رقم (25) تطور إجمالي الودائع بمصرف البحرين الإسلامي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

وقد تدارك المصرف سنة 2002 م حالة عدم الاستقرار، فركز اهتمامه لاستقطاب المزيد من العملاء خاصة صغار العملاء من الأفراد والشركات، وعمل على تنويع أدواته الاستثمارية، فقام بإدخال منتج جديد تمثل في (الإجارة المنتهية بالتمليك)، واستحدث 16 عقداً لمنتجات إسلامية جديدة، وأطلق حملات إعلانية للتعريف بمنتجات المصرف وخدماته[1]، وبذلك نجح في استقطاب مدخرات جديدة بلغت 17.8 مليون دينار، حيث نمت الحسابات الجارية بنسبة 42٪، كما زادت حسابات الاستثمار بأنواعها المختلفة بمعدل 8.5٪ عن العام 2001م، وخلال عامي 2002 و 2003 م نجح المصرف في اجتذاب المزيد من الأموال بلغت زيادتها 12٪ سنوياً.

(1) التقرير السنوي لمصرف البحرين الإسلامي 2002

ومن أجل الوقوف على تقييم أكثر تفصيلاً حول تطور ودائع المصرف الإسلامي، تم تحليل الودائع إلى عناصرها الأولية. و الودائع في المصرف الإسلامي تنقسم إلى: حسابات جارية (تحت الطلب)، وحسابات استثمار مطلقة أو مقيدة (لأجل).

وفيما يلي تحليل تطور الودائع حسب نوعها:

2- تطور الودائع الاستثمارية:

تعتبر حسابات الاستثمار أهم المصادر التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في أعمالها، حيث يتم تشغيلها مباشرة على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وتقابلها في المصارف التقليدية الودائع الثابتة، وكلا النوعين يعطي المصارف مرونة أكثر في تنويع أدواتها والتوسع في استثماراتها، [1] التي ستنعكس إيجاباً على عوائد المصرف ومساهماته الفعالة في دعم التنمية الاقتصادية.

وحسابات الاستثمار قد تكون مطلقة (لفترات قصيرة مثل 3 أشهر) أو (لفترات طويلة.. سنة فما فوق)، وقد تكون مقيدة (خاصة)، وفي الغالب يتعامل المصرف الإسلامي مع أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة على أساس الوكالة أو الإجارة، بحيث يحصل على ثمن خدماته بغض النظر عن النتائج التي يحصل عليها أصحابها، «فلهم منها الغُنم وعليهم الغُرم»، بينما في حسابات الاستثمار المطلقة فإن المصرف يكون شريكاً في الربح والخسارة. [2]

والجدول التالي يبين تطور حسابات الاستثمار المطلقة في مصرف البحرين الإسلامي حيث لا توجد حسابات استثمار مقيدة:

(1) منير إبراهيم هندي، شبهة الربا في معاملات البنوك التقليدية والإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص27.

(2) الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، مصدر سبق ذكره، ص259

جدول رقم (30) تطور حسابات الاستثمار بالمصرف الإسلامي (بملايين الدينارات)

المؤشر / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
حسابات الاستثمار المطلقة	126.730743	136.148740	135.957918	147.448653	159.529878
مقدار التغير السنوي	8.742611	9.417997	(0.190822 -)	11.490735	12.081225
نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع	%92	%89	%90	%87	%85
متوسط حجم الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع خلال فترة الدارسة:					**%90.4**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

خلال سنوات الدراسة حقق المصرف الإسلامي نمواً في حسابات الاستثمار المطلقة من 126 مليون دينار إلى 159 مليون دينار بنهاية الفترة، وبزيادة بلغت 32.800 مليون دينار خلال خمسة سنوات. وبمعدل نمو بلغ 26٪، والذي يعد مؤشر عن الأداء الجيد والفاعل للمصرف الإسلامي.

وبهذا يتضح أن أغلب الودائع التي يُحتفظ بها لدى المصرف، هي أموال يراد استثمارها وتنميتها بما يوفره المصرف الإسلامي من صيغ استثمار تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بعيداً عن التعامل بالربا، حيث تبين بتحليل بيانات المصرف خلال فترة الدراسة أن النسبة العامة لحجم حسابات الاستثمار بالنسبة لإجمالي الودائع قد بلغت 90.4٪ وهي نسبة ممتازة وتمنح المصرف القدرة على التخطيط المالي الطويل وتفادي مخاطر السحوبات المفاجئة.

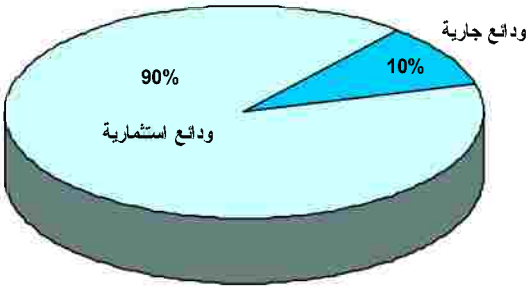

شكل رقم (26) المتوسط العام لحجم حسابات الاستثمار

بالنسبة لإجمالي الودائع خلال فترة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003)

وتؤكد نجاح المصرف الإسلامي في بث فكرة الوديعة الاستثمارية القائمة على المشاركة في الربح والخسارة كبديل للوديعة النقدية التي تتلقى عائداً دورياً مضموناً يتمثل في الفائدة. وتعزز دور المصرف الإسلامي في خلق الاستقرار الاقتصادي المنشود كمطلب أساسي وخطوة أولى نحو تحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية، من خلال نظام المشاركة.

وهذا ما ثبت من خلال تحليل الباحث لأوضاع العينة المصرفية المدروسة خلال الأزمة التي عصفت بالأسواق العالمية بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001م، وأدت إلى ارتفاع مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف، حيث تأثر المصرف التقليدي عينة الدراسة بتدهور أسعار الفائدة وانعكس ذلك على نمو موجوداته التي انخفضت من 14٪ إلى 2.4٪، و انخفاض معدلات الإقراض لديه من 11٪ إلى 2٪ فقط، كما انخفض حجم الاستثمار في الأوراق المالية من 228 مليون دينار تقريباً إلى 162 مليون دينار خلال فترة التدهور.

بينما استمر أداء المصرف الإسلامي بشكل طبيعي دون أن يتأثر بأزمة الأسواق العالمية – فيما عدا تأثر المرابحات الدولية التي لم تتعدى 2٪ من استثمارات المصرف- حيث نمت موجودات المصرف بمعدل مستقر ما بين 8٪ إلى 10٪، كما تمكن المصرف الإسلامي من التوسع في استثماراته وبشكل مضطرد من 149 مليون دينار إلى 219 مليون ينار بحريني.

وخلال سنوات الدراسة حقق المصرف الإسلامي نمواً في موجوداته الإجمالية بلغت نسبته 48٪، في حين لم تتعدى نسبة نمو موجودات المصرف التقليدي 25٪.

ولا شك أن هذا الاستقرار الذي توفره أدوات العمل المصرفي الإسلامية مطلب أساسي ودعامة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

3- نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع:

بالرغم من أن الحسابات الجارية تعد مصدراً من مصادر الأموال في المصرف الإسلامي، إلا أنه في وجود الحسابات الاستثمارية لا يعول على هذه الحسابات كثيراً في توظيف الأموال، وذلك لأن طبيعة المصرف الإسلامي تقوم على توظيف الأموال لآجال طويلة، وبما يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية، أما استخدام الحسابات الجارية فإن استخدامها يتم في الأجل القصيرة وبحرص شديد وحذر بالغ.

وفيما يلي مؤشرات تطور الحسابات الجارية وحجمها النسبي بمصرف البحرين الإسلامي:

جدول رقم (31) نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع (بملايين الدينارات)

المؤشر / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
الودائع الجارية	10.695369	17.472715	15.018477	21.341021	28.878182
إجمالي الودائع	137.426112	153.621455	150.976395	168.789674	188.408060
النسبة%	**%8**	**%11**	**%10**	**%13**	**%15**
متوسط حجم الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع خلال فترة الدارسة:					**%11.4**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

يظهر من الجدول السابق والشكل رقم (26) أن نسبة الحسابات الجارية إلى إجمالي الودائع قد تراوحت خلال سنوات الدراسة من 8٪ إلى 15٪ وهي نسبة جيدة في العرف المصرفي الإسلامي الذي يسعى لتوظيف المال على أساس المشاركة، فقد نمت الحسابات

الجارية خلال سنوات الدراسة من 10 مليون دينار سنة 1999م حتى وصلت 29 مليون دينار تقريباً سنة 2003م.

ويعد هذا النمو مؤشراً على مساهمة المصرف في نشر الوعي المصرفي بالمجتمع.

رابعاً: تقييم كفاءة المصرف الإسلامي في توظيف موارده:

هناك عدة مؤشرات يمكن من خلالها تقييم كفاءة المصرف في استخدام موارده، ومن أهمها المؤشرات التي تعكس سياسات المصرف وقدرتها على التوظيف الأمثل بالنسبة لـ (السيولة - التوظيف - الربحية - الآمان والضمان).

1 - تقييم كفاءة المصرف في إدارة السيولة:

1.1- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

وهي أحد مؤشرات قدرة المصرف على توفير السيولة في قصير وبأقل خسائر ممكنة، وتقاس بنسبة الأصول النقدية وشبه النقدية إلى إجمالي الأصول، بمعرفة الحجم الذي تمثله في هيكل الأصول لدى المصرف.

ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي = **نسبة الأصول النقدية وشبه النقدية** [1] / **إجمالي الأصول**

وتشمل الأصول السائلة في المصرف الإسلامي:
(الأرصدة النقدية بخزائن المصرف + أرصدة لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى + ما يحتفظ به المصرف من أصول مالية متداولة يسهل تسييلها).

ولاستخراج هذا المؤشر وقياس نسبة السيولة بالمصرف الإسلامي عينة الدراسة أعد الباحث الجدول التالي:

(1) محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية والإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص 84.

جدول رقم (32) نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (بملايين الدينارات)

المؤشر / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
أصول نقدية + أصول متداولة خلال شهر واحد	19.997000	85.450000	70.284821	85.282238	75.697543
إجمالي الأصول	156.408499	194.332371	191.181858	209.739629	231.480157
نسبة الأصول السائلة	**%13**	**%44**	**%37**	**%41**	**%33**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

من الجدول يظهر أن المصرف يحتفظ بنسبة من الأصول السائلة بلغت خلال فترة الدراسة في معدلها العام 33.6٪، وهي نسبة جيدة مقارنة بالحد الأدنى المتعارف عليه في الأوساط المصرفية ب(30٪)، إلا أنها بالنسبة لطبيعة المصرف الإسلامي القائمة على توظيف الأموال مشاركة في الربح والخسارة، لا تزال مرتفعة إلى حد ما، لأن المصرف الإسلامي لا يحتاج إلى مستوى سيولة عال، إذ تقل مخاطر السحوبات المفاجئة به عن المستوى الذي تواجهه المصارف التقليدية، خاصة أن نسبة الحسابات الجارية لا تتعدى 15٪ من إجمالي الأموال المودعة لدى المصرف .

وبتحليل هده النسبة يتبين أن:

- ارتفاع نسبة الأصول السائلة بشكل كبير من 13٪ إلى 44٪ عام 2000م مرده إلى مضاعفة المصرف لرأسماله بقيمة 11.5 مليون دينار، وعدم تمكنه من استيعاب هذه الزيادة في نفس العام.
- انخفاض النسبة من 44٪ إلى 37٪ فقط سنة 2001 م قد يعود إلى الركود الذي ساد الأوضاع بعد أزمة أسعار الفائدة وأثر على مناخ الاستثمار.

وخلال عام 2003 م انخفضت هذه النسبة إلى 33٪ بعد الانتعاش الذي شهدته الأوضاع الاقتصادية.

وهذه المؤشرات تؤكد أن المصرف الإسلامي لا يواجه أية مشكلة من حيث توفر السيولة، بل قد يكون المصرف بحاجة إلى توظيف أكثر لهذه الأصول السائلة.

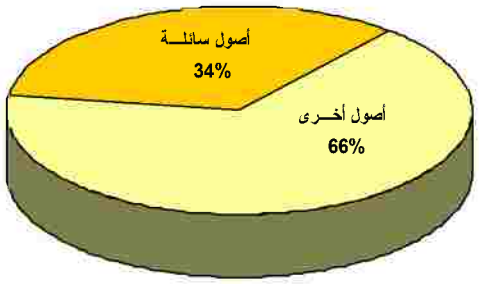

شكل رقم (27) المتوسط العام لحجم الأصول السائلة

بالنسبة إلى إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

2.1- نسبة التداول:

تعتبر نسبة التداول إحدى المؤشرات المستخدمة للتدليل على قدرة المصرف في الموائمة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

وتقاس هذه النسبة بقسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، وهي توضح حجم ما يتوفر لدى المصرف من أموال متداولة يمكن استخدامها لتغطية المطلوبات المتداولة، وتحسب كما يلي:

$$\frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وتشمل $\frac{\text{نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى + استثمارات قصير الأجل}}{\text{حسابات العملاء الجارية + حسابات الاستثمار قصيرة الأجل}}$ [1]

(1) بشير علي التويرقي، إدارة المصارف وتطويرها، مصدر سبق ذكره، ص 70.

وعند قياس نسبة التداول بالمصرف عينة الدراسة اعتبر الباحث الأصول والخصوم التي تتداول خلال (3 أشهر) متداولة، وقد كانت كما يلي:

جدول رقم (33) نسبة التداول بالمصرف الإسلامي (بملايين الدينارات)

المؤشر / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
أصول نقدية + أصول متداولة خلال 3 شهور	101.230	129.913	129.493	131.053	116.058
حسابات جارية ومطلوبات خلال 3 شهور	74.509	98.807	94.747	109.031	137.468
نسبة التداول	**%136**	**%132**	**%136**	**%120**	**%84**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

كانت في بداية الفترة مرتفعة حيث بلغت سنة 1999 نسبة 136٪، والتي تعني أنه يتوفر لدى المصرف أصول متداولة 136 دينار في مقابل مطلوبات متداولة بقيمة 100 دينار مما يمنح المصرف أماناً تجاه مخاطر السيولة، وخلال السنة التالية 2000 انخفض حجم الأصول المتداولة في مقابل المطلوبات المتداولة لتصبح 132٪، وخلال عام 2001 عادت النسبة للارتفاع وأصبحت 136٪، وذلك بسبب انخفاض المتداولة بقيمة 4 ملايين دينار.

وفي السنتين الأخيرتين 2002، 2003 انخفضت نسبة الأموال المتداولة لدى المصرف إلى 120٪ ثم 86٪ وإن كانت نسبة التداول قد شهدت انخفاضاً مقارنة ببداية الفترة 1999م، إلا أنها كانت جيدة لأنها حتى في أدنى مستوياتها كانت تغطي المطلوبات المتداولة وبزيادة فائضة 20 دينار لكل 100 دينار.

أما خلال السنة الأخيرة 2003م فقد انخفضت نسبة التداول إلى 84٪ والتي تعني أن مطلوبات المصرف المتداولة تفوق موجوداته المتداولة بـ 4 دينار لكل 100 دينار، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى زيادة حسابات الاستثمار قصيرة الأجل لدى المصرف من 85 مليون دينار إلى 105 ملايين دينار بنهاية سنة 2003، وهذا الأمر يستوجب أن يرفع المصرف تحوُطاته تجاه المطلوبات المتداولة.

2- تقييم كفاءة المصرف في استخدام الودائع:

هناك تباين جوهري بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في مجال توظيف الأموال، فالمصارف التقليدية تعتمد أساساً على صيغة الإقراض أو الاستثمار في الأوراق المالية لتوظيف ما يتاح لها من موارد، بينما المصارف الإسلامية تتاح لها العديد من الصيغ البديلة للتوظيف والتي من أبرزها: المشاركة والمضاربة والمرابحة والتأجير.. الذي تهتم به المصارف الإسلامية أكثر من المصارف التقليدية.

هذا التباين من شأنه أن يضفي قدراً من الخصوصية على معايير الرقابة على توظيف الموارد، فعلى سبيل المثال، يمكن أن يضع المصرف المركزي نسبة معيارية واحدة للاستثمار في الأصول الخطرة بالنسبة للمصارف التقليدية، ممثلة في التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع أو الموارد. أما في المصارف الإسلامية تتنوع الأدوات فيختلف مستوى مخاطر الاستثمار، وبالتالي لا يمكن تطبيق هذه النسبة. وبالتبعية يختلف التقييم المقارن.[1] ومن أبرز مؤشرات كفاءة المصرف في توظيف موارده النسب التالية:

1.2- معدل توظيف الودائع:

وتقاس هذه النسبة بقسمة (مجموع التمويلات والاستثمارات) إلى (إجمالي الودائع) وذلك للتعرف على كفاءة المصرف في توظيف الأموال المودعة لديه.

والجدول التالي يبين حجم الودائع بالنسبة لإجمالي توظيفات مصرف البحرين الإسلامي.

(1) منير إبراهيم هندي، شبهة الربا في معاملات البنوك التقليدية والإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص66

جدول رقم (34) معدل توظيف الودائع (بملايين الدينارات)

المؤشر / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
التوظيفات	149.032748	180.432842	182.281399	198.919529	219.583055
إجمالي الودائع	137.426112	153.621445	150.976395	168.789674	188.408060
النسبة	%108	%117	%120	%118	%117

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

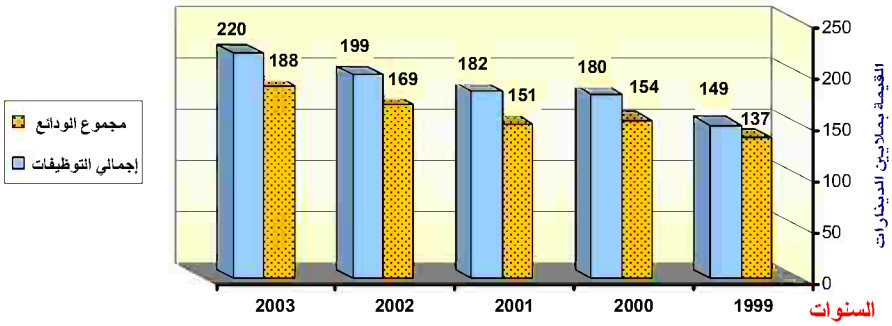

شكل رقم (28) حجم الودائع بالنسبة إلى إجمالي الأموال الموظفة بمصرف البحرين الإسلامي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (**1999-2003**).

من الجدول (34) والرسم البياني السابق الذي يوضح معدل توظيف الودائع يتبين أن الأموال التي قام المصرف بتوظيفها في تمويل الاستثمارات المختلفة تفوق كثيراً حجم الأموال المودعة لديه، حيث تراوحت نسبة التوظيفات إلى إجمالي الودائع ما بين 108٪ إلى 120٪، وعلى مدى السنوات الخمسة كان المعدل العام لحجم توظيفات المصرف مقابل الودائع قد بلغ 116٪ سنوياً، وهذا لا شك يعني أن المصرف الإسلامي لا يواجه مشكلة في توظيف الودائع، مع أنه لم يرد ضمن تقارير المصرف بيان بتفصيل توظيفات الأموال المودعة.

ومن خلال التحليل السابق، وفي ظل الظروف التي سادت البيئة الإقليمية و العالمية وأدت إلى ضعف الحركة الاقتصادية، بسبب ارتفاع مخاطر الاستثمار بعد تدهور أسعار الفائدة

وتقلب أسعار الصرف العالمية، يمكن القول أن نجاح المصرف الإسلامي في تحقيق مستوى عال من الأداء والاستمرار في النمو خلال سنوات الأزمة، يعود إلى طبيعة العمل المصرفي الإسلامي القائم على نظام المشاركة بمعزل عن نظام الفائدة الذي أدى إلى شلل واضح في نشاط المصارف التقليدية.

وهذه المؤشرات تؤكد أفضلية النموذج المصرفي الإسلامي لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال قدرته على خلق الاستقرار المالي المطلب الأساسي للنمو والازدهار.

2.2- التوظيف حسب الآجال:

من منطلق هدف المصرف الإسلامي للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، فإن لأجل التوظيف دور كبير في تحقيق هذا التوجه، وما يتطلبه من تمويلات في الأجلين المتوسط والطويل لدعم مشاريع التنمية.

والجدولين رقم (35) و(36)والرسم البياني رقم(29) توضح توظيفات المصرف الإسلامي محل الدراسة في المدى القصير والطويل:

جدول رقم (35) توظيفات المصرف لموارده في الأجل القصير (لا تزيد عن عام واحد) بالدينار البحريني

الأداة / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
التمويل بالمرابحة	117774000	134290000	128290354	127266488	126835297
التمويل بالمضاربة	4074000	7208000	6097459	15381327	10330290
التمويل بالمشاركة	1308000	1283000	2295229	1827101	1528119
استثمارات في صكوك	--	--	2156440	2108134	4020789
إجارة منتهية بالتمليك	--	--	---	214320	477283
التوظيفات القصيرة	**123156000**	**142781000**	**139469482**	**146797370**	**142714495**
إجمالي التوظيفات	149032748	180432842	182281399	198919529	219583055
النسبة	**%82.6**	**%79**	**%76.5**	**%74**	**%65**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003)

جدول رقم (36) توظيفات المصرف لموارده في الأجل المتوسط والطويل (أكثر من سنة) بالدينار البحريني

التوظيف / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
التمويل بالمرابحة	7256000	9843000	12885329	11539025	14586892
التمويل بالمضاربة	795000	1620000	968496	---	374674
التمويل بالمشاركة	2501000	2772000	1598825	1734498	1304880
استثمارات في صكوك	--	---	16274889	24795679	43717685
استثمار أوراق مالية	4301000	10779000	---	2854997	---
استثمار في مؤسسات	2624000	1210000	1134750	5536009	2870057
الإجارة المنتهية بالتمليك	---	---	---	1285680	2863694
استثمارات الإجارة	6456000	6131000	5920927	---	5366954
استثمار في العقارات	1944000	5297000	4028728	1033418	4806441
الإجمالي	**25877000**	**37652000**	**42811944**	**48779306**	**75891277**
إجمالي التوظيفات	149032748	180432842	182281399	198919529	219583055
النسبة	**%17.4**	**%21**	**%23.5**	**%26**	**%35**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

حيث تعكس مؤشرات الأداء أن المصرف في بداية فترة الدراسة كان يوجه أغلب استثماراته للأجل المتوسط والقصير وبنسبة بلغت سنة 1999م 82.6٪ من إجمالي توظيفاته، وهي نسبة عالية بالنسبة لطبيعة المصرف الإسلامي المتطلع للمساهمة في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، والتي تتطلب توظيف الأموال في الأجلين المتوسط والطويل.

وبتتبع حجم التوظيفات خلال سنوات الدراسة نلاحظ زيادة اهتمام المصرف الإسلامي بالتوظيف في الأجلين المتوسط والطويل، فبالرغم من أن توظيفات المصرف الإجمالية زادت بشكل مطرد خلال السنوات الخمس (1999-2003م)، إلا أن الحجم الأكبر من هذه التوظيفات أخذ مساره في الأجل الطويل، وهو التوجه الطبيعي لتمويلات المصرف الإسلامي.

ففي حين نمت التوظيفات القصيرة بحوالي 19 مليون دينار خلال فترة الدراسة، زادت التوظيفات متوسطة وطويلة الأجل بقيمة 50 مليون عن نفس الفترة، رغم تقلب الأوضاع الاقتصادية وتدهور مناخ الاستثمار في البيئة الإقليمية والعالمية.

وبتتبع مؤشر الاستثمار طويل الأجل في الجدول السابق يتبين أنه ارتفع إلى الضعف وبزيادة مضطردة عبر سنوات الدراسة (17.4٪، 21٪، 23.5٪، 26٪ ، 35٪)..

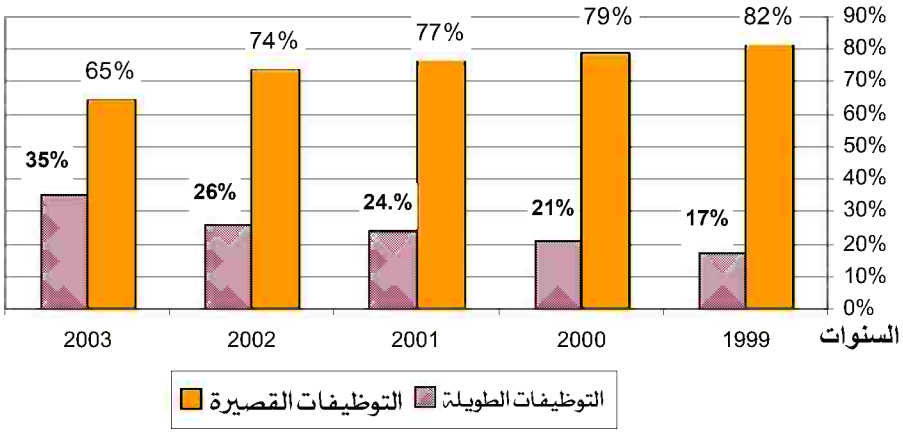

شكل رقم (29) التمثيل البياني لتوظيفات مصرف البحرين الإسلامي حسب الأجل

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003)

وخلال فترة الدراسة التي اتسمت بالتقلبات وعدم وضوح الرؤية في المناخ الاستثماري، وخاصة في الأجل الطويل..وبناء على مؤشرات أداء المصرف عينة الدراسة يتضح نجاح المصرف الإسلامي في التوظيف الطويل الأجل باستخدام صيغ التمويل وأدوات الاستثمار الإسلامية، والتي – من خلال الدراسة– تأكد ملاءمتها لمختلف الظروف الاستثمارية، حيث ارتفعت نسبتها من 17٪ سنة 1999 م لتصل إلى 35٪ من إجمالي التوظيفات سنة 2003م، بعكس أدوات الاستثمار التقليدي المرتبطة بنظام الفائدة والتي ثبت من خلال تحليل أداء المصرف التقليدي عينة الدراسة تدني أداءها عند تدهور أسعار الفائدة العالمية .

3.2- مدى التنويع بين أدوات توظيف الموارد:

نظراً لطبيعة أعمال المصارف التي تقوم على المواءمة بين تحقيق الأرباح والمجازفة لمواجهة المخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات التي منها ستتحقق الأرباح، ولما تتسم به البيئة المصرفية من ارتفاع درجة التنافسية، أصبح معيار التنويع في أدوات التوظيف أحد مقومات النجاح المصرفي في التعامل مع المخاطر والقدرة على التنافس من خلال تعدد الأدوات وتنوعها. وبالتالي فإنه من ضمن مؤشرات تقييم الأداء، مدى قدرة المصرف على التنويع والابتكار.

«لعل من أبرز العوامل التي ساعدت المصارف الإسلامية على تحقيق نجاحات كبيرة خلال فترة قصيرة مقارنة بغيرها من المؤسسات المالية، هو امتلاكها لأدوات توظيف مالي متنوعة امتازت بالمرونة والتطور رغم البيئة الغير منسجمة التي وجدت فيها، والتي لا تدعم مقومات العمل المصرفي أو المالي الإسلامي»[1].

ومن الجدول التالي يتبين لنا تعدد الصيغ الإسلامية في توظيف المال واستثماره:

جدول رقم (37) نسب توزيع التوظيفات حسب أدوات الاستثمار

التوظيف / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
التمويل بالمرابحة	%84	%80	%78	%70	**%64**
التمويل بالمضاربة	%3	%5	%4	%8	**%5**
التمويل بالمشاركة	%3	%2	%2	%2	**%1**
التمويل بالإجارة	%4	%3	%3	%3	**%3**
استثمار في مؤسسات	%2	%1	%1	%1	**%1**
استثمار في عقارات	%1	%3	%2	%2	**%2**
استثمار في أوراق مالية	%3	%6	%10	%14	**%22**
الإجارة المنتهية بالتمليك	---	--	---	---	**%2**
الإجمالي	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003)

(1) أحمد محمد علي، المصارف الإسلامية على مشارف الألف الثالثة، مصدر سبق ذكره.

ومن خلال تتبع تطور التوزيع النسبي بين أدوات التوظيف خلال سنوات الدراسة نلاحظ تركز الجزء الأكبر من التوظيفات في المرابحة دون باقي الأدوات الأخرى، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى ظروف المنافسة الشديدة والتوجه نحو الاندماج بين المؤسسات المصرفية، والتي أقحمت المصارف الإسلامية في توظيف جزء كبير من استثماراتها في صيغة المرابحة التي تتميز بارتفاع العائد وتدني المخاطر في مقابل باقي التوظيفات التي تتسم بدرجة مخاطرة مرتفعة نسبياً، وذلك في سبيل تحقيق نوع من التوازن اللازم لبقائها في الساحة المصرفية.

إلا أنه وفي نفس الوقت يلاحظ أن المصرف قد أخذ بتوصيات المؤتمرات والمؤسسات ذات العلاقة بتنظيم العمل المصرفي الإسلامي التي أوصت بعدم التركيز الكبير على حصة المرابحة وطالبت بإعادة توزيع التوظيفات باستخدام أدوات أخرى[1].

لذلك انخفضت حصة المرابحة من إجمالي توظيفات المصرف تدريجياً من (84٪، 80٪، 78٪ 70٪، 64٪) لصالح الأدوات الأخرى.

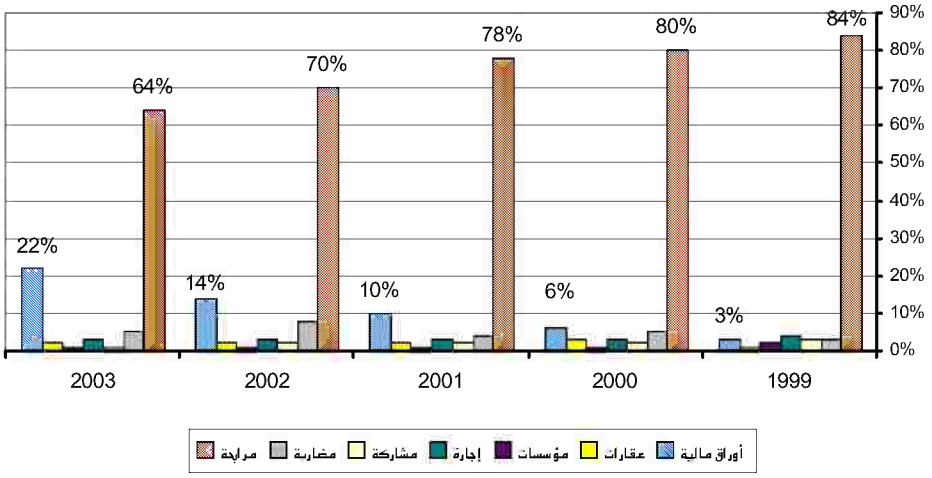

شكل رقم (30) توزيع التوظيفات حسب أدوات الاستثمار بمصرف البحرين الإسلامي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

(1) عمر الكتاني، دور المصارف وشركات التمويل الإسلامية في التنمية، مصدر سبق ذكره.

وفي المقابل زادت حصة المضاربة، وحصة الاستثمار في العقارات، وتنفيذاً لإستراتيجية المصرف لسنة 2001م نحو التوسع في المنتجات المعروضة، أدخل المصرف أسلوب الإجارة المنتهية بالتمليك عام 2003 م.

ومن خلال التحليل يتبين مدى استفادة المصرف الإسلامي من تنوع أدواته الاستثمارية أثناء الأزمة التي عصفت بالأسواق المالية والعمل المصرفي بصفة عامة بنهاية 2001 م، حيث ارتفع حجم توظيفات المصرف في الأوراق المالية مثل (صكوك لإجارة والسلم) والتي تمتاز بسهولة تسييلها لوجود أسواق ثانوية، إضافة إلى ما تحققه من عوائد مجزية، حيث ارتفعت نسبة التوظيف فيها من 14٪ سنة 2002 م إلى 22٪ عام 2003م.

4.2- معدل الكفاءة الإنتاجية:

وهو أحد مؤشرات قياس كفاءة المصرف في توظيف موارده، ويقاس هذا المعدل من خلال مقابلة مصروفات التشغيل بالمصرف بالإيرادات المتحققة من التشغيل، وفيما يلي جدول يبين معدل الكفاءة الإنتاجية بالمصرف الإسلامي عينة الدراسة:

جدول رقم (38) مؤشر الكفاءة الإنتاجية بملايين الدينارات

البيان / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
المصروفات التشغيلية	2.118979	4.639599	3.521146	3.603152	4.744381
الإيرادات التشغيلية	9.084398	18.063447	10.027546	7.884643	8.893412
معدل الكفاءة الإنتاجية	**%23**	**%26**	**%35**	**%46**	**%53**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

ويعكس معدل الكفاءة الإنتاجية المبالغ التي ينفقها المصرف لتحقق إيراد قدره 100 دينار، وخلال فترة الدراسة انخفض مؤشر إنتاجية الدينار المنفق من قبل المصرف الإسلامي، ففي مقابل 23 دينار أنفقها المصرف سنة 1999م ليحقق إيراداً قدره 100 دينار، أنفق المصرف 53 دينار سنة 2003 م لتحقيق إيراد قدره 100 دينار.

3- تقييم كفاءة المصرف من حيث العائد والربحية:

من ضمن الفروقات بين المصرف التقليدي والمصرف الإسلامي أنه في حين يهدف المصرف التقليدي إلى تعظيم ثروة الملاك، يهدف المصرف الإسلامي إلى تعظيم ثروة كل من الملاك والمودعين معاً.

وفيما يلي بعض مؤشرات الربحية التي تم استخراجها من القوائم المالية للمصرف الإسلامي عينة الدراسة:

1.3- معدل النمو السنوي للأرباح:

جدول رقم (39) المعدل السنوي لنمو الأرباح بمصرف البحرين الإسلامي (بملايين الدينارات)

المؤشر / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
صافي الدخل (مقرب)	1.700,000	2.300,000	2.700,000	2.100,000	2.500,000
نمو الأرباح بالآلاف	300,000	600,000	400,000	(600، 000)	400,000
معدل النمو السنوي	**%21**	**%35**	**%17**	**(%22)**	**%19**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

يظهر من الجدول أن أرباح المصرف الإسلامي قد نمت بشكل مستمر خلال السنوات 1999، 2000، 2001 حيث ارتفعت بنسبة نمو 59٪ من 1.700 مليون دينار إلى 2.700 مليون دينار. إلا أن هذا النمو في الأرباح لم يستمر، حيث انخفضت الأرباح سنة 2002م بنسبة 22٪ وبقيمة 600 ألف دينار. ويعود السبب في هذا التراجع إلى الانخفاض الحاد في عوائد المصرف من المرابحات الدولية متأثرة بأزمة أسعار الفائدة، والتي على إثرها غير المصرف الإسلامي عينة الدراسة إستراتيجيته عام 2003 وقام بالتركيز على زيادة المرابحات مع الأفراد والشركات، وادخل أسلوب الإجارة المنتهية بالتمليك لتنويع أدواته.

وبذلك استطاع أن يرفع مستوى أرباحه خلال سنة 2003م بنسبة 19٪ حيث نمت الأرباح من 2.100 مليون دينار إلى 2.500 مليون دينار.

وخلال خمس سنوات ارتفعت أرباح المصرف بمعدل 16٪.

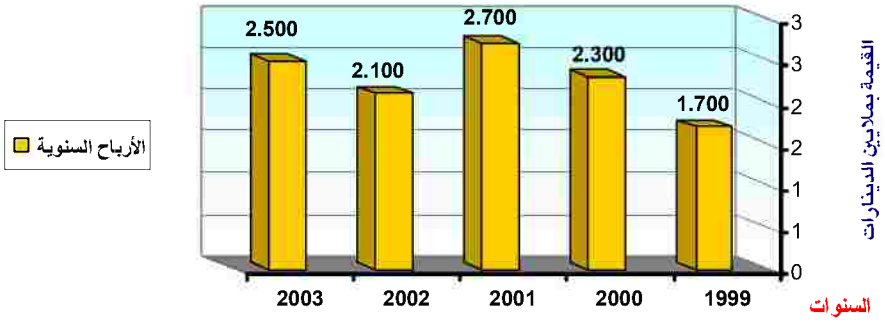

شكل رقم (31) تطور نمو الأرباح السنوية بمصرف البحرين الإسلامي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

ومن التحليل السابق لمؤشرات الربحية يتبين تأثر نتائج أعمال المصرف الإسلامي في الأسواق العالمية التي تأثرت بتدهور أسعار الفائدة.

وقد قام الباحث باستخراج مؤشرات الربحية للمصرف الإسلامي عينة الدراسة للوقوف على مدى تحقيق المصرف لهدف تعظيم ثروة الملاك والمودعين، والتي كانت كما يلي:

جدول رقم (40) عوائد المصرف الإسلامي على أموال الملاك والمودعين بملايين الدينارات

المؤشر / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
صافي الدخل	1.687,000	2.288,000	2.650,000	2.053,000	2.464,000
حقوق المساهمين	34.902,000	39.122,000	38.610,000	38.272,000	39.989,000
العائد على حقوق المساهمين	**%4.8**	**%5.9**	**%6.9**	**%5.4**	**%6.2**
عائد حسابات الاستثمار	5.103,264	9.906.202	3.749,315	2.094.102	1.559,810
حسابات الاستثمار المطلق	126.730,743	136.148,740	135.957,918	147.448,653	159.529,878
العائد على المودعين	**%4**	**%7.2**	**%2.75**	**%1.42**	**%1**

مع بداية فترة الدراسة كان العائد الذي حققه المصرف على ثروة الملاك والمودعين متعادل نوعاً ما، إذ بلغ 4.8٪ للملاك و 4٪ للمودعين.

وخلال عام 2000 م تطورت حقوق المساهمين بنسبة 12٪ نتيجة لزيادة رأس المال، ونمت حسابات الاستثمار بنسبة 8٪، إلا أن العائد على المودعين كان أكبر من العائد على المساهمين (7.2٪، 5.9٪ على التوالي).

ولكن عندما تدهورت الظروف الاقتصادية عام 2001 م انخفض العائد على المودعين نتيجة لانخفاض عوائد المرابحات الدولية بالدولار الأمريكي متأثرةً بمخاطر أسعار الفائدة، وكذلك انخفض عائد المصرف من الاستثمار في الشركات والمصارف والمحافظ الاستثمارية نتيجة ضعف أداء هذه المؤسسات خلال سنوات الدراسة.، في حين ظل العائد على المساهمين مقارب لـ 6٪.

جدول رقم (41) بعض مؤشرات الربحية بالمصرف الإسلامي

المؤشر / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
معدل العائد على متوسط الأصول	%0.9	%1.17	%1.4	%1	%1.1
نسبة صافي الإيرادات إلى الموجودات	%1.07	%1.17	%1.38	%0.97	%1.06
معدل العائد على إجمالي الودائع	%1.23	%1.49	%1.76	%1.10	%1.31

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

ورغم الظروف التي اتسمت بعدم الاستقرار نتيجة للأحداث السياسية التي هزت اقتصاد العالم خلال فترة الدراسة، إلا أن المصرف نجح في رفع العائد على متوسط الأصول من 0.9٪ إلى 1.17٪ خلال السنتين الأولى، إلا أنه تأثراً بالظروف تراجع إلى 1.1٪ بنهاية فترة الدراسة.

كما ارتفع العائد على متوسط حقوق المساهمين من 4.8٪ إلى 6.2٪، وارتفع أيضاً العائد على إجمالي الأموال المودعة من 1.23٪ إلى 1.31٪.

كذلك ارتفعت قيمة أسهم مصرف البحرين الإسلامي في أسواق الأسهم من 204 فلس للسهم عام 1999 م إلى 270 فلس للسهم عام 2003 م [1]، وهذا مؤشراً يؤكد كفاءة المصرف و حسن أدائه.

(1) التقرير السنوي لمصرف البحرين الإسلامي 2003م

وبالنظر للتقييم العام خلال فترة الدراسة تبين المؤشرات أن أداء المصرف كان مستقراً في بداية فترة الدراسة ثم اتجه نحو النمو والتقدم وبمعدل عالي جداً، إلا أن الظروف لم تستمر على ما هي عليه حيث اهتز الوسط الاقتصادي بصفة عامة والمالي الاستثماري بصفة خاصة، مما انعكس على أداء المصرف بانخفاض ملحوظ خلال سنة 2002 م.

إلا أن عام 2003 شهد تحسناً طرأ على مؤشرات أداء المصرف، والذي أكد كفاءة المصرف في التكيف مع مختلف الظروف والثبات وسط التقلبات بفضل المرونة التي تمتعت بها سياساته.

4- تقييم كفاءة المصرف من حيث (الأمان والضمان)

تقييم ملاءة رأس المال في المصرف الإسلامي:

نظراً لأهمية ملاءة رأس المال المصرفي لدى كل من المصارف والسلطات الرقابية على حد سواء كونها تمثل أهم عنصر من عناصر متانة المركز المالي، فقد عملت السلطات الرقابية على تقديم مقاييس مختلفة للملاءة كان أبرزها معيار كفاية رأس المال الذي أقرته لجنة بازل عام 1988 والذي عرف بمعيار (بازل 1) ومن بعده معيار (بازل 2) عام 1999م، إلا أن هذه المعايير وضعت لقياس المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف التقليدية، وهو ما لا يتماشى مع المصارف الإسلامية، وذلك لأن طبيعة موجودات ومطلوبات المصارف الإسلامية تختلف عن طبيعة موجودات ومطلوبات المصارف التقليدية، الأمر الذي ينشأ عنه عدم ملائمة منهجية حساب نسبة كفاية رأس المال كما تم اقتراحها من قبل لجنة بازل على المصارف الإسلامية. لذلك بذلت عدة محاولات لإيجاد مقياس لملاءة المصارف الإسلامية يأخذ بعين الاعتبار المعايير السابقة، وكان من أبرز هذه المحاولات ما قامت به هيئة المراجعة و المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، إلا أن تلك المحاولة تميزت بعدم الانسجام بين بنود كل من مقام وبسط نسبة كفاية رأس المال المقترحة وعدم تضمين مقام النسبة بعض المخاطر التي يمكن أن تؤثر على ملاءة المصرف.

وإذا كان معيار لجنة بازل يعتبر الودائع أهم العناصر ذات المخاطر في هذه النسبة، فإن

الأمر يختلف في المصرف الإسلامي لأن حسابات الاستثمار المشاركة في الربح والتي تمثل الجزء الأكبر في توظيفات المصرف لا تعتبر ودائع، كما أن تعريف لجنة بازل لرأس المال التنظيمي لا يشمل مثل هذا النوع من الحسابات، وبالتالي فإن المخاطر التي يواجهها المصرف الإسلامي تختلف كلياً عن المخاطر التي تواجهها المصارف التقليدية.

وقد كان الاقتراح الذي توصلت إليه لجنة كفاية رأس المال المنبثقة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البيان الصادر عنها في مارس 1999 بهذا الخصوص. أنه يمكن احتساب ملاءة رأس مال المصرف الإسلامي بالمعادلة التالية:

نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية = [1]

(رأس المال المدفوع + الاحتياطات)+ (مخاطر الاستثمار+ احتياطيات إعادة التقويم)

الأصول الخطرة المرجحة (الممولة من رأسمال المصرف + المطلوبات (باستثناء حسابات الاستثمار المشترك)) + 50 % من حسابات الاستثمار المشترك

حيث يتم إعطاء أوزان مخاطر للموجودات تنسجم مع أوزان المخاطر التي حددتها لجنة بازل، وعن طريقها يتم تطبيق المعادلة السابقة.

ولأن الباحث لم يتحصل على أية توضيحات لملاءة رأس المال بالتقارير السنوية للمصرف الإسلامي عينة الدراسة، فإنه اكتفى ببيان عدم ملائمة نسبة كفاية رأس المال المقترحة من قبل لجنة بازل لتقييم ملاءة رأس المال بالمصرف الإسلامي.

سابعاً: تقييم دور المصرف في دعم قطاعات التنمية الاقتصادية:

تعد المصارف بشتى أنواعها عصب الاقتصاد ومحركه الرئيسي، لما تقوم به من جمع المدخرات وتحريكها لتنميتها والتخطيط في استثمارها، ولاشك أن هذه المهمة ذات ارتباط وثيق بتوظيفات المصرف محلياً وخارجياً، ومن مؤشرات تقييم هذا الدور ما يلي:

(1) ينظر: ماهر الشيخ حسن، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار ، مصدر سبق ذكره.

1- توظيفات المصرف حسب قطاعات الإنتاج:

ترتبط أهداف المصرف الإسلامي أساساً بالقيام بعمليات تمويل متوسطة و طويلة الأجل للقطاعات الاقتصادية إنتاجية كانت أو خدمية، ويتمثل ذلك في تمويل مشروعات للحرفيين على أساس المضاربة، أو المشاركة في رأسمال مشروعات لصغار المنتجين.. وغيرها من الطرق التي أباحها الإسلام والتي من شأنها دعم المشروعات التي تنتج سلعاً ضرورية للمجتمع وتؤثر إيجاباً على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية محلياً وخارجياً.

ويمكننا تقييم أداء المصرف الإسلامي في توجيه موارده بما يخدم قطاعات التنمية الاقتصادية الحقيقية بدراسة وتحليل مؤشرات التوظيف حسب القطاعات، والجدول التالي يبين القطاعات المستفيدة من تمويلات المصرف ونصيب كل قطاع خلال فترة الدراسة حسبما ورد في التقارير السنوية للمصرف.

جدول رقم (42) توظيفات المصرف الإسلامي حسب القطاع (بملايين الدينارات)

التوظيف / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
القطاع التجاري والصناعي	**8.633**	**15.703**	**30.372**	**22.368**	**30.878**
تمثل من إجمالي التوظيف	%6	%9	%16	%11	%14
مصارف ومؤسسات مالية[1]	**123.785**	**134.310**	**140.931**	**143.921**	**148، 843**
تمثل من إجمالي التوظيف	%78	%67	%73	%67	%62
قطاعات اقتصادية أخرى	**23.990**	**44.319**	**19.879**	**43.451**	**52.389**
تمثل من إجمالي التوظيف	%16	%24	%11	%22	%24
الإجمالي	**156.408**	**194.332**	**191.182**	**209.740**	**231.480**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

(1) من أجل الحصول على نسب أكثر دقة لتوظيف أموال المصرف حسب القطاع، تم استبعاد قيمة (النقد والأرصدة التي يحتفظ بها المصرف لدى المصرف المركزي والمؤسسات المالية الأخرى) من قيمة توظيفات الأموال بالقطاع المالي، وذلك لكونها لا تعد توظيفات استثمارية.

يظهر جلياً من البيانات السابقة، أن القطاع المالي يحظى بالجزء الأكبر من توظيفات المصرف لأمواله، حيث وصلت هذه النسبة خلال إحدى السنوات إلى 78٪ من إجمالي التوظيفات.

بينما لم تتجاوز نسبة التوظيفات في القطاع الإنتاجي الصناعي والتجاري 16٪.

وعلى مدى السنوات الخمس (1999-2003) كان المعدل العام لتوظيفات حسب القطاعات:

مصارف ومؤسسات مالية	قطاعات اقتصادية أخرى	القطاع التجاري والصناعي
%70	%19	%11

بمعنى أن ثلثي توظيفات المصرف موجهة للقطاع المالي، وهذه النسبة تعد كبيرة بالنسبة لطبيعة المصرف الإسلامي الذي يحظى التمويل الإنتاجي بالحظ الأكبر من توظيفاته.

إلا أنه ومن خلال بيانات التقارير السنوية للمصرف عينة الدراسة، نجد أن حجم التوظيفات الكبيرة في القطاع المالي مرده أن مصرف البحرين الإسلامي أخذ على عاتقه دعم وتطوير المؤسسات المالية الإسلامية كخطوة لتحقيق النهضة التي سيكون لها الدور الأكبر في تحقيق التنمية الشاملة، فقام بتوظيف جزء كبير من موارده للمساهمة في تأسيس عدد من المصارف ومؤسسات الاستثمار الإسلامية، من بينها ما يلي: [1]

-1	شركة الخليج للتمويل والاستثمار	البحرين
-2	شركة التكافل الدولية	البحرين
-3	بنك البركة الإسلامي	البحرين
-4	بنك البحرين الشامل	البحرين
-5	بنك الاستثمار الإسلامي الأول	البحرين
-6	بنك التضامن الإسلامي	السودان
-7	بنك الغرب الإسلامي	السودان

(1) التقارير السنوية لمصرف البحرين الإسلامي 1999 -2002.

-8	بنك البركة التركي للتمويل	تركيا
-9	البنك الإسلامي اليمني للتمويل	اليمن
-10	بنك بنغلاديش الإسلامي	بنغلاديش
-11	شركة أصول للإجارة والتمويل	الكويت
-12	شركة بيت الاستثمار الخليجي	الكويت
-13	الشركة الوطنية للتمويل	أبوظبي
-14	مركز إدارة السيولة	البحرين

ولا شك أن هذا الدعم من قبل مصرف البحرين الإسلامي يأتي تحقيقاً لرسالته الرامية إلى المساهمة في تحقيق نموذج اقتصادي إسلامي نحو تنمية اقتصادية مستدامة، ويؤكد هذا الدور أيضاً توجه المصرف عند إعادة رسم إستراتيجياته[1] للتركيز على تمويل صغار العملاء من الأفراد وتمويل قطاع الشركات الإنتاجية، وقد تأكد هذا التوجه بعد التحليل بنمو بند مرابحات مع الأفراد بنسبة 33٪ بنهاية عام 2002 م.

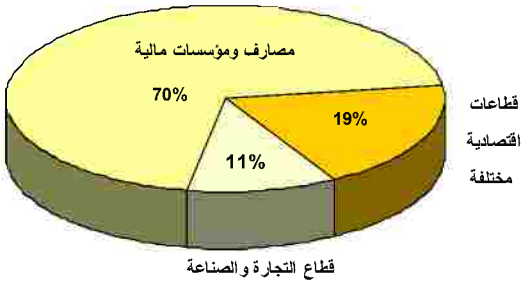

شكل رقم (32) توظيفات الأموال بمصرف البحرين الإسلامي

حسب القطاعات الاقتصادية خلال 5 سنوات

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003)

(1) التقرير السنوي لمصرف البحرين الإسلامي 2002م.

وهو ما يعد مؤشراً على دعم المصرف لتحقيق العدالة في التوزيع وعدم التركيز على الفئات ذات الملاءة العالية.

وكذلك ارتفع حجم تمويلات المصرف لقطاع الصناعة والتجارة من 8.600 مليون دينار سنة 1999م إلى أكثر من 30 مليون دينار 2003م، ليرتفع نصيب هذا القطاع الحيوي من 6٪ إلى 14٪ مع نهاية فترة الدراسة.

كما نمت حصة باقي القطاعات الاقتصادية من 16٪ إلى 24٪ من إجمالي التوظيفات وبزيادة بلغت 28.400 مليون دينار.

ونمو هذا الدعم المقدم من قبل المصرف الإسلامي يعني نجاح المصرف في المساهمة الفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

2- توظيفات المصرف حسب التوزيع الجغرافي (محلياً وخارجياً)

من منطلق مساهمة المصارف في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ينبغي أن تكون هذه المساهمة وفق سياسات عمل تضع ضمن أولوياتها تحقيق التنمية الاقتصادية داخل البيئة المحلية قبل التوسع للمساهمة في التنمية الشاملة عالمياً.

لذلك فإن تقييم مدى مساهمة المصرف في تحقيق هذا الهدف يتطلب دراسة وتحليل توظيفات المصرف محلياً وخارجياً.

ومن خلال تحليل بيانات المصرف الإسلامي عينة الدراسة تبين توزيع المصرف لتوظيفاته جغرافياً كان كما يلي:

جدول رقم (43) التوزيع الجغرافي لتمركز توظيفات المصرف (بملايين الدينارات)

التوظيف / السنة	1999	2000	2001	2002	2003	المعدل العام
الشرق الأوسط وإفريقيا	141.692	177.754	174.315	194.795	219.917	**%92**
نسبة التوظيف	**%90.6**	**%91.5**	**%91.18**	**%93**	**%95**	
أوروبا	9.817	12.143	12.293	8.418	5.882	**%5**
نسبة التوظيف	**%6.3**	**%6.25**	**%6.43**	**%4**	**%3**	
أمريكا الشمالية	0.446	2.866	3.910	4.073	4.175	**%1.75**
نسبة التوظيف	**%0.30**	**%1.5**	**%2.05**	**%2**	**%2**	
آسيا	4.453	1.569	0.664	2.454	1.506	**%1.25**
نسبة التوظيف	**%2.80**	**%0.81**	**%0.35**	**%1**	**%1**	
الإجمالي	156.408	194.332	191.182	209.740	231.480	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

وحيث أنه لم يرد ضمن تقارير المصرف تفصيل لتوظيفات المصرف حسب الدولة، بينما وردت كما هو ظاهر بالجدول السابق، اعتبر الباحث أن بيئة المصرف هي (الشرق الأوسط وإفريقيا).

ويظهر أن المصرف قد وظف أغلب إمكاناته في البيئة المحلية والتي وصلت نهاية فترة الدراسة إلى 95٪ من إجمالي توظيفاته، وهذا يتماشى مع أهداف المصرف.

وفي نفس الوقت فإن للمصرف استثمارات أخرى على رقعة العالم الممتدة، ويُظهر العمود الأخير من الجدول متوسط توظيفات المصرف محلياً وخارجياً خلال سنوات الدراسة.

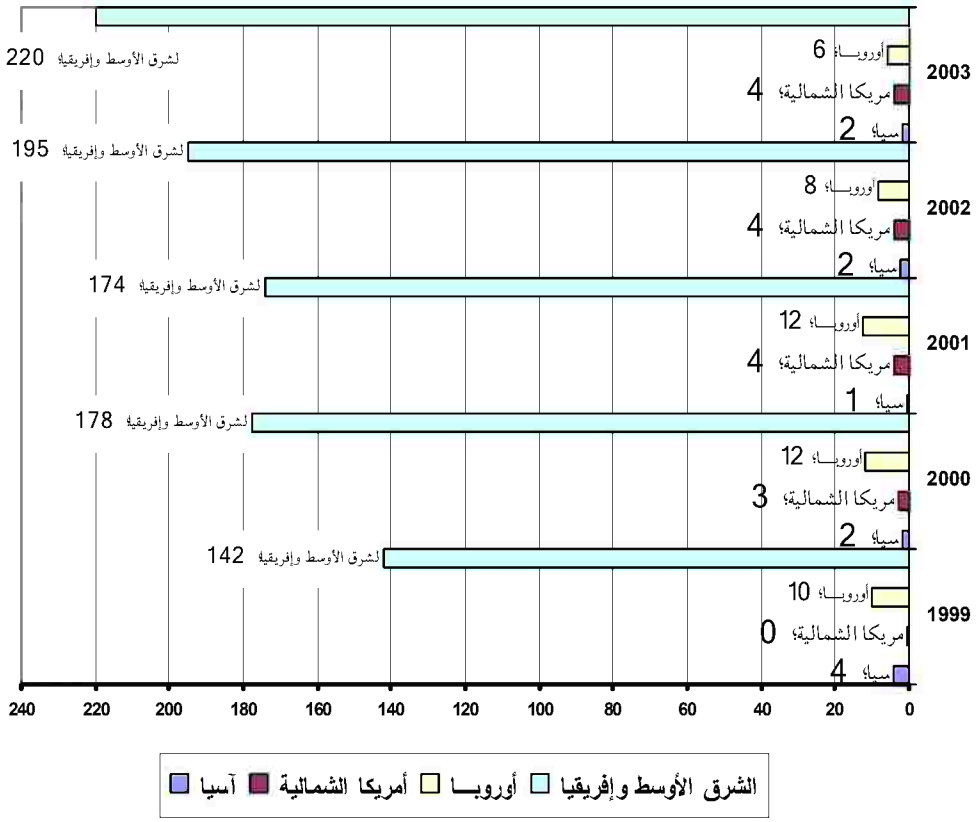

شكل رقم (33) التوزيع الجغرافي لاستثمارات مصرف البحرين الإسلامي خلال 5 سنوات

وهذا التوجه نحو البيئة المحلية يؤكد دور المصرف الإسلامي ومساهمته الفاعلة في تدوير ما يتوفر لديه من أموال بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البيئة المحلية.

ثامناً: تقييم مساهمة المصرف في تحقيق التنمية الاجتماعية:

قضت النظم الأساسية لمعظم المصارف الإسلامية بضرورة الاهتمام بالتنمية الاقتصادية وربطها بالتنمية الاجتماعية وفقاً للأولويات الإنمائية للبلد الموجودة فيه، والتي من أبرزها الاهتمام بخدمات التعليم والصحة والتدريب وتقديم الإعانات لذوي الدخل المحدود.

ومن هنا أنشأت العديد من المصارف الإسلامية صناديق للقروض الحسنة والصدقات وجمع الزكوات لصرفها على مصارفها الشرعية في المجتمع.

وفيما يلي بيانات صندوق القرض الحسن والزكاة لمصرف البحرين الإسلامي:

جدول رقم (44) توظيف المصرف لأموال صندوق الصدقات والقرض الحسن (القيمة بالدينار)

البيان / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
رصيد الصندوق بداية السنة	52627	69909	80758	101689	93739
تبرعات خلال السنة	74604	52729	43631	32800	36368
المجموع:	**100231**	**122638**	**142389**	**134489**	**130107**
توظيفات القرض الحسن					
الزواج	13200	15300	6800	21800	12100
الترميم	5500	10500	3100	6390	8500
العلاج	1800	14300	2500	8800	5040
التعليم	7222	880	9800	3760	5500
أخرى	2600	900	500	---	7950
مجموع الاستخدامات	**30322**	**41880**	**22700**	**40750**	**39090**
الرصيد نهاية الفترة	69909	80758	101689	93739	91017

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

تشير بيانات الجدول إلى أن قيمة القروض الحسنة التي قدمها المصرف كانت صغيرة، إذ لم تتعدى 41880 دينار خلال سنوات الدراسة، وهو ما يعد مؤشراً عن محدودية روح المبادرة لدى المصرف في تفعيل دور القرض الحسن في تحسين ظروف فئات المجتمع وخاصة صغار الحرفيين والمنتجين.

أما عن دور المصرف في جمع الزكاة وتوظيفها في مصارفها الشرعية فكانت:

جدول رقم (45) مصادر واستخدامات صندوق الزكاة بالدينار البحريني

البيان / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
الزكاة والصدقات بداية السنة	73679	72679	62227	106935	134185
زكاة المصرف عن السنة	79761	162069	106767	134155	124958
المجموع	**153440**	**234969**	**168994**	**241090**	**259143**
توظيفات الزكاة والصدقات					
طلبة المدارس والجامعات	32900	61435	25350	38900	46350
الجمعيات والمؤسسات الخيرية	30850	89150	30700	61350	81650
مساعدات الأسر المحتاجة	16790	22157	6009	6655	5585
إجمالي التوظيفات	**80540**	**172742**	**60059**	**106905**	**133585**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

ارتفع مجموع أموال صندوق الزكاة من 80500 دينار عام 1999 م إلى 133500 دينار عام 2003 م، وهو ما يعد مؤشراً إيجابياً عن الدور الاجتماعي لصندوق الزكاة الذي يديره المصرف.

وبما أن دور المصرف في هذا الجانب يشمل ما يقدمه المصرف من أمواله وما يقوم به من قبول الصدقات والتبرعات من الغير ليعيد توظيفها في مجالاتها، ومن أجل تقييم أداء المصرف عينة الدراسة، قام الباحث بإعداد الجدول التالي ليبين مساهمات المصرف لدعم هذا التوجه التنموي بالنسبة لإيراداته الصافية:

جدول (46) نسبة المساهمة الاجتماعية إلى صافي دخل المصرف بالدينار البحريني

البيان / السنة	1999	2000	2001	2002	2003
تبرعات خلال السنة	47604	52729	43631	32800	36368
زكاة المصرف عن السنة	79761	162069	106767	134155	124958
المجموع	**127365**	**214798**	**150398**	**166955**	**161326**
صافي دخل المصرف	1687000	2288000	2650000	2053000	2464000
مساهمة المصرف من دخله ٪	**%7.5**	**%9.4**	**%5.7**	**%8**	**%6.5**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصرف (1999-2003).

خلال فترة الدارسة تراوحت قيمة مساهمات المصرف لدعم التنمية الاجتماعية من إيراداته الصافية من 150.000 إلى ما يقرب من 215.000 دينار، وبلغت هذه المساهمة في المتوسط العام خلال فترة الدراسة 7.5٪ من صافي دخله، وهي مساهمة فاعلة ومؤشراً جيداً عن الدور الاجتماعي للمصرف الإسلامي.

وبشكل عام ومن خلال مؤشرات الزكاة والقرض الحسن يتضح دور المصرف في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال ما يقدمه من الدعم والإعانة لفئات المجتمع المستحقة لها. فقد بلغ متوسط ما يقوم المصرف بتوظيفه سنوياً (146.000) د.ل خلال سنوات الدراسة لدعم وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية ومساندة المؤسسات الخيرية بالمجتمع.

وهي مساهمة كبيرة بالنسبة لمؤسسة واحدة وخاصة عندما تكون بشكل سنوي منتظم، ولاشك أن هذه المساهمات من قبل المصارف الإسلامية، إذا تظافرت معها جهود مؤسسات التنمية الأخرى ستكون ذات مردود عالٍ وحميد على المجتمعات الإسلامية.

تاسعاً: تقييم الأداء الخدمي للمصرف:

لا شك أن لتطور الخدمات المصرفية دور مهم في اجتذاب العملاء، والترويج لخدمات

المصرف ومنتجاته، لذلك قام الباحث بتتبع أبرز التحسينات التي أدخلها المصرف لتطوير خدماته وتسويق منتجاته.

وفيما يلي رصد لمؤشرات تطور الخدمات المصرفية التي قام بها المصرف في فترة (خمس سنوات)، وذلك لتقييم حجم اهتمام المصرف بها، كمؤشر يعكس مدى استجابة المصرف للمنافسة المصرفية ومواكبة التطورات التقنية وأساليب التسويق المصرفي.

تطور الخدمات المصرفية لمصرف البحرين الإسلامي خلال الفترة 1999 ـ 2003

- نفذ المصرف خطط توسعية بهدف الانتشار داخل البحرين، وفتح العديد من الفروع والتي وصلت حتى سنة 2002 (9 فروع).
- قام المصرف بتدشين موقع إلكتروني له على شبكة المعلومات الدولية لتقديم الخدمات باللغتين العربية والانجليزية.
- مواكبة للتطورات أصدر المصرف بطاقة فيزا الإسلامية.
- أدخل المصرف نظام السويفت للتحويلات.
- أدخل المصرف عملية (الإجارة المنتهية بالتمليك) ضمن أدواته الاستثمارية.
- استحدث المصرف (16) عقداً من المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- أطلق المصرف حملات إعلانية بهدف التعريف بمنتجاته المصرفية وتنمية الوعي بين فئات المجتمع.
- قام المصرف بزيادة توسيع خدمة الصراف الآلي في مراكز تجمعات مهمة كل من (مطار البحرين الدولي) و (مجمع السيف) أكبر مجمع للتسوق بالبحرين.
- قام المصرف بتطوير أنظمته التقنية لتتلاءم مع توجهاته الجديدة والرامية إلى تيسير وتنويع سبل تقديم أفضل الخدمات للعملاء.
- نظم المصرف عددًا من الدورات التدريبية لموظفيه لتعريفهم بالأدوات المصرفية المبتكرة التي تم إدخالها للمصرف ولرفع كفأتهم بما ينعكس على جودة وسرعة الخدمات التي يقدمها المصرف لعملائه.

- قام المصرف بافتتاح فرع نسائي، وذلك لتقديم لخدماته للنساء وسيدات الأعمال وتلبية متطلباتهم المصرفية.
- لدى المصرف مراسلون في جميع أنحاء العالم.

وهذا التنوع والتطور في الخدمات المصرفية يعزز نجاح المصرف في اجتذاب الأموال وإعادة تسويقها لشرائح واسعة محلياً وخارجياً.

المبحث الرابع

نتائج التحليل المالي وتقييم الأداء المقارن بين المصرف التقليدي والمصرف الإسلامي عينة الدراسة

مصرف البحرين الوطني التجاري

مصرف البحـرين الإســلامـــي

المبحث الرابع

نتائج التحليل المالي وتقييم الأداء المقارن
بين المصرف التقليدي والمصرف الإسلامي عينة الدراسة

1 - مؤشرات النمو المصرفي:

1.1- تطور الموجودات

	1999	2000	2001	2002	2003
المصرف التقليدي:	%14	%5	%4	%2.4	%12
المصرف الإسلامي:	%8	%24	(%2 -)	%10	%10

أظهر البحث والتحليل لمؤشرات نمو الموجودات المصرفية كما بالجدولين (3) (24) أن المصرف التقليدي عينة الدراسة تأثر بشكل كبير بالأزمات التي وقعت خلال فترة الدراسة، وذلك بسبب ارتفاع مخاطر أسعار الفائدة.

ففي حين بلغ معدل نمو موجودات المصرف التقليدي 25٪ خلال خمس سنوات، استطاع المصرف الإسلامي وخلال نفس الظروف أن يستمر في أدائه وبمعدل نمو مرتفع بلغ 48٪ خلال سنوات الدراسة.

وبتتبع حركة المؤشر خلال سنوات التحليل، يظهر أن المصرف الإسلامي لم يتأثر بتدهور الأوضاع وسوء مناخ بشكل كبير، وإن كان معدل نمو موجوداته قد انخفض سنة 2001م وبشكل طفيف (نقطتين)، بسبب تخفيض المصرف لمرابحاته الدولية المرتبطة بالدولار الأمريكي بعد تدهور أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

أما المصرف التقليدي: فقد شهد أدائه من حيث معدل النمو ضعفاً واضحاً، إذ حيث تراجع من 14٪ إلى 2.4٪ متأثراً بالتقلبات الحادة في أسعار الفائدة.

وهذا يثبت أن أدوات العمل المصرفي الإسلامية أكثر استقراراً وأقوى أداءً من الأدوات

التقليدية، خاصة عند تدهور أسعار الفائدة التي ثبت تكراراً أنها أحد أسباب الأزمات الاقتصادية التي تعيق النمو الاقتصادي.

وبهذا يسهم المصرف الإسلامي بشكل واضح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتفادي المشاكل الاقتصادية التي تعيق تحقيق التنمية الاقتصادية.

2.1- التوسع في الاستثمار

	1999	2000	2001	2002	2003	المتوسط السنوي لنمو المصرف
المصرف التقليدي:	%24	%11	(-11%)	(-3%)	%21	**%8.4**
المصرف الإسلامي:	%9	%18	%1	%9	%10	**%9.4**

ظهرت سلبيات تأثر المصارف التقليدية بتدهور أسعار الفائدة، حين تراجع معدل التوسع الاستثمار لدى المصرف التقليدي عينة الدراسة، والذي بلغ 24٪ قبل حدوث الأزمة، ثم انخفض بشكل حاد إلى (-11٪) عام 2001 م عندما تدهورت الأوضاع، ويرجع هذا الانخفاض في التوسع الاستثماري إلى ارتباط العائد على الاستثمار في المصارف التقليدي بسعر الفائدة.

بينما تأثرت استثمارات المصرف الإسلامي عينة الدراسة بتدهور أسعار صرف العملات ذات العلاقة بمرابحات المصرف الدولية والتي انخفضت سنة 2001م، إلا أنه وبفضل تنويع المصرف الإسلامي لمجالاته الاستثمارية، فإن استثماره في المرابحات الدولية لم تتجاوز نسبته 2٪ من إجمالي استثماراته، كما أن استقلالية أدواته الاستثمارية عن الفائدة، وبالتالي لم يتأثر نشاط المصرف، بل حقق المزيد من التوسع في الاستثمار.

2- مؤشرات الوساطة المالية

مدى قيام المصرف بتدعيم مركزه المالي.

1.2- نسبة الموارد الذاتية إلى إجمالي الموارد:

	1999	2000	2001	2002	2003
المصرف التقليدي	%12	%12	%13.5	%14	%13
المصرف الإسلامي	%12	%21	%22	%19	%18

يتبين أن نسبة الموارد الذاتية في المصرفين التقليدي والإسلامي تشكل مستوى دعم جيد وملائم.

2.2- معدل التغير السنوي في الموارد الذاتية

	1999	2000	2001	2002	2003
المصرف التقليدي	%4.4	%4	%21	%5	%8
المصرف الإسلامي	%3	%117	(%1-)	(%2-)	4

اختلف اتجاه التطور السنوي للموارد الذاتية بين المصرفين عينة الدراسة، تبعاً لاختلاف تأثرهما بالظروف العامة التي سادت بيئتهما المصرفية، ففي حين انتهج المصرف التقليدي سياسة متحفظة وحذرة تجاه تقلب الظروف، فلجأ إلى دعم موارده الذاتية برفع المخصصات والاحتياطيات ثم برفع رأسماله سنة 2003م.

فإن سياسة المصرف الإسلامي كانت أكثر استقراراً، وإن كان مؤشر النمو قد بدا منخفضاً، إلا أن انخفاض معدل التغير السنوي مرده قيام المصرف الإسلامي برفع رأسماله بنسبة 100٪ سنة 2000 م والتي جاءت كخطوة ضمن سياساته الرامية إلى تعزيز مكانته في السوق المصرفي في ظل التطورات العالمية، ولعل ما يؤكد متانة الوضع المالي للمصرف أنه قام بتوزيع أرباحه في الوقت الذي تشهد فيه بيئة الأعمال تدهوراً واضحاً.

3.2- نسبة الموارد الذاتية إلى إجمالي الودائع:

	1999	2000	2001	2002	2003
المصرف التقليدي	%12	%13.4	%15.8	%16.3	%15.6
المصرف الإسلامي	%14	%27	%27	%24	%22

تشير النسب السابقة إلى أن المصرف التقليدي يعتمد بشكل أكبر في نشاطه على الموارد الخارجية (أموال الغير) التي بلغت 87٪، وحيث إن أكثر من نصف الموارد الخارجية للمصرف هي ودائع آجلة (بفوائد) فإنه في ظل تدهور أسعار الفائدة تصبح المخاطر التي يتعرض لها المصرف التقليدي أكبر، خاصة أن موارده الذاتية لم تتعدى 16.3٪ من إجمالي الموارد.

وبالتالي فإنه من منظور مخاطر الوساطة المالية وقدرة المركز المالي للمصرف التقليدي على استيعاب الخسائر التي تختلف عنها في المصرف الإسلامي الذي يعتمد نظام المشاركة في الودائع، تعني انخفاض متانة المصرف التقليدي في ظل ظروف غير مستقرة.

3- مدى قدرة المصارف على جمع المدخرات وتنمية الودائع

1.3- تطور ودائع العملاء

	1999	2000	2001	2002	2003	المعدل السنوي العام
المصرف التقليدي	(-3.5%)	%11	%5	%8	%18	**%7.7**
المصرف الإسلامي	%12	%12	%2	%12	%12	**%10**

أظهرت نسب التحليل المالي أن الودائع بالمصرف التقليدي كانت تنمو بشكل متفاوت ارتبط بشكل كبير بالظروف السائدة، إذ يظهر من المؤشرات السابقة تأثر أرصدة الودائع بأزمة أسعار الفائدة سنة 2001م وسوء مناخ الاستثمار، حيث انخفضت من 11٪ إلى 5٪ ثم عاودت الارتفاع بعد استقرار الأوضاع ليصل معدل نموها إلى 18٪ سنة 2003م.

بينما نجد أن الودائع لدىٰ المصرف الإسلامي تنمو بمعدل نمو ثابت ومستقر، باستثناء سنة 2001م التي تراجع فيها مناخ الاستثمار وأدىٰ إلىٰ تعطل المشاريع، فإن الودائع كانت تنمو بمعدل مستقر بلغ 12٪ سنوياً. وهذا يؤكد نجاح المصارف الإسلامية في استقطاب الموارد المالية التي كانت معطلة بعيدة عن الربا، وبهذا أسهم المصرف الإسلامي في تحريك هذه الموارد وتوظيفها في قطاعات التنمية الاقتصادية.

2.3- نسبة الودائع الثابتة إلى إجمالي الودائع

	1999	2000	2001	2002	2003
المصرف التقليدي	%68	%68	%57	%58	%51
المصرف الإسلامي	%92	%89	%90	%87	%85

تشير بيانات التحليل السابقة إلىٰ أن الحجم الأكبر من ودائع المصرفين عينة الدراسة هي ودائع ثابتة، وهو ما يمنح المصارف قدرة علىٰ منح تمويلات متوسطة وطويلة الأجل، إلا أنها في المصرف التقليدي تعتبر أموالاً مكلفة يدفع المصرف مقابلها فوائد، وبالتالي فإن ذلك يؤثر علىٰ سياسات المصرف في أجل التوظيف، ويدفع المصرف لتفضيل الودائع الجارية علىٰ اعتبار أنها مجانية، والتي بلغ حجمها نصف الأموال المودعة لدىٰ المصرف التقليدي عينة الدراسة.

في حين أن أغلب ودائع المصرف الإسلامي عينة الدراسة هي (ودائع استثمارية ثابتة) وصلت نسبتها إلىٰ 92٪ من إجمالي الودائع لديه، بينما لم تتعدىٰ نسبة الحسابات الجارية 15٪ خلال سنوات الدراسة، وهذا التوزيع يتناسب تماماً مع طبيعة أنشطة المصرف الاستثمارية .

وهذا المؤشر يؤكد قدرة المصرف الإسلامي علىٰ الإسهام بشكل أفضل في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية التي تتطلب تمويل طويل الآجل.

4- مؤشرات كفاءة التوظيف

1.4- كفاءة المصرف في إدارة السيولة:

نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:

	1999	2000	2001	2002	2003
المصرف التقليدي	%36	%28	%40	%43.5	%39
المصرف الإسلامي	%13	%44	%37	%41	%33

من خلال التحليل المالي لمؤشرات الأداء أثناء فترة الدراسة تبين أن المصرفين عينة الدراسة لا يواجهان مشكلة في إدارة السيولة، إذ تلائم أدائهما في إدارة السيولة مع متطلبات الوضع بعد التقلبات الحادة التي عصفت بالظروف الاقتصادية، وقد نجحت المصارف الإسلامية في ابتكار أوراق مالية شكلت سوقاً ملائمة لإدارة السيولة الفائضة لديها، بل لدى المصارف التقليدية أيضاً حيث لجأ إليها المصرف التقليدي عينة الدراسة عندما تدهورت أسعار الفائدة لما تميزت به هذه الأوراق من استقرار.

2.4- توظيف الودائع وتنوع الأدوات الاستثمارية

	1999	2000	2001	2002	2003
المصرف التقليدي	%105	%104	%88	%79	%81
المصرف الإسلامي	%108	%117	%120	%118	%117

تمتلك المصارف التقليدية والإسلامية أدوات عمل قادرة على استيعاب ما يتوفر لديها من أموال، إلا أنه ومن خلال التحليل تبين أن قدرة المصرف التقليدي على النمو والتوسع في الاستثمار تتوقف بشكل كبير على مدى استقرار أسعار الفائدة، نظراً لمحدودية أدوات المصرف التقليدية التي تكاد تنحصر في القروض والأوراق المالية بفوائد، الأمر الذي أدى إلى تراجع معدل أدائه الاستثماري بشكل كبير من 105٪ إلى 79٪ عندما تدهورت أسعار الفائدة، و اضطره إلى تخفيض أسعار الفائدة المكتسبة في الوقت الذي تراكمت لديه كميات ضخمة

من الأموال أغلبها يستحق دفع فوائد، وأعاق نشاط المصرف بشكل واضح، والذي سينعكس على موارد الاقتصاد الموظفة من قبل المصرف.

وفي المقابل، وخلال نفس الظروف كان أداء المصرف الإسلامي متميزاً، حيث استطاع أن يوظف المزيد من الأموال، فارتفع معدل التوظيف من 108٪ إلى 120٪ بفضل طبيعة توظيفاته وتنوع أدواته، وقد خفض المصرف من التركيز على صيغة المرابحة لصالح أدوات التمويل الأخرى، استجابة لتوصيات مؤسسات تنظيم العمل المصرفي ولتفعيل مشاركته في دعم التنمية الاقتصادية.

وهذا النمو يؤكد قدرة أدوات العمل المصرفي الإسلامي على تفادي الأزمات وتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية بتعزيزها للاستقرار وتنويعها لمجالات التوظيف الاستثماري.

5- مؤشرات الربحية

1.5- معدل نمو الأرباح

	1999	2000	2001	2002	2003	النمو خلال 5 سنوات
المصرف التقليدي	%6.5	%2.8	%8.3	%6	%1.64	**%38**
المصرف الإسلامي	%21	%35	%17	(%22-)	%19	**%47**

من خلال تحليل مؤشرات الربحية تبين أن معدل النمو السنوي للأرباح في المصرفين التقليدي والإسلامي قد تأثر بضعف مناخ الاستثمار والركود الاقتصادي الذي خيم على الأسواق العالمية، وإن كانت أرباح المصرف التقليدي أكثر تأثراً.

فخلال سنوات الدراسة نمت أرباح المصرف التقليدي بنسبة 38٪ في حين بلغ نمو أرباح والمصرف الإسلامي 47٪، وهذا يعني أن المصرف الإسلامي ينمو بمعدل أسرع من نمو التقليدي.

2.5- العائد على المودعين وحقوق المساهمين

		1999	2000	2001	2002	2003
المصرف التقليدي	(مساهمين)	%14	%14	%12.5	%12.5	%13.5
المصرف الإسلامي	(مساهمين)	%4.8	%5.9	%7	%5.4	%6.2
	(مودعين)	%4	%7.2	%2.75	%1.42	%1

في حين ينحصر هدف المصرف التقليدي في تحقيق الأرباح لتعظيم ثروة المساهمين، فإن المصرف الإسلامي يهدف إلى تعظيم ثروة المساهمين والمودعين معاً، وبتحليل مؤشرات الربحية يتبين أن العوائد التي يحصل عليها ملاك المصرف التقليدي أكبر من العوائد التي يحصل عليها ملاك المصرف الإسلامي.

3.5- معدل العائد على الودائع

	1999	2000	2001	2002	2003
المصرف التقليدي	%1.9	%1.9	%1.9	%2	%2
المصرف الإسلامي	%1.23	%1.49	%1.76	%1.10	%1.31

تظهر المؤشرات السابقة أن العائد على الودائع في المصرف التقليدي يفوق حجم العائد على الودائع بالمصرف الإسلامي، وبالرجوع إلى الجدول رقم (11) يتبين أن ارتفاع حجم العائد على الودائع يعود لارتفاع حجم الأموال المجانية (الجارية) التي تمثل حوالي نصف الأموال المودعة لدى المصرف التقليدي.

كذلك انخفض العائد على ودائع المصرف الإسلامي خلال فترة الدراسة بعد أن قام المصرف بخطوات تضمنت تخفيض توظيفات المرابحة – التي تعد الأداة الأكثر ربحية– ليتجه نحو أدوات أخرى، إضافة إلى انخفاض العوائد على مرابحات المصرف الدولية بعد تدهور أسعار الصرف العالمية.

ومن جانب تحليلي آخر: عند ربط هذا المؤشر مع المؤشر رقم (3) الذي يقيس تطور

حجم الودائع لدىٰ المصرفين التقليدي والإسلامي، نجد أنه بالرغم من انخفاض العائد علىٰ المودعين في المصرف الإسلامي إلا أن الودائع لدىٰ المصرف الإسلامي قد تطورت بشكل أفضل من تطور ودائع المصرف التقليدي، ومن هذا نستنتج أن الوازع الديني وليس نسبة العائد هو الذي يدفع الأفراد لإيداع أموالهم لدىٰ المصارف الإسلامية التي لاقت لديهم القبول والاستحسان.

6- ملاءة رأس المال المصرفي

	1999	2000	2001	2002	2003
المصرف التقليدي	%18	%16	%22.5	%24.5	%22
المصرف الإسلامي	لا يوجد معيار خاص بقياس ملاءة رأسمال المصرف الإسلامي[1]				

تبين مؤشرات الملاءة أن المصرف التقليدي عينة الدراسة استطاع أن يحافظ علىٰ معدل كفاية رأسماله عند مستوىٰ عالي، فقد ارتفعت ملاءة رأسماله من 18٪ إلىٰ 24.5٪ لتتلاءم مع متطلبات إدارة المخاطر، وهذا المعدل يفوق 8٪ الحد الأدنىٰ المتعارف عليه عالمياً، وفي نفس الوقت يفوق المعدل المحدد من قبل مؤسسة نقد البحرين بـ 12٪.

أما بالنسبة للمصرف الإسلامي عينة الدراسة، وحيث أنه لم يتوفر معدل كفاية متفق عليه لقياس ملاءة رأسمال المصارف الإسلامية، فإنه ومن خلال مؤشرات أداء المصرف الأخرىٰ التي اتسمت بالنمو الثابت والمستقر خلال الظروف الصعبة التي مرت بها المصارف أثناء سنوات الدراسة والتحليل، يمكن القول أن ملاءة رأسمال المصرف الإسلامي كانت ملائمة جداً.

(1) انظر ص (364) قياس ملاءة المصارف الإسلامية

7- مؤشرات المساهمة في التنمية الاقتصادية

1.7- توظيفات المصارف حسب القطاعات:

من خلال التحليل المالي وبالرجوع إلى الجدولين (21) و(42) التي توضح توظيفات المصرفين عينة الدراسة حسب القطاعات الاقتصادية. يتبين أن:

- القطاع الذي يحتل المرتبة الأولى في حجم التوظيفات المصرفية هو القطاع (المالي)، حيث بلغ متوسط نسبة التوظيفات الموجهة من المصرف التقليدي لهذا القطاع 48٪، وبالنسبة للمصرف الإسلامي فقد بلغت 70٪. وفي حين كانت توظيفات المصرف التقليدي في المؤسسات المالية ذات طبيعة تجارية، فإنها بالنسبة للمصرف الإسلامي عينة الدراسة كانت توظيفات ذات طبيعة تنموية، إذ تمثلت في المساهمة في تأسيس ودعم مجموعة كبيرة من المصارف ومؤسسات المال الإسلامية كخطوة نحو بناء نموذج اقتصاد إسلامي لتحقيق التنمية الحقيقية.

وحيث إن طبيعة مؤسسات المال الإسلامية هي طبيعة استثمارية، فإن هذا التوجه يعني أن نسبة 70٪ من تمويلات المصرف موجهة إلى قطاعات استثمارية، هذا إضافة إلى تمويلات المصرف المباشرة للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

- دعم وتمويل المؤسسات الصناعية والتجارية: يأتي القطاع الصناعي والتجاري في المرتبة الرابعة بالنسبة لتوظيفات المصرف التقليدي، وبنسبة بلغت 10٪ من إجمالي التوظيفات، حيث يستأثر بالحجم الأكبر من التوظيفات القطاع الحكومي بنسبة 21٪ ثم قطاع الأفراد 13٪.

ويعود جزء كبير من توظيفات المصرف التقليدي في قطاع الصناعة والتجارة إلى ارتفاع مخاطر الاستثمار في الأسواق العالمية التي اضطرت المصرف لاسترجاع أموال ضخمة فاقت 300 مليون كانت توظف في أسواق عالمية ليعيد تدويرها في البيئة المحلية.

أما بالنسبة للمصرف الإسلامي فقد كان توزيع توظيفات المصرف حسب القطاع كما يلي (القطاع المالي – قطاع التجارة والصناعة – قطاعات أخرى)، وبتحليل نسب التوظيفات على هذه القطاعات كانت حصة قطاع الصناعة والتجارة 11٪ .

وقد تبين من خلال التحليل أن حجم التوظيفات الموجهة من قبل المصرفين التقليدي

والإسلامي لدعم التنمية الاقتصادية قد ارتفعت خلال سنوات الدراسة، وإن كان هذا التوجه في المصرف الإسلامي أكبر منه في المصرف التقليدي بالرغم من امتلاك المصرف التقليدي لموارد وإمكانات ضخمة.

ففي حين ارتفع حجم التوظيفات الموجهة لقطاع الصناعة والتجارة من المصرف الإسلامي بنسبة 244٪، كان حجم التوظيفات لهذا القطاع في المصرف التقليدي قد ارتفع بنسبة 8٪ فقط.

وهذا يعكس حجم توظيفات المصرف الإسلامي لقطاعات التنمية الاقتصادية.

2.7- توظيفات المصرف محليا وخارجياً خلال سنوات الدراسة:

	البيئة المحلية	البيئة الخارجية
المصرف التقليدي	ارتفع من 70% إلى 83%	من 30% إلى 17%
المصرف الإسلامي	من 91% إلى 95%	من 9% إلى 4%

من خلال التحليل المالي، وبالرجوع إلى الجدولين (22) و(43) التي تبين توظيفات المصارف محلياً وخارجياً، يظهر أن المصرف التقليدي كان مع بداية الفترة يوظف ما نسبته 30٪ من إجمالي توظيفاته في أسواق عالمية تركز الحجم الأكبر منها في أمريكا وأوروبا.

إلا أنه وبعد تدهور مناخ الاستثمار العالمي اضطر المصرف إلى استرجاع هذه الأموال والتي فاقت 300 مليون، وأعاد توظيفها في البيئة المحلية، وقد استطاع المصرف استثمارها محلياً، وهو ما يعني إغفال المصرف التقليدي لدعم التنمية المحلية.

أما توظيفات المصرف الإسلامي فقد كانت موجهة للاستثمار في البيئة المحلية وبنسبة بلغت 91٪ في بداية الفترة، ثم ارتفعت إلى 95٪ سنة 2003 م، وإن كانت للمصرف بعض الاستثمارات الخارجية تمثل أغلبها في المرابحات الدولية، والتي قام المصرف بتخفيضها بعد أن تراجع أداء الأسواق العالمية.

ولعل ارتفاع هذه النسبة يعكس توظيف المصرف لموارده في الاقتصاد المحلي ويعزز التوجه نحو أولويات التنمية المحلية كمطلب لتحقيق النمو الاقتصادي.

8- المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية

		1999	2000	2001	2002	2003
المصرف التقليدي	(تبرعات وهبات)	185000	840000	910000	960000	1120000
المصرف الإسلامي	قروض حسنة وزكاة	223000	277000	192000	282000	298000

من خلال التحليل، وبالرجوع إلى الجداول (23)، (44)، (45)، يتبين أن المصرف التقليدي عينة الدراسة قد ساهم بشكل فاعل في دعم وتطوير التنمية الاجتماعية، حيث يخصص المصرف 5٪ من صافي إيراداته السنوية، وهذه المساهمة أثرت بشكل كبير في دعم وتطوير الخدمات التعليمية والصحية ومساندة فئة ذوي الحاجات الخاصة بالمجتمع، ولا شك أن هذه المساهمة ستنعكس إيجاباً على سمعة المصرف لدى العملاء الحاليين وتشجع العملاء المرتقبين في التعامل مع المصرف.

أما بالنسبة للمصرف الإسلامي عينة الدراسة، فقد ساهم من خلال صندوق القرض الحسن والصدقات وصندوق الزكاة في تقديم الدعم والمساهمة تنمية المجتمع اجتماعياً، وقد تراوحت نسبة مساهمة المصرف من إيراداته من 5.7٪ إلى 9.4٪ سنوياً.

وهذه المساهمة وإن كانت جيدة، إلا أنها وبالمقارنة مع مساهمة المصرف التقليدي الذي لا يضع ضمن سياساته المساهمة في التنمية الاجتماعية، فإن هذه المساهمة من قبل المصرف الإسلامي لا زالت دون المستوى، خاصة ما يقدمه صندوق القرض الحسن.

9- القدرة على تحسين مستوى الخدمات المصرفية:

من خلال التقارير السنوية للمصرفين عينة الدراسة تبين أن كلا المصرفين التقليدي والإسلامي يقدمان خدمات مصرفية عالية الجودة، وقد نجحا في مواكبة التطورات التقنية وتوظيفها في الرفع من مستوى جودة الخدمات، وأن يحققا الريادة المصرفية في البيئة المحلية والإقليمية وحازا على العديد من جوائز الأداء المصرفي العالمية.

وبالتالي يتبين أن النموذجين المصرفيين التقليدي والإسلامي قادرين على توسيع قاعدة العملاء من خلال استراتجيات التسويق المصرفي وبأحسن الأساليب.

نتائج الدراسة

إضافة إلى ما تم استنتاجه من الطرح النظري، وإلى نتائج التحليل المالي وتقييم الأداء المصرفي لمصرف البحرين الوطني التجاري ومصرف البحرين والإسلامي(عينة الدراسة) تم التوصل إلى جملة من النتائج الأخرى يمكن تجاوزاً تعميمها على المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، أهمها:

1- لا يختلف المصرف الإسلامي عن المصرفي التقليدي من حيث كونه مؤسسة وساطة مالية تقوم على قبول الأموال وإعادة توظيفها بما يخدم أهدافها، ويقدم نفس الخدمات التي يقدمها المصرف التقليدي ولا تنطوي على ائتمان، إلا أنهما يختلفان في أهدافهما وطبيعة تعاملهما مع تلك الأموال من حيث كونها في المصرف التقليدي قائمة على أساس الفائدة، وفي المصرف الإسلامي قائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي اختلفت علاقة المصرف مع عملائه، من علاقة (دائن بمدين) في المصرف التقليدي إلى علاقة (مضارب برب المال) في المصرف الإسلامي.

2- طبيعة نشاط المصرف التقليدي (تجاري) يهدف إلى تحقيق الأرباح من خلال المتاجرة في الأموال على أساس الفائدة، بينما نشاط المصرف الإسلامي (استثماري)، يقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة.

3- استقطاب المصارف الإسلامية لأحجام كبيرة من المدخرات رغم الانتشار الواسع وجودة الخدمات التي تقدمها المصارف التقليدية دليل على وصولها لأموال لم تصل إليها المصارف التقليدية. كما أن النمو المتزايد لحسابات الاستثمار لديها يؤكد نجاحها في نشر الوعي المصرفي وقبول فكرة الوديعة الاستثمارية القائمة على المشاركة في الربح والخسارة.

4- نجحت المصارف الإسلامية في تطوير وابتكار أدوات عمل مصرفية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، كصناديق الاستثمار، وصكوك المقارضة، وبطاقات الائتمان الإسلامية، وبذلك

أوجدت سوق ثانوي للتداول يلبي متطلبات العمل المصرفي من جهة، وحاجات العملاء من جهة أخرى، واستطاعت بنجاحها هذا إيجاد حل لمشكلة الفائض في السيولة التي كانت تعاني منها لفترة طويلة.

5- رغم انخفاض العائد على المودعين بالمصارف الإسلامية، مقارنة بالعائد الذي يحصل عليه المودعون بالمصارف التقليدية، إلا أن المستوى العام للودائع لدى المصرف الإسلامي كان أعلى مما هو في المصرف التقليدي، وهذا يؤكد أن البحث عن البديل الإسلامي هو الدافع وراء حركة المدخرات وليس العائد على الأموال، ويعكس الدور السلبي للمصارف التقليدية في حرمان الاقتصاد المحلي من توظيف تلك المدخرات التي كانت معطلة.

6- نجح كلا المصرفين التقليدي والإسلامي عينة الدراسة في تعزيز مركزهما التنافسي في الوسط المصرفي المحلي والإقليمي، وحازا على تصنيفات عالية من قوة الملاءة والمتانة المالية والبناء الإداري الجيد من قبل مؤسسات التقييم الدولية.

7- أدوات العمل المصرفي والمالي المبنية على أساس المشاركة أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار المالي اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي وأكثر قدرة على مواجهة الأزمات المالية من الأدوات المصرفية والمالية المبنية على مبدأ الفائدة، وهو ما أكدته الدراسة عندما تدهورت أسعار الفائدة العالمية وساء مناخ الاستثمار، حيث أصيب نشاط المصرف التقليدي بشلل واضح أعاق نموه ورفع من مستوى المخاطر التي يتعرض لها، فلجأ المصرف لإدارة متطلبات السيولة باستخدام أدوات الاستثمار الإسلامية. وفي المقابل وتحت نفس الظروف حققت أدوات المصرف الإسلامي نمواً متميزاً بلغ خلال فترة الدراسة 48٪ في مقابل 25٪ بالمصرف التقليدي.

8- شمولية أعمال النموذج المصرفي الإسلامي الذي جمع بين أعمال المصارف التجارية ومصارف الاستثمار والمصارف المتخصصة، جعل منه (مصرفاً شاملاً) يقوم بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية والمساهمة في مشروعات التنمية المختلفة. ولا يقتصر عمله على الأجل القصير كالمصارف التجارية ولا على الأجل المتوسط والطويل كالمصارف المتخصصة، بل يجمع في توظيفاته بين الأجلين، وبذلك فإن إسهامه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية أكبر من النموذج المصرفي التقليدي.

9- رغم حداثة التجربة المصرفية الإسلامية، إلا أنها نجحت في تقديم خدمات مصرفية على درجة عالية من الجودة على المستوى المحلي والإقليمي، وذلك لنجاحها في توظيف أحدث التطورات التقنية لتسويق خدماتها .

10- لا يزال انتشار المصارف الإسلامية محدوداً، وذلك لوجودها في بيئة غير منسجمة مع طبيعتها، وافتقارها لإطار قانوني وتنظيمي موحد، وإلى كوادر وظيفية مدربة ومؤهلة لإدارة العمل المالي الإسلامي.

وبناء على هذه النتائج، وعند الأخذ في الحسبان الفارق بين المصرفين عينة الدراسة من حيث الحجم والإمكانيات، وعمر التجربة والخبرة المصرفية، واختلاف الإطار القانوني والتنظيمي، التي من شأنها أن تحد من قدرة المصرف الإسلامي، نجد أن المصرف الإسلامي كان أفضل أداءً وأسرع نمواً وأكثر قدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، من المصرف التقليدي.

توصيات

1- بعد النجاح الذي حققته أدوات العمل المصرفي الإسلامي رغم حداثتها، في مقابل الفشل المتكرر لأدوات العمل المصرفي القائمة على أساس الفائدة، والتي ثبت أنها أحد مسببات التدهور الاقتصادي، ينبغي على المصارف التقليدية الانتقال إلى أساليب العمل المصرفي الإسلامي .

2- العمل على زيادة تفعيل أسلوبي المشاركة والمضاربة في توظيفات المصرف الإسلامي، الأداتين الأكثر انسجاماً مع رسالة المصرف الإسلامي والأنسب للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

3- حتى تتمكن المصارف التقليدية من المساهمة في دعم النمو الاقتصادي والتكافل الاجتماعي، ينبغي عليها تبني سياسات تمويلية تمنح المشاريع الإنتاجية مزايا خاصة، كالمشاريع الصغيرة أو الأنشطة التي تتطلب كثافة عمالية وعدم التركيز على ذوي الملاءة المالية القوية فقط.

4- تكثيف الجهود من قبل مؤسسات تنظيم العمل المصرفي الإسلامي لسد النقص في التشريعات الموجودة، وتنظيم علاقة المصارف الإسلامية بالمصارف المركزية، والعمل على وضع معايير لتقييم أداء المصارف الإسلامية لتدعيمها وتقويم مسيرتها.

5- العمل على تدريب وتأهيل كوادر متخصصة تحمل الفهم الصحيح للصيرفة الإسلامية وأهدافها لتتولى إدارة وتشغيل هذه المصارف في إطار تنظيمي سليم يحقق لها التقدم والتوسع والانتشار، وفي هذا الخصوص اقترح إدخال الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية ضمن مقررات منظومة التعليم المتوسط والجامعي، وتشجيع الباحثين على إعداد الدراسات حول الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته .

6- في ظل سياسات إعادة الهيكلة والانفتاح والتنوع الاقتصادي التي تبنتها الجماهيرية مؤخراً، وبعد النجاح الذي حققته التجربة المصرفية الإسلامية في توظيف الأموال والمساهمة الفاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ينبغي العمل على إنشاء مصارف إسلامية في الجماهيرية لتساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود.

الخلاصة

بناءً على ما تم بحثه في الطرح النظري لأسس وآليات عمل المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، وما انتهت إليه المقارنة النظرية بين النموذجين المصرفيين من نتائج.

(المبحث الثالث من الفصل الثاني)

وبالإشارة إلى ما تم بحثه وتقصيه حول إسهام المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في تقدم الاقتصاد ودعم التنمية الاجتماعية، والنتائج التي تم رصدها في:

(الفصل الثاني من الباب الثاني)

وما أسفرت عنه نتائج التحليل المالي عند تقييم الأداء المصرفي من واقع الممارسات العملية للمصارف التقليدية (مصرف البحرين التجاري أنموذجاً)والمصارف الإسلامية (مصرف البحرين الإسلامي أنموذجاً)، وهو ما تضمنه الباب الثالث.

(المبحث الرابع من الفصل الثالث)

فإنه يمكن القول أن المصارف الإسلامية قد أصبحت واقعاً ملموساً بعد أن شقّت طريقها في بيئات اقتصادية ومصرفية بعيدة في أسسها وقواعدها وآليات عملها عن روح الإسلام، ونجحت في إيجاد البديل باستحداثها لأدوات تمويلية واستثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

فقد أثبتت أدوات العمل المصرفي الإسلامي قدرتها على مواكبة مستجدات العصر، والاستجابة للحاجات التمويلية التي تتطلبها حاجات ومشروعات التنمية.

وفي الوقت الذي تكاثفت فيه الجهود حول قضية التنمية، وشغلت على مدى عقود فكر الحكومات ومتخذي القرارات، بعد أن استعصت على أدوات النظام المالي التقليدي، التي لها دور في حقن الأزمات، نجحت أدوات المصارف ومؤسسات المال الإسلامية في تهيئة المناخ وتوفير الظروف، بتوجيه موارد الاقتصاد نحو التخصيص الأمثل باستخدام صيغ التمويل

والاستثمار الإسلامي(كالمضاربة والمشاركة والمرابحة والإيجار....) والتي حققت التفاعل المنشود بين عناصر الإنتاج، وجمعت (رأس المال بالعمل)، وأسهمت في توزيع الموارد المالية بشكل أقرب ما يكون إلى عدالة التوزيع.

واستطاعت باعتمادها على آلية المشاركة نشر الوعي الاستثماري، وتثبيت ذهنية دراسات الجدوى الاقتصادية، وتحفيز الإنتاجية والحث على ترشيد الاستهلاك، وانفردت عن غيرها من مؤسسات المال والاقتصاد بقيامها بدور اجتماعي بتوظيف المال في إرساء قواعد مجتمع العدل والتكافل.

ولكن يبقى نجاح المصارف الإسلامية مرهوناً بالتزام البيئة التي تعمل فيها والفئات التي تتعامل معها بضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية، وهي وإن نجحت في توفير البديل الإسلامي للمعاملات المالية التقليدية، وأسهمت بشكل فاعل في تهيئة ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها لن تستطيع تحقيق التنمية المنشودة بمفردها، لأن هذا الأمر استحالة عليها، ويبقى هذا الهدف أملاً ما لم تتظافر حوله جهود المؤسسات كافة، ووعى الأفراد بدورهم في المجتمع للسير نحو التقدم والنمو.

ويكفي المصارف الإسلامية أنها نجحت في القيام بدورها كمؤسسة فرعية داخل منظومة المؤسسات الاقتصادية بشكل كبير، رغم حداثتها وقيامها في بيئة غير متوافقة مع قواعدها ومتطلبات أعمالها، مقارنة بالمؤسسات التقليدية التي كانت تسيطر على مقدرات الاقتصاد العربي والإسلامي كافة على مدى قرنين من الزمان.

وفي ختام هذا العمل المتواضع.. أتمنى أن أكون قد وفقت في التعريف بالمصرفية الإسلامية وما انفردت به أدواتها في إنعاش الاقتصاد وتحريك طاقاته نحو التنمية المنشودة.

وقد كان مقصدي ومجمل غايتي من هذا العمل الدعوة إلى استجابة أمر ربنا ﷻ في قوله: ﴿ يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ صدق الله العظيم

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، ،

محمد الطاهر الهاشمي

زاوية المحجوب – مصراته

المصادر والمراجع

القران الكريم : برواية الإمام حفص بن عاصم .

(أ) أمهات الكتب والمعاجم والموسوعات

1. **صحيح الإمام مسلم**، مسلم بن حجاج النيسابوري، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، 1955م .
2. **مسند الإمام أحمد**، أحمد بن حنبل،الطبعة الثانية،دار الباز،مكة المكرمة، 1987م .
3. **المدونة الكبرى**، مالك بن أنس، المدونة الكبرى على رواية سحنون،(ب.ط)، دار صادر، بيروت، 1323 هـ.
4. **مشكاة المصابيح**، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان،1961 م.
5. **المنجد في اللغة العربية**، الطبعة الأولى، دار المشرق، بيروت، لبنان،2000 م .
6. **الموسوعة العربية الميسرة**، الطبعة الثانية، إشراف : محمد شفيق غربال ، مؤسسة فرنكلين، دار الشعب، مصر 1972م.
7. **المعجم الوسيط**،الطبعة الثانية، مجموعة من الأساتذة، دار إحياء التراث العربي، (ب.ت)، بيروت، لبنان.
8. **المعجم الاقتصادي الإسلامي**،أحمد الشرباصي، الطبعة الأولى ، دار الجيل ، بيروت، لبنان،1981م
9. **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**،عبد العزيز فهمي هيكل، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية،لبنان ، 1998م .

(ب) : الكتب

- كتب الفقه الإسلامي :

1. **الأم، للإمام** الشافعي (أبوعبد الله محمد بن إدريس)،(ب.ط)، شبكة أم الكتاب للأبحاث والدراسات الإلكترونية ، *info@omelketab.net*
2. **المغني** ، ابن قدامة (عبد الله بن أحمد)، (ب.ط)،مكتبة الجمهورية العربية ، مصر،(ب.ت).
3. **المغني على مختصر أبي القاسم الخرقي**، ابن قدامة (عبد الله بن أحمد)، مكتبة الرياض الحديثة، السعودية ، 1981م.

4. **المستصفى في الأصول**، ب.ط)، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، جمهورية مصر العربية ، 1937م،
5. **إعلام الموقعين**، ابن القيم الجوزية،(ب.ط)، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، لبنان، 1973م.
6. **الترغيب والترهيب**، تحقيق: مصطفى محمد عمارة،(ب.ط)، دار إحياء التراث العلمي،بيروت،لبنان، 1968م.
7. **رد المحتار على الدر المختار(حاشية ابن عابدين)**، علاء الدين أمين بن عمر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان،(ب.ط)، (ب.ت).
8. **أحكام المعاملات المالية في الفقه الإسلامي** ،الصادق عبدالرحمن الغرياني ،الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، 2002م.

- كتب الاقتصاد والفكر:

1. إبراهيم بن صالح العمر،**النقود الائتمانية.. دورها وآثارها في اقتصاد إسلامي**، الطبعة الأولى ، دار العاصمة للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ،(ب.ت)
2. إسماعيل محمد هاشم،**مذكرات في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية ،(ب.ت).
3. السيد أحمد عبد الخالق،**مدخل إلى دراسة التنمية الاقتصادية**، (ب.ط) ، بدون ناشر، 1996 م.
4. الغريب ناصر،**أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل**، (ب.ط)، منشورات اتحاد المصارف العربية،2001م.
5. بشير علي التويرقي، **إدارة المصارف وتطويرها**،الطبعة الأولى، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية ،طرابلس ،ليبيا، 2000م .
6. جاك أوستري، **الإسلام في مواجهة النمو الاقتصادي** ،(ب،ط)، ترجمة : نبيل الطويل، دار الفكر، دمشق، سوريا،(ب.ت)
7. خليل حسن خليل،**دراسات في التنمية الاقتصادية**، (ب.ط) ، معهد الدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ،1963م
8. رضا صاحب أبو حمد، **إدارة المصارف " مدخل تحليلي كمي معاصر "**، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2002م .
9. سامي حسن حمود، **تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية**، الطبعة الثانية ، مطبعة الشرق، عمان،الأردن ، 1982 م

10. طارق عبد العال ومحمد حمّاد، **تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد والمخاطرة"** ، (ب.ط)، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 1999م.

11. عائشة الشرقاوي المالقي، **المصارف الإسلامية " التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق"**، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي،(ب.ت).

12. عباس محمود العقاد،**حقائق الإسلام وأباطيل خصومه**، الطبعة الثانية ، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان، 1966م .

13. عبد الحميد البطريق، **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فينا**، (ب.ط)، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت،لبنان ، 1971م

14. عبد الحميد الغزالي، **الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي** ، سلسة ترجمات الاقتصاد الإسلامي، منشورات مصرف التنمية الإسلامي بجدة، 1994.

15. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية،السعودية، 2004.

16. عبد الرحمن يسري أحمد، **النقود والفوائد والبنوك**، (ب.ط)، جامعة الإسكندرية،2000م.

17. عبد الرزاق رحيم الهيتي، **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998م.

18. عبد الكريم بن محمد أحمد السماعيل، **المصارف العمولات المصرفية حقيقتها وأحكامها الفقهية**، الطبعة الأولى، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، السعودية.

19. علي أحمد السالوس، **موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي**، الطبعة السابعة، مكتبة دار القرآن بجمهورية مصر، ودار الثقافة بالدوحة – قطر ،2002م .

20. علي خليفة الكواري، **نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية** ، بحث منشور في كتاب التنمية العربية " الواقع الراهن والمستقبل " ، سلسلة كتاب المستقبل العربي، جزء (6)، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ، 1985.

21. علي محمد شلهوب، **شئون النقود وأعمال البنوك**، الطبعة الأولى، دار شعاع للنشر والعلوم، سوريا،2007

22. عمر سليمان الأشقر، **الربا وأثره على المجتمع الإنساني** ، موسوعة بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة ،المجلد الثاني، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن .(ب.ت).

23. عمر سليمان الأشقر، **دراسة شرعية في البطاقات الائتمانية**،الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.

24. عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية** ، (ب.ط) ، دار النهضة العربية ، بيروت، لبنان ، (ب.ت)

25. عيسى ضيف الله منصور، **نظرية الأرباح في المصارف الإسلامية**(دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن ،2007.

26. غسان عساف وآخرون، **إدارة المصارف**، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 1993م.

27. مازن عبد السلام أدهم، **العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية**، الطبعة الأولى، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2007م.

28. محمد العربي القروي، **عمر بن الخطاب** ﷺ ، (ب.ط)، (ب.ت)، المطبعة التونسية.

29. محمد زكي شافعي،**مقدمة في النقود والبنوك**، طبعة سنة 1964م،دار النهضة العربية، مصر.

30. محمد سويلم، **إدارة المصرف التقليدية والإسلامية " مدخل مقارن"**،(ب.ت)، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، مصر،1998م.

31. محمد صالح الحناوي وآخرون، **أسواق المال والمؤسسات المالية** ،(ب.ط)، الدار الجامعة الإبراهيمية ، مصر، 2004م.

32. محمد عبد العزيز زيد، **الإجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصر**،الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، 1996.

33. محمد عبد العزيز عجمية، **مبادئ علم الاقتصاد**،مؤسسة القلم للنشر والتوزيع،مصر،1982م.

34. محمد عزت عبد الحميد، **التحليل المالي لميزانية مصرف تجاري**، منشورات اتحاد المصارف العربية، (ب.ط)، (ب.ت).

35. محمد عمر شابرا، **الإسلام والتحدي الاقتصادي** ، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي والمعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمان ، الأردن ، 1996م .

36. محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007.

37. محمود عبد العزيز وآخـــــرون، **الصيرفة الشاملة " مفهومها ووظائفها مع الإشارة إلى بعض التجارب العالمية"** ، منشورات اتحاد المصارف العربية، 1994م .

38. منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية " مدخل اتخاذ القرارات "**، الطبعة الثالثة ، مركز الدلتا للطباعة ،مصر، 2002 م.

39. منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية " مدخل تحليلي معاصر"**، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000م .

40. منير إبراهيم هندي، **شبهة الربا في معاملات البنوك التقليدية والإسلامية" دراسة اقتصادية وشرعية"** ، الطبعة الأولى، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996م.

41. ناظم محمد نوري الشمري،**النقود والمصارف والنظرية النقدية**،الطبعة الأولى،دار زهران، الأردن ، 1999م

42. هشام مصطفى الجمل، **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي**، الطبعة الأولى ،دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،مصر، 2006 م.

43. يسري مهدي السامرائي، وزكريا مطلك الدوري، **الصيرفة المركزية والسياسة النقدية**، الطبعة الأولى، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، 1999.

44. يوسف كمال محمد، **المصرفية الإسلامية (الأساس الفكري)**، الطبعة الثانية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر،1996م .

45. يوسف كمال محمد، **المصرفية الإسلامية (الأزمة والمخرج)**، الطبعة الثانية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة،مصر، 1996م .

46. مجموعة من الباحثين، **الصناعة المصرفية العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين**، منشورات اتحاد المصارف العربية 1997 ، بيروت لبنان.

47. إدارة الفتوى والبحوث بمصرف التضامن، **المزارعة وأحكامها الفقهية** سلسة مطبوعات مصرف التضامن الإسلامي رقم6 ، ديسمبر 1988 .

(ج) - البحوث والدراسات :

1. أحمد محمد علي،**المصارف الإسلامية على مشارف الألف الثالثة**،ورقة بحثية قدمت في الاجتماع العام لاتحاد المصارف العربية، المجر، بودابست،8/ 6/ 1998م.

2. حسن سالم العماري، **المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر مستجدات العمل المصرفي في ظل التجارب العربية والعالمية، دمشق، سوريا،2005م

3. حسن قمحاوي ،**الاستصناع مفهوم تقليدي في ثوب عصري**، الموقع الإلكتروني لشبكة نماء الإسلامية،2004م .

4. سالم بن إبراهيم السويلم، **التورق والتورق المنظم .. دراسة تأصيلية** ، بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، 2003 م

5. سامر مظهر قنطقجي، **التمويل المالي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم**) ، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية ، *www.kantakji.org*

6. سعيد بن سعد المرطان، **تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي" النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية"** ، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، السعودية، خلال الفترة 31/ 5-3/ 6/ 2005م

7. صالح عبد الله كامل، **المصارف الإسلامية الواقع والمأمول**، منشورات المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الموقع الإلكتروني للمجلس،2004.

8. عبد الحميد الغزالي، **البنوك الإسلامية " الإيجابيات والسلبيات "** ، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية ،موقع *IslamOnLine* ، 3/ 2/ 2000 م

9. عبد الحميد محمود البعلي، **الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية** ، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة ، المملكة العربية السعودية ، خلال الفترة 31/ 5-3/ 6/ 2005م.

10. عبد الرحمن يسري أحمد، **دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، بحث منشور بموقع *Islam Online* على شبكة المعلومات الدولية

11. عبد الملك يوسف الحمر، **المصارف الإسلامية ومالها من دور مأمول وعملي في التنمية الشاملة** ، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة،2002م.

12. علاء الدين زعتري،**التجربة الإسلامية في المعاملات المصرفية**، الموقع الإلكتروني للدكتورعلاء الدين زعتري،2005م.

13. علاء الدين زعتري،**العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي الإسلامي**، الموقع الإلكتروني للدكتور علاء الدين زعتري، 2005م.

14. علي أحمد السالوس، **مخاطر التمويل الإسلامي** ، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة السعودية ، 2004 م

15. عمر الكتاني، **دور المصارف وشركات التمويل الإسلامية في التنمية**، موقع *Islam On line* ، 14/ 5/ 2002م.

16. ماهر الشيخ حسن، **قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال** ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية،2003.

17. مجيد الشرع، **النواحي الإيجابية في التعامل المصرفي الإسلامي، في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية**(دراسة تطبيقية) ، بحث مقدم لمؤتمر اقتصاديات الأعمال في عالم متغير، الأردن ، 2003م

18. محمد أمين علي القطان، **الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية، خلال الفترة 31/ 5- 3/ 6/ 2005م.

19. محمد عبد الحليم عمر،**المؤسسات المالية الإسلامية " نموذج معاصر على نجاح بيئة الأعمال من منظور إسلامي "**، ورقة بحثية مقدمة لورشة عمل بعنوان : بيئة الأعمال من منظور إسلامي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ،مصر ، القاهرة ، 2005.

20. محمد علي القري، البنك **الإسلامي بين فكر المؤسسين والواقع المعاصر**، بحث مقدم إلى منتدى الفكر الإسلامي المنعقد بجدة ، المملكة العربية السعودية ، 2 / 5 / 2005 م .

21. يوسف بخلف مسعود، **دور المصارف التجارية في تنمية الاقتصاد الليبي** ، ورقة قدمت في ندوة الاقتصاد الليبي وتجنيب إيرادات النفط ، خلال الفترة من 29 -30 الطير 2003م ، منشورات جامعة التحدي سرت، ليبيا.

(د) : المجلات والدوريات

1. **حكم ودائع البنوك وشهادات الاستثمار في الفقه الإسلامي**_،علي أحمد السالوس، مجلة الأزهر، جمهورية مصر العربية ، ربيع الآخر1410هـ.

2. **التعامل بالتورق الذي تجريه المصارف**، مجلة الابتسامة ، النسخة الالكترونية،*http://www.ibtesama.com*

3. **حول مؤسسات الائتمان والأعمال المصرفية في الشرق الأدنى الإسلامي في القرون الوسطى**، إبراهام يودوفيتش ، مجلة المسلم المعاصر، العدد 34 ، 1983م.

4. **المصارف والاستثمار في العالم العربي**، مجلة البنك والمستثمر، الموقع الإلكتروني على الانترنت، 20/ 4/ 2006م.

5. **نمو قطاع المال الإسلامي**، تقرير صادر عن بنك دبي الإسلامي، مجلة أخبار الخليج، ، البحرين ، الموقع الإلكتروني ، 16/ 11/ 2004م .

6. **نمو الصيرفة الإسلامية بالبحرين**، (تقرير المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية حول التنافسية المصرفية) ، جريدة الوقت البحرينية – العدد 293 ،شبكة المعلومات الدولية ،الأحد 19 ذوالقعدة 1427هـ – 10 ديسمبر 2006 .

(هـ) : التقارير والإحصائيات

1. التقارير السنوية لمصرف البحرين الوطني التجاري للسنوات (1999 – 2003م).
2. التقارير السنوية لمصرف البحرين الإسلامي للسنوات (1999 – 2003 م).
3. التقرير السنوي وإحصائيات ، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين . 2001م
4. التقرير السنوي وإحصائيات ، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين . 2003 م .
5. التقرير السنوي وإحصائيات ، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين . 2004 م .
6. تقرير حول مسيرة المصارف الإسلامية،المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية،البحرين 2006
7. التقرير السنوي لاتحاد المصارف العربية – 2001 م .
8. القانون رقم(1) لسنة 2005 بشأن المصارف والنقد والائتمان، منشورات مصرف ليبيا المركزي،2005 م
9. قانون النقد والائتمان البحريني – الموقع الإلكتروني لمؤسسة نقد البحرين .

❁ ❁ ❁